

كتب قومية

لكي تسقط البيرة قراطية

تأليف أحمد جمال الدين الكاشف

تقديم الدكتور سليمان الطماري



كتب قومية

لكي تسقط البير وقراطية

تأليف أحمد جمال الدين الكاشف
الدكتور سليمان الطماوي

إهداء

الى أعظم وأحب من يهدى اليه عمل وطنى
الى ابن الشعب ، وأبيه ، ومعلمه
الى من تبلورت فى كيانه ارادة الأمة واهنافها ، وتركزت فى وجدانه
الام الجماهير وآمالها
الى من أوتى من ارهاف الحس الوطنى ، وشعبية العقل الجمعى ،
ما جعله أصدق تعبير لأعراق شعب
الى من حوى من كمال الادراك وصفاته ، وقوة الالهام ونقائه، ماصيره
ضمير العروبة وخواطرها
الى من تفرد بشخصية قيادية ، نادرة العبقرية ، اهلهته ليكون روحا
لارادة مصر وتعبرا عن سيادة شعبها .
الى من حصر مواطن القيود والأغلال المادية والفكرية فحطمها . وفطن
الى محاسن الأيدولوجيات العربية فابقظها ونبهها . وقبض على محابس
الشحنات المبدعة الخلاقة فحركها ووجهها نحو بناء المجتمع الجديد .
الى منقلنا من دكتاتورية الفرد العرييد ، ومخلصنا من تهريج
الحزبية البفوضى ومعررنا من الاستعمار والاحتكار .
الى رائد الديمقراطية السليمة ، والاشتراكية الرحيمة .
الى باعث القومية العربية ، رسول التعاون الدولى .
الى قائد الحملة الشعبية ضد البيروقراطية
الى جمال عبد الناصر

من
جمال الدين الكاشف

ان هذه القيادات قد تقع فى خطأ توهم ان المشاكل الكبرى للتطوير الوطنى ، تحل خلال التعقيدات المكتبية والإدارية . ان هذه التعقيدات تضع أعباء جديدة على العمل الوطنى دون أن تساعد .

انها قادرة لو تركت لخطأ وهمها ، أن تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى ، وتجهد وصول نتائجه عن الجماهير التى تحتاج اليه . ان أجهزة العمل الإدارى ترتكب غلطة العمر اذا ما تصورت أن أجهزتها الكبيرة غاية فى حد ذاتها . ان هذه الأجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة ، وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير .

وبنفس المقدار ، فان التنازع على السلطات يؤدى الى شلل القيادات العامة فى التطوير الوطنى ، اذ تصبح كل منها عقبة أمام جهود الأخرى تجهد عملها وتلقى آثاره ، كذلك فان تكديس سلطات كبيرة فى أيد قليلة ، يؤدى دون جدال ، الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسؤولين عنها بالفعل أمام الشعب .

« من الميثاق »

مقدمة

لتسقط البيروقراطية قال الرئيس جمال : « اذا لم نصل الى حل يجعل الشعب فوق الجهاز الحكومي ، ورفيقا على الجهاز الحكومي ، سنظل باستمرار نلف في دائرة الطريقة الوحيدة ان يوضع الجهاز الحكومي في وضع لا يحس فيه انه الطبقة السائدة ، او الطبقة الحاكمة ، وانما يحس انه طبقة تخدم هذا الشعب ، وتؤدي مصالحه ، وتأخذ اجرها على هذا .. وذلك يحتاج الى اجراء ثوري ويحتاج الى هز الجهاز الحكومي . »

ولتسقط البيروقراطية ، جاء في الميثاق : « ان العدل الذي هو حق مقدس لكل مواطن فرد ، لا يمكن ان يكون سلعة غالية بعيدة المنال على المواطن . ان العدل لا بد ان يصل الى كل فرد حر . ولا بد ان يصل اليه من غير موانع مادية ، او تعقيدات ادارية . »

لذلك فان اللوائح الادارية يجب ان تتغير تغيرا جذريا من الأعماق . لقد وضعت كلها أو معظمها في ظلال حكم الطبقة الواحدة . ولا بد بأسرع ما يمكن من تحويلها ، لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله وتسقط البيروقراطية .

دعا تقرير الميثاق الى الحيلولة دون قيام عقلية بيروقراطية ، تعطل الأجهزة الحكومية وتستغلها ، ثم قال : « ان أخطر ما يصيب القطاع الاشتراكي ، ان تقوم عليه هذه العقلية البيروقراطية » . ثم ان أخطر ما يصيب المبادئ الاشتراكية ان تقوم هذه العقلية وتعمل باسم الاشتراكية » .

ولتسقط البيروقراطية ، نصت الفقرة هـ - مادة ٩ من قانون الاتحاد الاشتراكي العربي على : « محاربة الاستغلال بكافة صوره ، محاربة البيروقراطية التي تعرقل حصول المواطنين على فرصهم التكافئة في العمل ، أو في الخدمة ، أو في حق من الحقوق . »

ولتسقط البيروقراطية ، البى نداء الرئيس ، ودعوة الميثاق ، وتعاليم الاتحاد الاشتراكي العربي ، فاطلق هذا السهم المكتوب ، الى جسم

البيروقراطية أهيب بكل رئيس أن يقتدى بالسلف الصالح : يتفقد أحوال العمل والعاملين ، ويظل خير قدوة للآخرين ، ويكون على حقوق الشعب ومال الدولة آمينا وأهتف بكل عضو في الجهاز الحكومي ، أن يبدأ باتقان عمله الوطني ، ثم يكون له بالبحث والدراسة والخبرة رأيا ناضجا متزنا ، لا يرضن به ، ولا يخشى بعد ذلك في الحق لومة لائم .

بهذا يمكن أن ندك آخر معاقل التخلف والفساد والتعويق .
بهذا يمكن أن نقضى على بقايا الاقطاع الإداري ، ذلك العدو المستتر .
بهذا يتضاعف الانتاج، وتزداد سرعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
بهذا تسقط البيروقراطية .

الواقع اني لم أقصد - أصلا - أن أكتب عن البيروقراطية ... لم أتعرض لها هي التي اعترضت طريقي ، وعارضت مساعي ، وتعرضت لجهودي بالبعثرة والاحباط . كنت أجرى دراسة تحليلية احصائية للمشكلات الاجتماعية التي يعانيها أفراد القطاع الحكومي الذي انتمى اليه ، لانهى منها باقتراحات العلاج المنبثقة من رغبات الجمهور المتسقة مع الموارد والامكانيات المحلية .

وراعنى بعد أن أجريت الاستفتاء ، وانتهت الاحصاء ، وحسرت المشاكل ، وقدرت الحلول ... راعنى أن افاجأ آخر الأمر، اننى ماوصلت بعد الى اصل الداء ولا وضعت أوفق دواء راعنى أن اثبت أن كل ما لمست من أمراض اجتماعية شخصتها ، لم تكن الا اعراضا وبشورا ، منشؤها « البيروقراطية » تلك العلة الخبيثة الكامنة فى أعماق الجهاز الإداري ، والتي تتسبب فى كل ما يبدو من الآم ، وكل ما يصدر من صرخات .

وبالتالى أيقنت أن ما تصورت انها أدوية فيها الشفاء ، لم تكن الا مجرد عقاقير مخررة لا تنهى البلاء ، فمن العبث اذن أن نبذل جهودا متوالية مضيئة فى تقليم أشواك تنجدد بغزارة ، عن أن نجث شجرة الداء من جذورها ، لنأمن ضرورها .

البيروقراطية هي الداء العضال الحائط السائق الذى يعترض تحقيق الديمقراطية ويهدد ممارستها ... الخندق الساحق الذى يعطل تطبيق الاشتراكية ويوهن نشاطها .

لذلك كله وجدت أن الحكمة تقضى بأن أوجه العناية أولا الى تجريد جهدى الاول الى مبارزة « البيروقراطية » « لتسقط البيروقراطية » وتتقدم طاقات العمل الوطنى اكثر انطلاقا . والله الموفق .

جمال الدين الكاشف

تقديم

مؤلف السيد/احمد جمال الدين الكاشف عن موضوع
« لتسقط البيروقراطية »

لقد قال أحد الفلاسفة المعاصرين « ان عصرنا الحالي هو عصر الثورة الإدارية » وما نظنه جاوز الحقيقة فيما قال ذلك : ان الإدارة العامة باعتبارها مظهر نشاط الدولة كانت محدودة ، بل ومندمجة في الوظيفة العامة للدولة ، بحيث كان الحاكم السياسي يعتمد على استعداده الشخصي وملكانه الذاتية في أداء مهامه المتعلقة بالإدارة العامة . وقد ساعد على ذلك ضالة وظائف الدولة ، واقتصار تلك الوظائف على مرافق الدفاع والبوليس والقضاء ، مما جعل علاقة الدولة بالمواطنين علاقة استثنائية محضة اذ كان على كل مواطن ان يعتمد على نفسه في اشباع حاجاته الضرورية وغير الضرورية وكل ما على الدولة قبله من التزامات ينحصر في ان تهيم له الأمن الداخلي والخارجي حتى ينصرف الى شئون حياته في طمأنينة واستقرار .

ولسنا بحاجة الى توكيد ان الدولة الحديثة قد أصبحت لا تكاد تمت بصلة الى اختها القديمة فيما يتعلق بوظائفها ، فقد وضح في العصر الحديث فساد الاعتبارات التي قامت عليها مبادئ الاقتصاد الحر . حيث تجلى للعيان ان انتشار الآلات والصناعة الثقيلة ، قد جعل رأس المال خطرا فعلا بالنسبة الى الطبقات الكادحة اذا لم تتدخل الدولة لترويضه ، والحد من ضراوته .

ثم ان الأفكار الاشتراكية التي انتشرت عقب الحربين العالميتين الأخيرتين ، وقد غيرت من طبقة الحقوق العامة فلم تعد بلدة الخلافة منصوره على الحقوق السياسية ذات الطابع السلبي والتي تتمثل في حق الأفراد في الاقيد حريتهم الشخصية كحرية التنقل والتعليم والتعبير عن الرأي .. الخ وحرمة المسكن والمساواة أمام القانون واتما نشأت بجوارها طائفة أخرى من الحقوق على أكبر جانب من الأهمية ، هي

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية حتى غدت الدولة تتدخل في حياة الأفراد من لحظة الميلاد حتى وقت الوفاة .

ولقد بدأت معالم الاتجاه الجديدة تتبلور لأول مرة في دستور جمهورية مصر الصادر سنة ١٩٥٦ ثم تحددت تلك المعالم بصورة كاملة في ميثاق العمل الوطنى . وهو بالنسبة الى ثورتنا نظريتها السياسية، وبالنسبة لاشتراكيته فكرها الثورى . ولقد اوضح الميثاق أن العامة من الاشتراكية والديمقراطية فى خلق مجتمع الكفاية والعدل ، الذى يحقق آفاقا جديدة لتكافؤ الفرص بين المواطنين .

« . . وتكافؤ الفرص - كما يقول الميثاق فى بابہ الرابع - هو التعبير عن الحرية الاجتماعية ويمكن تحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن ينبغي تكريس الجهد لتحقيقها :

• اولها - حق كل مواطن فى الرعاية الصحية ، بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجاً ودواء ، مجرد سلعة تباع وتشتري وانما تصبح حقاً مكفولاً غير مشروط بشئ مادى ولا بد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة . ولا بد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

ثانيها - حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداداه ومواهبه، ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها .

ثالثها - من حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداداه ، ومع العلم الذى تحصل عليه ان العمل فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان - تأكيد للوجود الانسانى ذاته . ومن المحتم فى هذا المجال أن يكون هناك حد أدنى للأجور يكفله القانون كما أن هناك بحكم العدل حدا أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

رابعها - أن التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى النضال الوطنى ، وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان » .

وأعمالاً للمبادئ التى وردت فى الميثاق - وهى مبادئ عامة ملزمة - صدر دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ « تأكيداً للميثاق الذى أقره مؤتمر القوى الشعبية » والذى تم استخلاصه من قلب معارك النضال ، ومن ممارسة التغيير الواسع والتحقيق لأوضاع المجتمع المصرى . . وتوتوجيا لمرحلة التحول العظيم . . وتمكيننا من التقدم الى مرحلة الانطلاق العظيم التى بدأ الشعب المصرى فى مصر زحفه عليها . بعد أن تمكن من تحقيق سيطرته على ثروته الوطنية واجتياز مرحلة التحول ، متقدما الى تدعيم انتصاراته السياسية والاجتماعية متجها الى مزيد من الكفاية والعدل ،

تحقيقاً لمجتمع الرفاهية الذى تتكافأ فيه الفرص بين الأفراد ، وتذوب فيه الفوارق بين الطبقات « فقرة من مقدمة الدستور » .

وقد وردت مبادئ الدستور فى هذا الخصوص فى بابيه الثانى والثالث : فالمادة السادسة منه تنص صراحة على أن « التضامن الاجتماعى أساس المجتمع المصرى » وبهذا النص وضع المشروع الدستورى حداً للروح الفردية المبنية على الأنانية . كما أن المادة التاسعة تنص بأن « الأساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى الذى يحظر أى شكل من أشكال الاستقلال ، بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكى بدعامتيه من الكفاية والعدل » ويتضى أعمال هذا المبدأ أن يكون توجيه الاقتصاد القومى كله وفقاً لخطّة التنمية التى تضعها الدولة « مادة ١٠ » .

وأن يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج وأن يوجه فائضها وفقاً لخطّة التنمية التى تضعها الدولة لزيادة الثروة وللنهوض المستمر بمستوى المعيشة « مادة ١ » ولهذا السبب أيضاً ميز المشروع الدستورى بين ثلاثة أنواع من الملكية :

(١) ملكية الدولة : أى ملكية الشعب ، وذلك بخلق قطاع قوى وقادر يقوم التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية فى خطة التنمية .

(ب) ملكية تعاونية : أى ملكية كل المشتركين فى الجمعية التعاونية .
(ج) ملكية خاصة : وهى التى تسمح بها فى نطاق القطاع الخاص ، الذى يشترك فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة من غير استغلال على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعات الثلاثة مسيطرة عليها كلها . « مادة ١٣ » .

وعلى هذا الأساس فإن الدستور حين يسمح بوجود رأسمال خاص فإنه ينص فى الوقت ذاته على أن يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ولا يجوز أن يتعارض فى طرق استخدامه مع الخير العام للشعب . « مادة ١٤ » .

وأن الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ، ومقابل تعويض عادل. وفقاً للقانون « مادة ١٦ » .

أما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التى تقررت فى دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ فإنها تشمل الحقوق التى أرسى الميثاق أسسها ، وأهمها حق العمل « مادة ٢١ » والمعونة فى حالات الشيخوخة والمرضى والعجز عن العمل أو البطالة « مادة ٢٠ » والتعليم بمختلف مراحل « المادة ٣٨ ، ٣٩ » والرعاية الصحية « مادة ٤٢ » والمعاملة العادلة من

حيث العمل ، وساعاته ، وتقدير الأجور والتأمين الاجتماعى ، والتأمين الصحى ، والتأمين ضد البطالة ، وتنظيم حق الراحة والاجازات « مادة ٤ » .

وغنى عن البيان أن المبادئ السابقة من شأنها أن تحدث تغييرا جذريا فى وظائف الدولة ، وفى أجهزتها الإدارية .

والحقيقة التى لا شك فيها ، أن فترات التغيير فى حياة الشعوب تكون مليئة بالآخطار ، وكل ثورة مهددة دائما بالانتكاس لما تتعرض له من تحديات . ولهذا فانه لا يكفى لنجاح العمل الثورى مجرد وضوح الرؤيا - وهى فى ذاته شرط جوهري للنجاح - ولكن يجب أن يصحب وضوح النظرية ، تهيئة الظروف العملية للنجاح . ولهذا فان ميثاق العمل الوطنى وتقريره - لم يكتفيا بإبراز أسس نظرية العمل الثورى العربية ، وإنما أوضحا فى الوقت ذاته أسس النجاح ، وضمانات عدم الانحراف .

وانه لمن الأهمية بمكان أن يدرك كل مسئول عن العمل الوطنى فى مرحلة الانطلاق القادمة ما هى الأسس وأن يهى المقصود منها وأن يجعلها دستوره فى العمل وفى علاقاته العامة والخاصة على السواء ونرى من المفيد فى هذا التقديم أن نذكر أهم مبادئ الإدارة العامة التى أوردتها الميثاق وتقريره فى هذا الخصوص . ذلك أن مجرد ذكر هذه المبادئ معا يصور الى أى مدى يهتم الميثاق - الذى هو أسمى وثائقنا - بهذا الموضوع الحيوى .

أهم المبادئ التى أوردتها الميثاق :

١ - تأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية : « أن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب . ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى ، كما انه الضمان الذى يحى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الإدارية أو التنفيذية بفعل الأهمال أو الانحراف » .

٢ - جماعية القيادة : « أن جماعية القيادة أمر لا بد من ضمانه فى مرحلة الانطلاق الثورى . أن جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد نحسب . وإنما هى تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات ، كما انها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد » .

٣ - أن تحقيق الاشتراكية يقتضى : « سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج ، وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة » .

٤ - التخطيط العلمى : « ان هذا التنظيم لابد ان يعتمد على مركزية فى التخطيط ، وعلى لامركزية فى التنفيذ ، تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وأفراده » .

٥ - العمل على وصول القرية الى المستوى الحضرى .

٦ - وضوح خطة العمل الوطنى امام أجهزة الدولة : « ان العمل الوطنى على أساس الخطة لابد ان يكون محددا امام أجهزة الانتاج على جميع مستوياتها ، بل ان مسؤولية كل فرد فى هذا العمل يجب ان تكون واضحة حتى يستطيع ان يعرف فى أى وقت من الأوقات مكانه فى العمل الوطنى . ان ذلك يقتضى أن تتحول الخطة الشاملة فى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية الى برامج تفصيلية تكون فى متناول أجهزة الانتاج » .

٧ - تنظيم الانتاج كما ونوعا : « ... بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة على أن تتم العملية كلها فى اطار الاستثمارات المخصصة . ان الكم والنوع لا يمكن فصلها عن حساب الزمن وحساب التكلفة والا افلت التوازن الحيوى لعملية الانتاج وتعرضت للأخطار » .

٨ - تنمية الوعى لدى جميع المواطنين : « ان ولى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة .. هو فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية على نطاق الأمة كلها .. هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية » .

ان فلسفة العمل يجب أن تصل الى جميع العاملين فى الوطن فى كافة المجالات ، بل يجب أن تصل اليهم بالطريقة الأكثر ملازمة بالنسبة الى كل منهم » .

٩ - بث روح الشجاعة الأدبية : « انه من الأمور اللازمة تشجيع كل المسؤولين من العمل الوطنى أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسؤولين عن التنفيذ . كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسؤولين عن التوجيه » .

١٠ - ديمقراطية الإدارة : « ان العمل الوطنى كله ، وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل سليما الى أهدافه الا بطريق الديمقراطية ، وسيلة الديمقراطية أن تتوافر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ، على أن يتم ذلك بالطبع تحت احكام تكامل المسؤولية . كذلك فان وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق أجهزة الإدارة المحلية » .

١١ - أعداد القيادات وحمايتها ضد الفير وضد نفسها : « القيادات

الجديدة المعنوية. لتحريك التطوير الوطنى قوة هائلة لابد من حمايتها لتؤدى رسالتها الوطنية بنجاح وفى بعض الأحيان فان هذه القيادات فى حاجة الى حمايتها من نفسها » .

١٢ - الاحتياط ضد اخطار البيروقراطية : « ان هذه القيادات قد تقع فى خطأ توهم ان المشاكل الكبرى للتطوير الوطنى تحل خلال التعقيدات المكتبية الادارية . ان هذه التعقيدات تضع اعباء جديدة على العمل الوطنى دون ان تساعده . انها قادرة - لو تركت لخطأ توهما - او تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى ، وتجميد وصول نتائجها من الجماهير التى تحتاج اليه . ان اجهزة العمل الادارى ترتكب غلطة العمر اذا ما تصورت ان اجهزتها الكبرى غاية فى ذاتها . ان هذه الاجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة ، وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير » .

١٣ - وضوح الاختصاصات وعدم تضاربها : « باد التنازع على السلطة يؤدى الى شلل القيادات العاملة فى التطوير الوطنى ، اذ تصبح كل منها عقبة امام جهود الأخرى تجمد عملها وتلفى آثاره » .

١٤ - منع تركيز السلطات : « ان تكديس سلطات كبيرة فى ايد قليلة يؤدى دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسؤولين بالفعل أمام الشعب . لقد كان هذا الاعتبار هو المصدر الحقيقى للقانون الثورى الذى صدر بان يكون هناك عمل واحد للرجل الواحد » .

١٥ - اعداد القادة ذهنيا وايدولوجيا : « ان القيادات الجديدة لابد لها ان تسمى دورها الاجتماعى وان اخطر ما يمكن ان يتعرض له فى هذه المرحلة هو ان تنحرف متصورة انها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها » .

١٦ - محاربة الاسراف : « ان الاسراف حتى ولو لم تتبعه استفاضة شخصية للقيادة هو نوع من الانخراط ، فانه اهدار لثروة الشعب التى هى وقود معركة التطوير . ان الاسراف يشمل التضخم فى مصاريف الانتاج التى لابد لها ، كما انه يشمل فى الوقت ذاته عدم تقدير المسؤولية ، فى دراسة المشروعات الجديدة ، وتحويل الى الاهمال فى التنفيذ بدون اليقظة الواجبة لسلامة العمل » .

١٧ - اتباع الاساليب العملية : « بان العمل الثورى لابد له ان يكون عملا علميا . بان العلم هو السلاح الحقيقى للارادة الثورية ، ومن هنا الدور العظيم الذى لابد للجامعات ولراكز العلم على مستوياتها المختلفة ان تقوم به » .

أهم المبادئ التي أوردتها تقرير الميثاق :

١ - تعتبر أجهزة الدولة تعبيراً صادقاً عن احساس الجماهير ، « تأكيداً للديمقراطية ، كان منطقياً أن يستقر في فهمها أن القيادة السليمة تقوم على الاحساس الكامل بمطالب جماهير الشعب ، والتعبير الصادق عنها ، والعمل من أجلها .

٢ - القدوة الاشتراكية : « أن القدوة الحسنة لها أكبر الأثر في تنمية الأسلوب الاشتراكي لدى أفراد الشعب . إن هذه الحقيقة البديهية تلقى على كل من يتصدى للقيادة على جميع مستوياتها مسئولية ضخمة ، أن يكون اشتراكياً في تفكيره ، اشتراكياً في سلوكه . أن حرص القيادة على المسلك الاشتراكي شرط أساسي لتثبيت إيمان الشعب بالاشتراكية »

٣ - العمل فوراً على تطوير القطاع العام : وقد أورد التقرير أساساً معينة يجب التزامها عند إجراء هذا التطوير وأهمها :

(أ) إزالة ما يكون قائماً من تناقض جهازى بين المؤسسات العامة ، واستبعاد التعقيدات المكتبية والإدارية ، بحيث لا يصبح الروتين الحكومى طبقة عازلة تحول دون العمل الثورى .

(ب) الحيلولة دون قيام عقلية بيروقراطية تعطل الأجهزة الحكومية وتستغلها . أن أخطر ما يصيب القطاع الاشتراكي أن تقوم هذه العقلية وتعمل باسم الاشتراكية .

(ج) وضع كل عامل في العمل الذى يتناسب مع كفاياته واستعداده ومع ما حصل عليه من علم وتدريب ، وما يتيسر له من خبرة « أننا فى حاجة الى كل عقل يفكر ، وإلى كل يد تعمل ، فى حاجة أن يفكر كل عقل فى ميدانه الطبيعى ، وأن تعمل كل يد فى حقلها الطبيعى » .

(د) تحديد الأجور والمرتبات وملحقاتها فى الحكومة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام على أساس قواعد منسقة بحسب نوع العمل وإنتاجيته .

(هـ) القضاء على كل اسراف فى القطاع العام ، وإعادة النظر فى اجادة منتجات العام والخاص معاً ، بما يضمن تيسر حصول الشعب على السلع والخدمات الضرورية بأثمان معقولة ، من غير إخلال بحاجات التوسع الاستعماري .

٤ - مساهمة السلطات المحلية فى عملية التخطيط « فالتخطيط على مستوى الجمهورية لا بد بطبيعته أن يكون مركزياً ، وإن كان من

الواجب أن يستهدى التخطيط المركزى بدراسات وخطط أولية تقوم بها السلطات المحلية . ان هذه السلطات أقدر على حصر مواردها ، ومعرفة لمكانياتها . ويقتضى تحقيق الكفاية فى التنفيذ أن يترك أمره للأجهزة اللامركزية ، وخاصة الأجهزة المحلية - لأنها بحكم وجودها فى مناطق التنفيذ - أقدر على سرعة العمل ومرونة الحركة » .

ان هذه المبادئ والأسس التى أوردتها الميثاق وتقريره - وهى بعض من كل - أصبحت ملزمة ، وواجبة التنفيذ ، ولا يجدى فى تنفيذها الاصلاحات الجزئية ، بل لا يمكن أعمال ما قامت عليه من مبادئ الا بهذا الجهاز الادارى من جذوره - كما صرح السيد الرئيس مرارا - وهذا التغير الجذرى لا بد أن يكون شاملا ، يتناول الجهاز الادارى من حيث تنظيمية ، ومن حيث عمله . فالأمران متلازمان .

ومن أخطر المشاكل التى يتعرض لها التطوير الثورى للجهاز الادارى مشكلة البيروقراطية التى أشار إليها صراحة أو ضمنا كل من الميثاق وتقريره .

والبيروقراطية تستعمل عادة بأحد معنيين :

معنى واسع : يكاد يكون مرادفا للدكتاتورية . ومعنى ضيق : هو التعقيدات الادارية والكتبية التى تموق العمل الادارى ، وتجمل من أجهزة الادارة غاية فى ذاتها بدلا من أن تكون أجهزة وأدوات لخدمة جماهير الشعب .

ولقد أخذ المؤلف البيروقراطية بمعناها الواسع : واضطره هذا المعنى لأن يطرح البحث موضوعات سياسية ، وادارية ، واقتصادية ، وتاريخية .. الخ .. فكشف عن سمة اطلاق .

ولما كانت الموضوعات التى تناولها المؤلف من العمق والشمول بحيث تستنفد الطولات فانه لم ينبغ فيها المنحى الاكاديمى ، وانما سلك فيها سبيل التبسيط المبني على الجهد والاطلاع الشخصى ، مما اضطره الى استعمال اصطلاحات غير متداولة . واذا كان من يسلك سبيل البحث الاكاديمى قد يختلف مع الباحث فى بعض النقاط أو يختلف معه فى بعض ما انتهى عليه من مقترحات . واذا كانت بعض المقترحات التى نادى بها قد تحققت فعلا لاسيما فى مجال الموظفين أو عمال الادارة بصدور قانون العاملين الجديد رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فان البحث فى مجموعته يكشف عن جهد طيب ، وعن استعداد للتحقيق الذاتى . ولقد شجع

الميثاق على الكلمة المكتوبة ، وحث كل صاحب رأى على ابداء رأيه ، ولم يقتصر ذلك على أساتذة الجامعات ، او المتخصصين فى مختلف الفروع بل وجه ندائه ، الى المواطنين جميعا ، لأن العمل الثورى بطبيعته هو عمل جماهيرى كامل تقيمه الجماهير بدمائها ، وتحافظ عليه بأرواحها .

ولهذا فقد ساعدت بقراءة هذا الصفحات التى تكشف عن روح شباب ثورى ، تفاعل بمبادئ الثورة فى المجال الادارى ، وانطلق يقدم للنخبة الثورية بعض ذات نفسه ، وما أدركه من تجاربه الخاصة .

دكتور سليمان الطماوى

رئيس قسم القانون العام
بحقوق عين شمس

الفصل الأول
الملاح العامة للبيرة قراطية

ما هي البيروقراطية

ما كان موضوع البيروقراطية لي طرح للمناقشة ، أو يثار في الصحف - في مجتمعنا - لو لم يقبض الله لنا من أمرنا ثورة تطيح بالاستعمار والرجعية والرأسمالية والاقطاع . ذلك الحلف المستبد الذي كان يسخر أجهزة الدولة جميعها لخدمة مصالحه الشخصية ومنفعة أذنبه وأشياعه وأتباعه ، من المتقنين لتفريغ المصائب أو المكاسب ، من اللوائح والقوانين والقرارات والتعليمات المتضاربة ، المتراكمة بين رفوف الملفات والأضابير، منذ دنست أقدام نابليون أرض الكنانة حتى وقتنا هذا .

ولقد تركز اهتمام حكومة الثورة في شن الحملات على البيروقراطية وتعبئة الرأي العام العربي ضدها بشكل أكثر جدية ، بعد صدور قوانين بولية عام ١٩٦١ الاشتراكية .

حقا ان الثورة بدأت عملية تطهير للأداة الحكومية منذ أشرق فجرها في يوليو عام ١٩٥٢ ، فاقصت آنذاك بعض عتاة البيروقراطيين عن كراسي السلطة التنفيذية بالاقالة أو العزل . وقدمت بعضهم الى محكمة الغدر ، وأعلنت محاكماتهم للملا عبرة لمن يعتبر . ولكن هذا لم يكن كافيا للقضاء على البيروقراطية ، لأن جذورها تمتد بين مستويات الهرم الإداري ، وتنتشر في القاعدة ، تغذيها موارث تاريخية وأخرى اجتماعية ، وتشتبها ظروف سياسية فاسدة كان لها أكبر الأثر في تدعيم وجودها .

ولهذا توالى الجهود المبذولة لهز الجهاز الحكومي . وظلت محاولات التنظيم الإداري قائمة ، لكن بلا فاعلية ، بل ان أغلب هذه المحاولات نفسها أصيبت بالبيروقراطية . لم تهتم بالهز والتنظيم بقدر ما اهتم بقصر تشكيل اللجان على أشخاص معينين من ذوى النفوذ الإداري . ليحصلوا على مرتبات « بلل اللجان » وها هو السيد زكريا محيي الدين يبدأ أعمال وزارته بحملة مركزة ضد البيروقراطية ، تتمثل في مؤتمرات الإدارة والإنتاج والعمالين .

وسر اهتمام الدولة هذه الأيام بتشديد النكير على البيروقراطية ، أنها قد أعداء الاشتراكية ، وأشر الجرائم فتكا بها ، وأشد المعاول تقويضا لآركانها .

انها ربيبة الحكم المستبد ، وسمه الرأسمالية ، وسدنة الاقطاع ، ومركبة الرجعية ، وسلاح الاستعمار . وهى وسيلة هؤلاء جميعا لتفويت الفرص الطبيعية على من يشاءوا متى شاءوا الى أن يشاءوا . وهى أداة اشدناق النعم على من يستحسنون ممن لا يستحقون . والقاء النقم على من يستهجنون ممن يستحقون .

انها وسيلة سحرية ذات وجهين . تستطيع فى وقت واحد : المنع والممنع ، التحريم والتحليل ، الغل والبسط ، الوفر والقحط ، الأخذ والعطاء ، التعجيل والابطاء ، القبض والفيض حسبما ينسجم مع اهواء ونزوات ومزاج صاحب السلطة ، فى أى مستوى من المستويات الادارية ، كل بنسبة ما يتوفر له من امكانيات الوظيفة وحدود نفوذها . وغالبا ما تكون الحوافز نفعية أو انتقامية ، لكن الأمر الذى لا جدال فيه ؟ هو أن البيروقراطية كالارضة تماما . تنخر فى جسم الدولة خفية ، وتستنزف قواها المادية سرا ، وتفقد حصانتها الشعبية تدريجيا ، حتى تسلمها فى النهاية الى التدهور والدمار . ولهذا فانى أو من إيماننا عميقا بأن التربية السياسية العقائدية المقارنة هى أهم عناصر الوفاة من البيروقراطية ، وذلك ما يحدو بى الى الافاضة فيها عند الكلام عن عناصر نشاط الدولة من حيث التخطيط والتنظيم والعمل الوطنى .

تعريف البيروقراطية :

انها الآفة التى تصيب العمل ، فتمتص منه رحيق الفاعلية والوطنية، وتجعله نفاية جافة لا حياة فيها ولا نفع .

اصلها « بيرو - كرات » Bureau Cratos لفظ لاتينى من مقطعين الأول يعنى « مكتب » ، والثانى يعنى « سلطة » . ومعناه على الجملة : سلطة المكاتب ... السلطة الادارية ... نفوذ الوظيفة ... التحكم الادارى ... سيطرة الأداة الادارية . وهى فى أبشع معانيها : الاقطاع الوظيفى .

وعلى العموم فهو لفظ يطلق على كل عمل ادارى أو مكتبى يتصف بالتعقيد ، أو الإبطاء ، أو الاستغلال ، أو الخروج عن القصد الأصلى من انشاء الوظيفة ، أو الانحراف فى أى صورة من الصور .

فالبيروقراطية اذن ظاهرة ادارية مرضية ، أكثر ما تكون تفشيا فى الأداة الحكومية . ومن هنا كانت خطورتها أشد هولا على مستقبل الدولة الاشتراكية . حيث تتولى الدولة عن طريق الأجهزة الحكومية المتعددة المتضخمة - إدارة شئون الانتاج الرئيسية ، ومختلف أنواع الخدمات بعد ضمها الى القطاع العام .

مظاهرها السلبية :

ان للبيروقراطية مظاهر سلبية وأخرى إيجابية ، ومن مظاهرها السلبية - جمود الأفراد ، وجمود اللوائح ، والاستعلاء ، والسيطرة .

جمود الأفراد : هذا النوع من مظاهر البيروقراطية يبدو أحيانا على شكل جمود يصيب عقلية الموظف ، وتحجر يولد سلوكه الوظيفي ، ويصيفه بصيغة آلية مملة ثقيلة الظل ضعيفة الأداء ، سلحفائية الحركة، عديمة القيمة ، وغالبا ما ترتبط هذه الحالة بانخفاض مستوى الموظف ثقافيا وإداريا من حيث التدريب ، أو بضعف مستواه الصحي سواء من ناحيته البدنية أو النفسية ، نتيجة لانخفاض مستواه الاقتصادي أو افتقاره الى وسائل شغل أوقات فراغه بطرق بناءة ، مما يدفعه الى مواطن التلف ولهذا كله أو بعضه يبدو على حالة من فقدان الرغبة فى العمل ، وعلى صورة يائسة من التهلك والتراخى أو الحيرة .

جمود اللوائح : وقد تبدو البيروقراطية فى هيئة تأجيل وتسريف ، ومماطلة ، وإشارة وإحالة ، ثم تملل ، وتهرب ، وحلقة ، ودثت أو حفظ أو إخفاء ، وإعادة فحص وعقد لجان ، وتفصيل قواعد ومناقشة قرارات الى ان ينتهى الأمر بصاحب المصلحة الى الشعور باليأس والاختناق ثم الانصراف عن حقه أو أن يجار بالشكوى الى مستويات أعلى ابعد ما تكون اطلاما على تفاصيل القضايا ، وأكثر انشغالا بأمور أكثر أهمية .

فإذا كان العنصر انبشرى فى هذه الحالة براء ، فهو بيروقراطى رغم انفه . بيروقراطى بحكم ألفاظ اللوائح المتضاربة ، واحاجى القرارات المتناقضة التى لا يبدد ظلام غموضها الا قرار وزارى أو جمهورى ، أو استصدار قانون أو حكم محكمة وهيئات .

هواية السيطرة : وقد تظهر البيروقراطية فى هالة من السيطرة والنزوع الى السيادة Herrschaft والتشبع بروح التحكم الإدارى وتملك السلطة كل السلطة ، وابتلاع كل مظاهر النفوذ . وقد يكون الدافع لذلك لا اراديا . وقد يكون هدف الموظف هو زيادة الاختصاصات ليزداد سلطانه ، ويستأثر بمزايا السلطة دون غيره . والنزوع الى الاستئثار بسلطات واسعة يختلف اختلافا بينا عن الميل الى تأدية تفاصيل عملية كثيرة . الحالة الأولى تعكس طاقة تحكمية هى السيطرة . والحالة الثانية تبصر عن طاقة عملية نشطة . وكلاهما لا مجال له فى المجتمع الاشتراكى الذى يقضى - فيما يختص بالأولى - بمركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ . ويعتمد - فيما يختص بالثانية - على مبدأ التخصص وتقسيم العمل . كما أن عاجل السيطرة والاذلال ينم عن

استهتار بالقيم واغفال المصلحة الحقيقية والسيادة الحقيقية ، وكلاهما للشعب .

الاستعلاء : واستعلاء بعض المديرين على مرعوسيه من عباد الله ، يدفعهم الى ادارة الاجهزة الادارية على الورق لا على الطبيعة ، ومن خلف مكاتبهم العاجية لا من واقع الحال ، ومن وحي التقارير الشفوية او التحريرية التى ترفع اليهم . وقد تكون ناقصة او مفترضة ، لا يعتمدون على انطباعاتهم الخاصة ، وملاحظاتهم وتجاربهم الشخصية ، وهى لاشك اصدق واوفى واوجب .

المظاهر الايجابية :

صور الانحراف العامة : وقد تتسم البيروقراطية بذكاء متسوقد ، وخبرة ادارية فياضة ، وطاقة عالية من النشاط ، وخفة الحركة. ولكنها مع الأسف لا تغطى من التفكير والخبرة والنشاط الا بمقدار ما تأخذ من المنفعة . وواضح أن الموظف فى هذه الحالة اللااخلاقية يستغل معرفته بمختلف الثغرات بين اكاداس اللوائح والقرارات الادارية فى سبيل الحصول على مصالح خاصة ، سواء كانت هذه المصالح رشوة سافرة على صورة نقود أم مقنعة على هيئة هدايا او منافع متبادلة .

بيروقراطية العلاقات : ومن هذا النوع أيضا بيروقراطية العلاقات . واقصد بها علاقة « شيلنى وأشليك » وقد تكون هذه العلاقة بين رئيس ومرءوسه فى مستوى فوق المتوسط بالجهاز الادارى . يؤثر الأول الثانى على غيره وعلى الصالح العام ، بمنحه مزايا وظيفية ليست من حقه ، فى مقابل أن يتفنن الثانى فى التحايل على تفتيق اللوائح ومط القوانين لتحقيق مكاسب غير مشروعة للأول يتحمل مسئوليتها الثانى .

وقد تكون هذه العلاقة بين افراد يتساوى نفوذهم فى جهاز مختلف من أجهزة الاداة الحكومية ، أو فى فروع مختلفة لجهاز واحد : يتبادلون المنافع والخدمات فى بورصة البيروقراطية على حساب القاعدة التنظيمية. وتتخذ سرقاتهم صورا كثيرة منها التعيين فى الوظائف ، والصرف لتسير المستحقين ، وقبول غير المستوفين للشروط ، والشفاعة فى الاعفاء او التوسط أو التنكيل ، وارساء العطاءات ، وغير ذلك من مظاهر السلوذ عن القاعدة الادارية الاخلاقية التى يترتب عليها انقصال كاهل الدولة بأعباء مالية وبشرية لا قبل لها بها ، أو تفويت أكبر قسط من الربح على الدولة كما يحدث فى تحصيل الضرائب ، أو اصابته بمختلف الأضرار كالتواطؤ مع الموردين والمقاولين فى عمليات الفحص والتجربة والاستلام

المختلفة . أو غير ذلك من تضييع حقوق الشعب فى فرصهم المتكافئة من الخدمات والمعاملات العادلة .

الرشوة : وهى أسفل وأدنا مظاهر البيروقراطية بوصفها خروجاً على كل القيم الاجتماعية والدينية والأخلاقية وهى فى المجتمع الاشتراكي !ميل الى المقابلة بالعقاب المشدد الصارم منها فى المجتمع الراسمالي . ذلك لأن الاشتراكية تعنى ملكية الشعب كله لوارد الانتاج كلها ، والرشوة فى هذه الحالة جريمة موجهة الى كل الشعب فهى جديرة بمضاعفة العقاب .

وهذه الظاهرة توجد فى المجتمعات الانسانية منذ القدم : نص عليها قانون حمورابى منذ أربعة آلاف عام . وأصدر بشأنها الفرعون «حارمحب» مرسوماً يقضى باعدام كل موظف أو كاهن يقترفها اثناء تادية وظيفته القضائية . ولجأ اليها «بانيبال» ملك آشور لهزيمة أعدائه ، وقبل الميلاذ بقرن ونصف قضى « قانون كورنليا » بنفى من يرشو الناخبين . أما قانون « كالبورنيا » فقد قدر لها عقوبة الغرامة والحرمان من الوظائف العامة وعضوية البرلمان .

والملاحظ ان الرشوة فى الغرب تقدم من الحكام الى الجماهير لشراء اصواتهم فى الانتخابات ، وانتقل هذا التقليد اليها مع الاستعمار فى جهود الفساد . اما فى الشرق فانها تقدم من الطبقات الأدنى الى الأرقى ذات السلطة والنفوذ بقصد تخفيف حدة التسلط أو تيسير الحصول على الحقوق ..

وتسود ظاهرة الرشوة حيث ينحط المستوى الأخلاقى ، وتتفشى مظاهر التفكك الاجتماعى ، ويضعف الوازع الدينى ، وتقوى النزعات المادية والشهوات البدنية .

فالوظف المتدين ، والمتزوج المحب لأسرته وأولاده ، والمتمسك بالأخلاق - الحميذة - أكثر حصانة ضد الرشوة من الأعزب - المستهتر ، ار العريبد السكير القامر كما أن الموظف المتخلف اقتصاديا أكثر تعرضاً لمفريات الرشوة من زميله الذى يعيش فى بحبوحة من مرتب مناسب خصوصاً اذا كان الأول يشعر بظلم أو غبن يهيج فى صدره مشاعر الحقد الاجتماعى والرقبة فى الانتقام من المخدم .

والرعيون أكثر صمما لنداء الرشوة من الحضريين بحكم قناعتهم وتطلعاتهم المحدودة وسيطرة تصاليم الدين عليهم . والأهم من ذلك أن الرشوة من فصيلة الضغافيش تهرب من النور ولا تعيش فيه . فهى تمرح حيث الدكتاتورية الفردية أو الارستقراطية الطبقية بظلامها وظلمها .

ولكنها تختفى وتنتهى لما سمع صحو السماء باتراق الديمقراطية .
ذلك ان الديمقراطية تسمح بالنقد ، والنقد يكشف بانواره خفايش
الرشوة فتهلك او تفر .

الاقطاع الادارى : هذا النوع من البيروقراطية قوامه طبقة من هواة
السيطرة والتعالى تنصف ، وتحسرف ، وتسرف فى الاستئثار
بالامتيازات المادية والادبية . وتكون بالفعل طبقة ارسقراطية انعزالية
مستبدة مغرورة . تعيش فى المجتمع الادارى فى نفس المستوى الذى
كان الاقطاع الاقتصادى يستغله ويشغله فى الريف وفى عالم البنكنوت .
فيصبح الشعب كمن ينهض وقد أنقذته الثورة من برائن الاقطاع التقليدى
وكلايه المسعورة ، ليجثو طائعا تحت مكاتب الاقطاع الادارى بينما هى فى
الواقع اذاته التنفيذية الاجيرة .

اذا بلغ الاقطاع الادارى حد الاجترأ على القيم الجديدة واغفالها
فعلى التقدم السلام .

اذا بلغ حد الاستئثار بالتعيين ، ومحاربة المنادين بالاصلاح والتطور،
والتحايل على القوانين ، وقصر اطابب المكافآت التشجيعية وساعات
العمل الاضافية وامتيازات المواصلات وغيرها على الفئات المهنية السائدة
ومن لف لفهم من الاتباع والأشياء فلا يبقى لعباد الله الا فتات الموائد ...
فلا تكافؤ فرص . ولا عدالة توزيع . ولا مساواة .

والأدهى والأمر اذا وصلت الى حد تعطيل عمليات التنمية من
طريق قبر المواهب ومحاربة الابتكارات ، ودشت الأبحاث والمشروعات
التقدمية أو انتحال شرف تصميمها .

ومشكلة السيارات الحكومية التى استعصى حلها انها تمثل
نواحي عدة من البيروقراطية المركبة . انها تمثل تحديا لمبادئ الميثاق
عامة ، فضلا عن انها تعتبر اتلافا لمال الدولة واستغلالا سيئا لسلطة
الوظيفة ، وانعزالا عن الشعب احساسا وغاية .

طبقة الحرباوات : وهى طبقة من المتلونين المنافقين الذين سمامهم
الرئيس جمال بطبقة « الحرباوات » . تلك الطبقة التسليقية التى وصل
أغلبهم الى الوظيفة عن طريق المحسوبية او بوسيلة التهريج السياسى فى
عهد الفساد .

وقد اتخذت هذه الطائفة من الرئاء والملق والمداهنة والتلون
والتزلف والتمسح والنم والوشاية - أسلوبا دفاعيا يجمعها : اما من
اكتشاف جهلها ثم اقصائها عن - مراكزها واما للاحتماء من انتقام
الأحزاب المتعاقبة على الحكم وعلى تولى الاداة الحكومية .

وتعشت عدواها الخفية بين غيرهم . وقار العمل الحكومى بالحلق الإدارى - بهم إجمالا أيما نادر . فهى طبقه نفعيه شكلت عنصرا خاصا من عناصر الفساد . عرفت بأنها أقدر من يعرف من أين تؤكل الكتف . طبقه زودنها ظروف تنشئتها فى حجر الحزبية والافطاع والتبعية ، وتحت أقدام الرجعية والراسمالية المحتكرة ... زودتها هذه الظروف بمسا يجوز تسميتها بلاستيدات لا أخلاقية من كل ألوان التعامل . ولهذا فهى تمت الى الأدمية شكلا والى الحرباء موضوعا . تعيش فى كل جو . ولديها قدرة عجيبة على التأقلم مع كل اتجاهات المراكز والسلطات الإدارية المتعاقبة على أعلى كراسى الإدارة . كل ذلك من أجل المنفعة . طبقه أشبه ما تكون بمعلمى المقاهى الذين عاصروا عهد الفتوة ، وكانوا يحتفظون لكل فتوة بصورة ، يرفعونها إذا انتصر ، وينكسونها متى انهزم .

وكما أن المصدر الحقيقى للسلطة فى دولة الاقطاع ورأس المال المستغل التى زالت - كان خزانة الأفراد المسيطرين على الطبقة الاقتصادية - كذلك فإن المصدر الحقيقى للسلطة الإدارية فى بعض الأجهزة الحكومية ، لا يزال مركزا فى يد هذه الحفنة التى تستطيع الحصول على تأشيرات الفصل والنقل والجزاء والترقية والعلاوة . . . أنها بطاقة نفعية تجيد الانحناء ، ولباقة الرياء ، وولاء الحذاء . . .

إنها فئة تمرست على أساليب الافطاع والرجعية . وخدمتهم ضالة مراكزهم حينما قامت الثورة . كما أفادتهم قدرتهم العجيبة على التلون فتستروا وتخفوا . وهم بهذه القدرة ، وبحلول دورهم فى التورق ، وصلوا الى مراكز حساسة فى الاداة الحكومية . يتحكمون فى نبضاتها بحيث تنتصر دائما ارادتهم على أى ارادة وبحيث يستطيعون طمس المعانم وقلب الحقائق ، ولا يعلمون وسيلة لكسب تأييد كبار المسؤولين .

الطبقات التكنوقراطية :

تعريفها : لفظ التيسكنوقراطية مشتق أصلا من اللفظ اللاتينى Techno-crat بمعنى سلطة الفن أو المهنة ، أو سيادة الخبرة المهنية فى الدولة Government by technical experts ونحن ستحدث هذا اللفظ مجازا للتعبير عن ظاهرة خطيرة تسود مختلف قطاعات الأجهزة الحكومية الكبرى ، ذات اثر بالغ الضرر على التطبيقين الديمقراطى والاشتراكى فى مجتمعنا . كما تعتبر أصلب حواجز تنفيذ المبادئ الميثاقية وأكثرها ارتفاعا بشكل يصعب تخطيه .

نبذة تاريخية : والتكنوقراطية فى أوضح صورها تتضح فى مدينة الفلاطون الفاضلة حيث أرى أن يختص الحكماء والفلاسفة دون غيرهم

باسمى المراكز السياسية فى الدولة . وفى عالم الواقع نهجت المانيا
النازية نهج الحكم التكنوقراطى . ويوصف دولة ذات اهداف عسكرية
بدلت عنايه فائقه للعسكريين ورجال الجستابو ، فكانت تكنوقراطية
عسكرية . ومن الطبيعى ان تحدث تكنوقراطية عسكرية مؤقنة - تطول
مدتها او تقصر - فى الدول جميعا حينما تتعرض للعدوان او تتوقعه ،
وحيثما تنتهج سياسة الحرب ، فيتحتم عليها ان تولى العسكريين
والشئون العسكرية او فر قسط من العناية فى سبيل أمن الدولة
الخارجى وحماية الأرواح والأموال من أهوال الغزو وبطش الأعداء .
غير ان الأمر يختلف عن ذلك فى مصر . تخلصت مصر من قبضة
تكنوقراطية المالكات لتقع فى شرك تكنوقراطية الألبان والأترك . وكلا
الطائفتين من محترفى القتال الذين كانوا يستأثرون بالسيادة وبالأموال
والأقوات .

وبدأت تكنوقراطية تشريعية جديدة بعد عام ١٩٢٣ تزعمها خريجو
الحقوق من المحامين . ذلك أن ظروف تشكيل اللجنة التأسيسية لحزب
الوفد من « سعد زغلول وأغلبية من الأعضاء المحامين » كان عاملا هاما
فى جعل اغلب المراكز الوزارية وما يليها من وظائف كبرى ميراثا لطبقة
الحقوقيين . ولقد ساعد على سيادة هذه الطبقة المهنية عدة عوامل منها:
أن حاجة البلاد الى دستور وقوانين كانت تستلزم - التوسع فى
استخدام هذه الطائفة . كما أن النحر على انتعيم القانونى لم يكن بنفس
النسبة التى يشتد بها الاستعمار على فروع التعلیم الأخرى خصوصا
التعلیم العسكرى ، خشية أن يشتد عود الأمة فينفذ منها أعداؤها .
وكان لقدرة المحامين الخطابية كذلك دخل كبير فى تشكيلهم نسبة برلمانية
نامية اذا ضوھت بغيرهم من الطوائف - بغض النظر عن التبعية أو
الانحراف السياسى اللذين كانا الصفة السائدة للبرلمانات عموما . ويضاف
الى هذه العوامل ان الاعتبار الحزبى والسياسية اخذت من الوظيفة
الحكومية مادة لحشد الأنصار وتكوين البطانات أو أقصاء المعارضين وعزل
الخصوم ، خصوصا وأن مجلس الوزراء كان يملك من السلطات
الاستثنائية فى شئون الموظفين ، ما مكن الوزارات المتعاقبة - من أساءة
استعمال هذه السلطة - واستخدام هذا السلاح فى تحقيق أغراض
حزبية مختلفة لا تراعى فيها سلامة البنيان الحكومى مطلقا . وأغريب
أن هذا الاستثناء قد قرره أصلا لائحة الموظفين فى ديكريته بؤنية ١٩٠١
ليتحكم به المفتشون الانجليز فى تسير دفة الحكم والإدارة طبقا للأهداف
الاستعمارية . فاستنه الوزراء للأهداف الحزبية ، ومن ثم أسفر عن
تكنوقراطية طائفة القانونيين وكانت الفترة ما بين عام ١٩٢٣ حتى نشوب
الحرب العالمية الأخيرة تعتبر العصر الذهبى لهم نظرا لما كانوا يتمتعون به
من امتيازات لا تتوفر لغيرهم من الطوائف المهنية .

عوامل انتشارها : فلما أقبلت الحرب العالمية الثانية بغلائها ، أخذت الطوائف الأخرى تنتهز فرص الانتخابات والهزات السياسية فتجأر بالشكوى طالبة الانصاف والمساواة ، ولم تعد كل طائفة مبرراتها المعقولة فى عدالة مطالبها : فكما أن للقضاء قدسيته ، فإن للهندسة أهميتها ، وللطب فضلا عن ذلك طول مدة دراسته ، واعتبر المعلمون أنفسهم بنسبة العقول وهكذا . وكانت النتيجة أن ميزت الحكومة هذه الطوائف الفنية العالية فى الكادر العام الموحد الملحق بالقانون الخاص بنظام موظفى الدولة الصادر فى أكتوبر عام ١٩٥١ ، وأخذت بمبدأ تقييم الشهادات وتسعيرها دون تقييم الخدمات والوظائف . وصار لكل فئة مرتبات البدلات وغيرها من الفوارق التى نمت فيها روح التعالى . ولا غرو فقد كانت حدة الفوارق هى طابع المجتمع فى ذلك العصر .

وبدأت التكنولوجيا تتوزع على القطاعات الحكومية الكبرى قسمة بين مختلف الطوائف المهنية النقيية العليا . واستأثرت كل مهنة بوزارة تركزت فيها بحكم طبيعة العمل ، وتقلدت سلطاتها جميعا ، وهيمنت على المراكز الادارية العليا الى جانب الفنية . وخصت أفرادها زبد المميزات والتسهيلات والخدمات والاستثناءات ، التى لا يتمتع بمثلها غيرهم من الفئات الأخرى فى نفس القطاع ، مهما تعادلت الدرجات العلمية أو العملية . والعجيب أن نفس الفرد من نفس الفئة المهنية لا يحصل على نفس القدر من المنافع أو التقدير الأدبى والمعنوى لو نقل الى قطاع حكومى آخر يهيمن عليه طائفة تكنولوجية أخرى .

آثارها : ونتيجة لذلك تركزت السيادة الفعلية فى أفراد الطوائف المهنية كل فى قطاعها الخاص ، كالأطباء فى وزارة الصحة ، والقانونيين فى وزارة العدل والمهندسين فى وزارة الري ، والعلميين فى وزارة التربية والتعليم ... الخ . واختفت بالتالى الارادة الشعبية الغالبة فى الأبنية الادارية . كما انقضت فكرة المساواة والعدالة الاجتماعية بين جموع الموظفين والعمال . وصارت الاداة الحكومية مسرحا لمهازل الكسب ومآسى التظلمات . وصار ما يبذل من اجراءات للمطالبة بمنفعة أو التماس الانصاف ورد الحقوق المهضومة - أكثر مما يبذل فى صميم العمل نفسه . وساءت الحالة الاقتصادية والنفسية فى محيط الموظفين من غير التكنولوجيا ما ساهم فى خمود جنوة نشاطهم بوجه عام .

• من هؤلاء وهؤلاء ضاعت سيادة الشعب مصدر كل سيادة . لأن التكنولوجيا الادارية ركزت السلطة عند أطراف أقلام فئتين من الموظفين : احدهما تسلطن وتعال فى وهما الى شاق لم تعد ترى منه المصالح العامة الا بقعة نافهة غير مميزة التفاصيل ، والثانية مقبورة

تحت الأرض مغمورة بالتراب ، تشغلها متاعبها وآلامها عن واجب الوظيفة ، وتطفى صرخاتها ذاتها على صياح الجماهير .

وهكذا تعثرت الأقلام وتثاقلت ، فنامت مصالح الشعب وأهدافا لامة على سيمفونية كسسل الموظفين وخمولهم . وما أكثر ما تتعالى وتتعسف الأقلام تصاعديا حسب درجات الكادر ، واخضرار الأبواب ، وسعة الحجرات ، وكبر حجم المدافئ والمكاتب والمكيفات ، وتزايد العلوات والبذلات وفخامة العربات وفخامة الامتيازات .

ان التكنولوجيا تمثل مشاهد مؤسفة للآثرة والتعصب المهني ، وسيطرة الوظيفة ، وتجاهل القيم الاشتراكية . كما انها تفوز سموها تخدر العمل الوطنى وتثير الفرقة ، وتوجد تمييزا مهنيا اشبه ما يكون بالتمييز العنصرى . من حيث المعاملة والائره ، فى بعض القطاعات . انها تتضمن استخفافا بمبادئ العدل والمساواة والتضامن والشورى بين العاملين لكل بقدر عمله وتخصصه .

ان ابناء الطائفة المهنية السائدة فى جهاز تنفيذى ما ، أو فى أجهزة مختلفة لا يقتصر نشاطهم على الاستئثار بمزايا ذاتية او فرص شخصية، بحرم غيرهم منها وتذوب حيالها مصالح الآخرين — بل لقد بلغ الفرور ببعض افرادهم ان يجاهر بأن الفرد منهم « هو القانون » وأن يصرح آخرون « ان الوزارة وزارتنا » وأن يقول غيرهم منهم « ان كل الفئات الأخرى فى هذه الوزارة قد وجدت لخدمتنا » وفى هذا الفرور يقول « برتراند راسل : لن تكون الديمقراطية حقيقة نفسية طالما كانت الادارة معتبرة كهينة يشار اليها بقولهم « هؤلاء السادة » — هيئة — تلمضى قدما فى ارسنقراطيةها وجبروتها هيئة من الطبيعى أن نشر فى النفس الضمينة والعداء . ولكنه العداء المتخايل العاجز . » (١)

وهذه الحالة من بين الحالات التى تدمو البعض الى قصر الاتهام بالبيروقراطية على المستويات الادارية والفنية العليا وحدها ، وإلى حصر شبهتها فى القيادات التى تتولاها الفئات المهنية الفنية الرئيسية سالفه الذكر .

انك لا تجد لجنة مشكلة لاي فرص الا وللتكنوقراطيين فيها أغلبية، مهما كانت مهمة اللجنة خارجة عن اختصاصاتهم وبعيدة كل البعد عن خبراتهم ودرايتهم الفنية . لا لشيء الا للاستيلاء على مراتب اللجان وضمان صدور قراراتها بما ينسجم مع المصالح التكنوقراطية . ولهذا كانت أغلب قرارات اللجان غير الفنية البحتة هزيلة ، لم تؤثر ثمارها

(١) برتراند راسل — كتاب السلطة والفرود

المرجوة ، مثل لجان التنظيم الادارى فى الوزارات ولجان توزيع المكافآت التشجيعية التى لا تراعى المبادئ الاشتراكية . وأخشى ما نخشاه ان تاتثر عملية تقييم الوظائف مطايا بهذه الظاهرة ، وكذا عملية تقييم الموظفين وتسكينهم ، فتهب عاصفة جديدة من الشكاوى .

لقد نسى الفرد التكنوقراطى : انه اذا جاز للأرستقراطيين التعامل بأنهم من مالهم تعلموا ، فان العلم قد أضحى بالثورة الاشتراكية مجانا . الدولة صرفت عليه من مال الشعب ، ليخدم الشعب ، لا ليتعالى عليه ويستأثر بالفرص وتشكل منه ومن اخوانه فئة ذات مصالح ومنافع خاصة . ان احسان الشعب بالصرف عليه وعلى اخوانه لا يمكن ان يقابل بالاساءة والكران .

وفى زحمة التعصب التكنوقراطى تخدم أنفاس دعاة الاصلاح اذ تقابل اشاراتهم بالاصلاح ، وبابل لا ينقطع من قذائف الاضطهاد والتنكيل . ولديهم من النفوذ ما يجعلهم الفائزين لو ارتفع الداعية بجولته الى مستويات أعلى . ذلك أن أنباء المستوى المهني الواحد يتحالفون عند الشدائد حتى يصيروا عصبة عزيزة الجانب . وفى أحوال أخرى يتيسر لهم أن يضموا الى جانبهم ذمم من فى ركايبهم من الآخرين .

فهم يتحالفون ضد الاتهامات أو النقد الذى يوجه اليهم أو الى أحدهم واعتباره موجها الى طائفتهم عامة . فالتحيز المهني أمر واقعى ، نابع عن ظاهرة نفسية ، هى تقمص روح الجماعة ، ناجم عن غلبة الشعور بالانتماء لفئة خاصة - على الشعور بالانتماء الى المجتمع الكبير ، الذى هو الدولة وترجع هذه الظاهرة التعصبية الى كوامن بدائية تأخرية فى بعض النفوس البشرية التى ترمد الى القبيلة .

وهذا ما يناقض اتجاه الاشتراكية الى تبديد أى مظهر من مظاهر الشعور الطائفى الجزئى ، لأنه يضعف من وحدة الشعور بالوطنية العامة ويفتت وحدة الدولة بقدر ماتفتشى هذه الظاهرة الانقسامية العدوانية .

وعليه يجب القضاء على هذا التعصب بمختلف الوسائل . والا فانا سنستفقد المواطن الفدائى الجسرىء - الذى يمارس النقد التقدمى - مستهينا بالاضطهاد معرضا مصالحه للضياع ، مقدما مستقبله قريانا على مذبح التضحية من أجل النقد البناء - فلا نجد له أثرا بين ظهرائنا ، كذلك ينبغى أن تتشبع النقابات المهنية بالوعى السياسى الذى يقضى على التعصب او يجعل ولاءه للشعب ممثلا فى التنظيم السياسى أكثر من ولائها للجماعة الصغيرة . . .

اثر التكنوقراطية على النقد :

حقا ان اقرار الميثاق لحرية الكلمة والنقد الذاتي ، ورقابة المجالس الشعبية على الأجهزة التنفيذية ، تعتبر صمامات الأمان من شطط قد يتردى فيه بعض من يحملوه عبء المسؤولية . فضلا عن أنها تعطي الشعب القدرة على ممارسة السيادة والسلطة والديمقراطية السليمة ، كل في محاله ، لمقاومة أي اسراف ، او انحراف أو جور ، يقع من ارادة ذاتية أو طبقية في أي مستوى ، كما أن هذه الصمامات ، ضمانات ، تحقق التعاون والمساواة والانسجام بين الادارات المختلفة ، مما يحفظ التوازن الديموقراطي ثم هي أيضا تسد الطريق أمام التناحر الاجتماعي الذي تولده احتقاد مصدرها : ان ارادة نامية قوية ذات سلطة فعلية ، توفرت لها بحكم مركزها امكانيات وفرص استغلالها في الحصول على منافع شخصية — هذه الارادة لابد وأن تتغلب بامكانياتها وجاهها وسطوتها ، على ارادة ضامرة ضعيفة ذات سلطة اسمية أو لا سلطة اطلاقا ، لأنها لا تتكافأ مع الأولى في الامكانيات ولا الفرص ولا الشخصية .

وينبني على مطالبة الثانية الأولى بالتنازل عن بعض مآلديها — تطبيقا للاشتراكية الحقبة — أن تسوء العلاقات ، وتولد التعارض ، وتبدو الفجوة الاقتصادية بينها أكثر وضوحا ، فتتحول الى فجوة اجتماعية ، ثم ينقسم المجتمع الى قسمين لكل منهما تفسيره السياسي وتفكيره الاجتماعي . . فيصبحان بهذا الوضع طبقتين . يتفاعل بينهما صراع جديد . تستعمل فيه وسائل منها ماهو غير اخلاقي . ويتعدد هذه الحالات تتفكك أركان العمل الوطني ، وتصر الدولة مجتمعا تسوده البغضاء ، ويفتقر الى التجانس . لذلك فان تحقيق رقابة المجالس الشعبية على الأجهزة التنفيذية وتدعيم سلطتها قانونيا — هو أهم أسلحة القضاء على البيروقراطية الواجب توفيرها .

التكنوقراطية ضد التجانس

والتجانس من أهم ضروريات المجتمع الاشتراكي الديموقراطي . فمن البديهي أن تكون السیادات المتجانسة ، والإرادات المنسجمة هي مادة الدولة حكومة وشعبا .

والعناصر التكنوقراطية وغيرها من العناصر البيروقراطية الأخرى ؛ حين تعمل للذاتها ، وتبخل على مستقبل الدولة ومجدها ورخائها بجزء مما حصلت عليه في الماضي بغير وجه حق — وما تعودت عليه من أساليب النفعية . . فانها في هذه الحالة تعوق تيار التعاون والتعاطف والتآزر،

عن الانتشار في كل جزئيات الأمة لشحنها بطاقة روحية لاحد لها . من العمل الثورى الإيجابى المنتج .

وهي في هذه الحالة مادة عازلة تضعف مقومات التماسك أمام ما يواجه الدولة من مشاكل عمرانية انشائية واجتماعية فى الداخل ، وأهداف سياسية وعسكرية فى الخارج .

ان تماسك لبنات الدولة يشتد بقدر ما يشعر كل فرد بأنه الدولة وأنه الثورة . وهذا الشعور ينجم أصلا عن تمتعه الكامل بالمساواة والمساهمة الفعالة فى حكم بلده بقدر ما أوتى من علم أو خبرة تتناسب ما يؤديه من نقد وما يقدمه من رأى . ان الفرد حينئذ اذا انتفض للدفاع عن حدوده ونظامه السياسى والاقتصادى ، انما يدافع عن نفسه وسلطانه وخبراته ويومه وغده . واذا نهض ليزرع قانا من يقين بأنه سيحصد وله فى اردب الشعب قدح عادل . واذا هب ليعمل ويتعب فانا من ايمان بان له فى ربح المصنع مكسبا .

وتفسير ذلك من وجهة نظر علم النفس الحديث : أن درجة تقمص المواطن لشخصية الدولة ، وتحمسه لها ، تتضاعف بقدر ما تهئته الحكومة له من امكانيات الاشباع البيولوجى من غذاء وكساء ورواء ودواء ، ويقدر ما توفره له من وسائل اقرار الذات ، وتكامل الشخصية بعيدا عن عوامل الضغط والكبت والاحباط .

وعلى ذلك فالشعور بالمساواة والتجانس يعطى الفرد قوة ودأبا على العمل والانتاج كيف وكما ، ويزوده بالجلد ، وبذل التضحيات المادية والذهنية والعضلية فى سبيل تحقيق مشروعات الانعاش والتنمية . ومن ناحية أخرى فان التجانس والانسجام يطهران المجتمع من آفة السلبية واللامبالاه ، وكل ما تحمله عبارات « ما فيش فائدة » و « يا شيخ سيبيك » و « الية ماتجريس فى العالى » - من معان وأكثار هدامة .

والتجانس فى مجال الجماعة العامة ، يؤدي الى الإيمان بوحدة الغرض - والتفكير والجهد ، ووحدة الحاضر والمستقبل ولذلك فان المجالات الادارية ذات الانتاج غير المتطور ، والأجهزة التى تملك التأثير الأكبر فى توجيه اقتصاديات البلاد بشكل - مباشر أو غير مباشر كالوزارات ومصالحها ... أحوج ما تكون الى تعبيد طرقها وتطهيرها من عراقيل التكنوقراطية ، ليحل التجانس والتوافق والانسجام ، محل الثباين والتعارض والتمايز .

وانى لأعتقد ان أقصر السبل الى تحقيق الفضائل الادارية هو ان نطلق هذه الأجهزة لجان الاتحاد الاشتراكى من كل قيد خاصة قيود

الخوف . وأن تتيح للأفراد الإيجابيين المترنين أن يمارسوا من فوق منبر الاتحاد الاشتراكي في المؤسسات الجماهيرية بالكلمة المكتوبة والمسموعة - فنون النقد الحر النزيه ليتطهر المجتمع الجديد من رواسب الفساد ويتحصن من عودة الحكم المطلق فرديا كان أو طبقيا .

وكلما أتيتحت لتنظيمات الاتحاد الاشتراكي سلطات جديدة فعالة ، بعد تزويد - أعضائها بدراسات منهجية منظمة - كلما زادت احتمالات تجريد غلاة التكنوقراطيين والبيروقراطيين من أسلحتهم المسلطة على رقاب العباد وأيديهم المممنة على خزانة الدولة .

وكلما زاد عدد المواطنين الصالحين الذين لا يخشون أن يقولوا « كلمة الحق » كلما اختفت صور المحاباة ، وتقويت الفرص ، وتعسويق الترقى والعلاوات على البعض ، وتقيد اجراءات الخدمات على البعض الآخر وغيرها من العمليات التي تهدم الطاقة الانتاجية .

وكلما زودت الفئران الواعية بشحنات من الحرية والشجاعة لوضع الاجراس في رقاب القطط المنحرفة ، دون أدنى تأمر أو همس ، ولاخوف على غدها - كلما أضمحلت سحب الرشوة ، واستفلال النفوذ ، والاسراف وبديد مال الدولة . ولخفت حينئذ مظاهر تضخم الانفاق الاداري والانتاجي وأسعار التكلفة .

ان التكنوقراطية علاوة على تحطيمها للعناصر النفسية ، وأضعافها للعلاقات الاجتماعية البناءة الواجب توافرها بين المجموعة البشرية -مهبط درجة التعاون - اللازمة لجودة الانتاج وسرعته . ومن هنا كانت بيروقراطيتها . انها تثير الخلافات والأحقاد الجوهرية الشخصية والمهنية . ولكن الانتاج والمصلحة العامة يصبح في كل حالة هو الضحية ، فضلا عن أن المغلوب على أمره يتخذ موقفا سلبيا لاشموريا من العمل ، اذا ما أصاب الأحياط كل مساعيه للحصول على حقه . أما اذا لم يتمكن منه اليأس فانه لا يثبت أن يعدل موقفه ، ويبدل محاولاته الى اتخاذ موقف توافقي ينسجم مع لا أخلاقية الجو الاداري المحيط به . فيتأقلم ، ويقنئدي بالغالب المنحرف وفي كلتا الحالتين يضاف واحد الى رصيد البيروقراطية السلبية أو الإيجابية .

وهكذا يتضخم عدد البيروقراطيين ، كل بنسبة السلطة الادارية المسندة اليه . وتحول الأجزاء الأساسية المكونة للبناء الاداري عن تحقيق الصالح العام الى تحقيق المصالح الذاتية . فتفقد الإرادة الشعبية مصالحها وتصبح الديمقراطية والاشتراكية بما يتضمنانه من مساواة وعدالة اجتماعية ورخاء شعبي - مجرد شعارات .

بيروقراطية الكتاكيت

حتى الآن ، ومنذ صفت الثورة طغاة البيروقراطيين فى محكمة الغدر - لا توجد طبقة بيروقراطية متميزة متماسكة تربطها علاقة « خذ وهات » أو علاقة « يا بخت من نفع واستنفع » فيما عدا الطوائف التكنوقراطية سائلة الذكر .

اقول هذا ، رغم أن بعض قادة الرأى ، يتجهون الى اعتبار كبار الموظفين طبقة بيروقراطية (١) استنادا الى ما سبق إيضاحه ، واستدللا بأنهم يستحوذون على قيادات وسلطات ادارية واسعة عليا ، وبأنهم يشغلون مراكز اجتماعية متعادلة ، ويحصلون على دخول متقاربة .

وجميع هذه العناصر اذا التقت فى مجموعة من الأفراد كونت منهم من وجهة نظر علم الاجتماع ما يسمى طبقة اجتماعية . فهذه الخصائص تؤدي بمرور الزمن الى تحقيق التوافق والانسجام بين أفرادها ، وتوطد علاقات الصداقة والتعاون بينهم على مر الأيام . ولكن الهدف الاساسى من هذه العلاقات هو تبادل المصالح وتداول المنافع . والاحتفاظ بأولويات الخدمات لبعضهم البعض كل فى دائرته . وتكون النتيجة ان تتقلب « الخواطر » « والمحسوبية » Favouratism على القيم الاخلاقية . وتصير التعيينات والترقيات ، وصفقات المشتريات والمقاولات وغيرها سلعة متبادلة فيما بينهم بالمقايضة أو بالعملة السائلة ، أو عدايا فى المناسبات السعيدة . وتصبح هذه المخلوقات التى تحركها المنافع الذاتية بمرور الوقت - طبقة متكاملة متضامنة - لها من المال والاتباع النفيعين ، ما يجعل لارادتهم قيمة ما ذات اثر فى تنفيذ سياسة الدولة ، بوصفهم القابضين على زمام - القيادات الادارية ، والذين يعتمد عليهم صانعوا السياسة .

وهناك من يذهب الى أن طبقة بيروقراطية جديدة قد ولدت فعلا . وتربط أفرادها نشاطهم الملحوظ على مستويات مختلفة (٢) حدودا بسبعين فى المائة من مؤسسات القطاع العام ، حتى بدأ الأمر ملموسا ، على حد قول الراوى الذى قرر أن هذه الطبقة تتكون من بعض كبار الموظفين وبعض قيادات فى مجال الانتاج ورؤساء المؤسسات والشركات ، الذين تحولوا الى البحث عن مصالحهم الشخصية بالاستغلال المباشر لنفوذهم ، بعد وصولهم الى مستوى السلطة .

(١) الدكتور عبد الملك مودة - ندوة روز اليوسف

(٢) محمد نصر - ندوة روز اليوسف

إذا صح هذا ، فإن هذه الطبقة البيروقراطية تكون أخطر على مكاسب الثورة وآمال الشعب ، من أعدائها التقليديين .

ان هذه « الكتيكتات » يتوفر لها تدريجيا من عوامل التماسك ، والتكتل والحراك ، والانتشار ، وغير ذلك من مقومات الطبقة — مالم تتوفر للطبقات الاقتصادية الاقطاعية والراسمالية ، ولا للطبقات الاجتماعية الرجعية والاستقرائية ، ولا للطبقات السياسية الانتهازية والتسلقية .

لقد توفر لهذه الطبقة من عوامل التجمع الخفى ما يجعل نهمهم وأنانيتهم مصدر قلق ، خصوصا وأنهم يسرون في اتجاه مضاد للقافلة الاشتراكية .

الكتيكتات والتكنوقراطيون أعداء الاشتراكية :

إذا صدقت نظرية الديالكتيكية القائلة بأن كل نظام يحمل بذور فئانه في طياته (١) فإن الكتيكتات والتكنوقراطيين هم بذرة الفناء التى تحملها الاشتراكية فى طياتها ، مثلهم فى مجتمعنا الاشتراكى كمثل البرجوازية التى تحرزها الاشتراكيات المتطرفة .

وتفسر ذلك ان التطبيق الاشتراكى يمر بعدة تحركات وعمليات ادارية ومهنية تتلخص فيما يلى :-

١ - لم يكن من المنطق ان تتنازل القلة .. آكلو لحوم العمال والتجرون بأقوات الشعب - طوعية - عن ملكيتهم لمرآكز الانتاج . فكان من الطبيعى ان تضطر الدولة لاصدار تشريعات يوليو عام ١٩٦١ الاشتراكية التى تقضى بضم ٨٠٪ من المؤسسات الخاصة الى القطاع العام ، لرفع كابوس - الراسمالية المستقلة عن صدر الشعب ، وانهاء الاحتكار والاستغلال ، والقضاء على آخر مظاهر التحكم والاستعباد والاستئثار بالسيادة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وما يهمنا فى هذا المقام أنه قد حدث نتيجة لهذا فراغ فى الأجهزة الادارية لهذه المؤسسات المؤممة بعد اقضاء العناصر التى تأكد للمستولين انهم عاجزون عن مسابقة التطور الاشتراكى ، أو أنهم لا يؤمنون على سلامة الانتساج .

٢ - لم يكن فى جعبة الثورة قيادات مدربة خصيصا لادارة كل هذه المؤسسات فاضطرت الى أن تنقل اليها قادة من الأجهزة الحكومية . وغنى عن البيان أن هؤلاء نقلوا معهم عنوى النظم العقيمة السائدة فى الاداة

(١) نظريات ومذاهب سياسية - الدكتور مصطفى الخشاب

الحكومية - وطبقوها - كلها أو بعضها - لا اراديا فى المؤسسات مما كان له آثار ضارة .

٣ - الأهم من ذلك كله أن اضطلاع الدولة بمهام الانتاج الهائلة ، يدعوها الى حشد جيش جرار من المهنيين على اختلاف طوائفهم ، والى اعداد قوافل ضخمة من الاداريين والفنيين ، والى التوسع فى البعثات العلمية والى تشجيع البحوث الدقيقة المتخصصة التى تحتتمها سيادة ظاهرة التخصص وتقسيم العمل ، التى هى أبرز مظاهر التطبيق الاشتراكي .

وهذا كله أدى الى توسيع الطبقات الأفقية فى المجتمع الذى يبنى على تفاوت الخبرات والمهن ، لا التفاوت فى الأرزاق والثروات الذى كانت تقوم عليه الطبقات الرأسية . واذا وضعنا فى الحسبان أن الجو الاجتماعى قد خلا من ضباب الطبقات الرأسية التى كانت قائمة على المراكز المالية او العقارية أو الرتب أو الأحساب والأنساب فانه يخشى احتمال اتجاه بعض الطبقات الأفقية التكنوقراطية أو الادارية - الكتاكتية - الى التسلط - اعتمادا على أن الاشتراكية تعطى العمل قدرا كبيرا من التقدير باعتبار العمل ينبوع الحياة الاشتراكية وقلبها النابض فالجهد والالتقان هما سبيل الترقى ومفتاح بروز طبقة متميزة من الخبراء فى مختلف القطاعات وهذا يؤدى الى أن تنوهم طبقة متميزة من الخبراء التكنوقراطيين فى أى قطاع أنها قادرة على ملء فراغ الطبقة الارستقراطية المندثرة .

ومن المخيف أن يتمدد اعتزاز هذه الطبقة بمزاياها حتى يصبح غرورا وانحرافا فتفقد الاتجاه الاشتراكي ، ثم تشكل اقطاعا تكنوقراطيا فنيا ، أو اقطاعا اداريا بيروقراطيا ، يحل محل الرأسمالية والاقطاع الزراعى .

واذا ما تكونت بالفعل مثل هذه الطبقة فمن الهول أن تشد وطأتها وضغطها على دفة الحكم ولو محليا ، توجهه حسب هواها ، وفى ذلك قال الميثاق :

« ان هذه القيادات ... قادرة لو تركت لحظا وهما أن تصبح طبقة عازلة ، تحول دون تدفق العمل الثورى ، وتجهد وصول نتائجه عن الجماهير التى تحتاج اليه . ان أجهزة العمل الادارى ، ترتكب غلطة العمر ، اذا ما تصورت أن أجهزتها الكبيرة غاية فى حد ذاتها . ان هذه الأجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة ، وضمان وصولها على نجو سليم الى الجماهير » .

ان بروز الطبقات الأفقية ، واضمحلال الطبقات الرأسية وهالك حواجزها يجعل فى مقدور الأولى أن تفزو حياض الثانية بسهولة فيحدث التداخل والاتحاد الذى هو من أهم مقومات الحفاظ على الاشتراكية ، لأن

التقارب بين الطبقات يزداد حيث الحرية الاجتماعية - والتقارب مدعاة الى التعاون بين الطبقات وعدم تعالي احداها على الأخرى ، أو تسخيرها ، وبالتالي تتطور موارد الثروة القومية قدما ويرتفع مستوى دخل الفرد .

لهذا فان الثروة وقد صقلتها التجارب ، قد عملت لهذا الخطر حسابه . لقد كان لها فيما تردت فيه الاشتراكيات التقليدية عبرة . لقد أدركت هذا الخطر فنص الميثاق على وجوب تشكيل تنظيم سياسى شعبى هو الاتحاد الاشتراكى ، يكون للشعب فيه سلطة رقابة وتوجيه الأجهزة التنفيذية حتى تتجنب مصيبة الاستئثار بالسلطة من جديد ، وحتى تتوفر لهذه الأجهزة قوة دفع شعبية .

ان مثل هذه الرقابة تحمى المجتمع من ظهور طبقة ينمو لها ريش السلطان السياسى ، يجعلها تستبد وتعيدنا الى سابق عهدنا بانعدام المساواة وخيبة الأمل الاجتماعى وانحطاط الدوافع النفسية بعد أن اكتسبنا خلال سنى الثورة مهارات وخبرات وقدرات جبارة فى مجالات الزراعة والصناعة والجيش والتعليم والسياسة .

ولنفس السبب دعا الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكى الى محاربة البيروقراطية بل ان دواعى تشكيل الاتحاد الاشتراكى نفسه ، ومنحه سلطة رقابة وتوجيه الأجهزة التنفيذية ليتضمن الحذر من ظهور كارثة الاستئثار بالسلطة - أى سلطة - من جديد .

ان القصد الأول من هذه الرقابة هو الحيلولة دون طغيان واستبداد واستغلال طبقة الكتاكيت والتكنوقراطيين لنفوذهم وانشغالهم بمصالحهم الخاصة عن المضى بالعمل الوطنى فى خطه السليم الى نهاية الاشتراكية ، وبداية رأسمالية رضيعة تحبو ولا تلبث أن تنمو سرطانيا وتلتهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب .

خلاصة القول أن البيروقراطية والتكنوقراطية مرض ادارى يصيب الأداء الادارى المنظور وغير المنظور بالعجز والقبج والاسراف والاستهتار بالقيم الاخلاقية ، واستغلال سلطة الوظيفة ، وتحويلها من خدمة الشعب الى خدمة النفس .

والى البيروقراطية يعزى المثل الشعبى الساخر « يوم الحكومة بسنة » باعتبار صفار الموظفين مسئولين عن تأخير المصالح الشعبية ، بقدر احتكاكهم المباشر بأصحاب المصالح من الشعب ، وبوصفهم المنفذين الحقيقيين للخدمات .

والحقيقة الخطيرة التى لا مراء فيها ، تحتتم علينا أن ندق ناقوس الخطر بعنف لنعلن أن توالى الليالى ، يحول زغب أفراخ الكتاكيت

والتكنوقراطيين الى ريش بوجوازي فاذا بالهدائل جوارح تنمو وتشكاثرت
وتتوالد وتتجمع ويشتد عودها ، ويصبح لها من عناصر القوة والكترة
والانتشار والمال - ما يجعلها تستهين بالقيم السياسية جهارا بعد تستر ،
وتزيح الستار عن نواياها الرأسمالية النامية علنا بعد تخف • هذا الخطر
البرجوازي النامي يحتاج الى عناية فائقة وحرص بالغ من المخططين
السياسيين •

ان أكبر النار من مستصغر الشرر • وان لنا في التاريخ لعبرة • وكم
من دولة وطيدة الأركان تسربت البيروقراطية الى نظامها الاداري ، فأسلمتها
آخر الامر الى الضعف والاندحار ، وذهبت أمجادها العظيمة في ذمة التاريخ •
ونحن اذ نتصفح بعض هذه الأمثلة ، انما نتزود بالعبرة ونتحسس
بعض الجذور البيروقراطية في مجتمعنا وغيره من المجتمعات المشابهة •

الفصل الثاني البيروقراطية في الناجي

البيروقراطية في التاريخ

من الآن وحتى نتعرض لأبعاد العمل الوطني بالتفصيل في الفصل القادم - أرجو أن نتذكر أن البيروقراطية تعنى انحراف العمل الوطني إجمالا عن الهدف الأصلي وهو تحقيق مصالح الشعب وخدمة أهدافه - حتى تصل الحكومة الى موقف تنعزل فيه عن القاعدة الشعبية بمشاعرها ورغباتها واحتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية •

وحينئذ تفقد الدولة أهم عناصر كفاءتها الانتاجية ، وقوتها الدفاعية ، وتعرض لهزات عنيفة في الداخل ، ومن الخارج ، قد تودى بها • ولهذا فان أعداء الحكومات يعتمدون على الافساد الادارى كسلاح هدام لاسقاطها بعد عزلها عن الجماهير •

فالتفوق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والحربى لأى دولة ، يعتمد أساسا على سلامة البناء الادارى ، وفاعليته ، ومدى تجاوبه مع الشعب ، وتفاعله المباشر مع احتياجاته ، واجابته لأكبر قسط من الخدمات في يسر وسرعة ، وبأقل تكاليف •

ولهذا نرى أن دولا متقدمة كالولايات المتحدة مثلا ، قد سارعت الى التخلص من البيروقراطية التى حاقت بأجهزتها الادارية ، عقب استقلالها عام ١٧٨٩ ، ولم تظن الى استفحال أمرها الا حينما توالى فى أجهزة الادارة سلسلة من الفضائح المشينة عام ١٩٠٠ (١) وكانت وسيلتها فى ذلك تعتمد على استفتاء الشعب - عن طريق ممثليهم المنتخبين - فى وضع القرارات واللوائح الادارية السليمة •

ونرى اليابان قد مارست أفظع أنواع العقوبات الادارية ضد الموظفين المفسدين خلال العصر المسمى « طوكيو جاوا » • ومن هذه الجزاءات - الرجم ، والكي ، وقطع الأيدي ، والتشويه بالجلد •

ومن ناحية أخرى نرى هاتين الدولتين وغيرهما ، قد شعروا بتفشى الفساد فى الأجهزة الحكومية عامة بنسب متفاوتة ، بعد الحرب العالمية الثانية • بل ان الحرب العالمية الثانية قد أبرزت للبحث حقائق جديدة

(١) المجلة المصرية للعلوم السياسية - دكتور مصطفى فهمى •

كانت من العوامل الهامة التي أدت الى انهيار بعض الدول التي كانت تبو على أعظم جانب من القوة . من هذه الدول فرنسا التي عجل بهزيمتها أمام جيوش النازى - فسادها الإدارى الذى وصل الى حد تفريط « جنرال بيتان » لجاسوسة ألمانية ، فى أسرار خط سييجفريد .

وألمانيا نفسها التي وإجهد الولايات المتحدة وأوربا بأسرها ، يعزو البعض هزيمتها الى النظام الإدارى المركزى الذى كان سائدا بها والذى هو من طبيعة الحكم الدكتاتورى .

فلا غرابة إذا ما طرقت مسامعنا صيحات عالية تنادى بسقوط البيروقراطية فى كل مكان . . وحتى خروشوف ضاق بها ذرعا . فسمعناه أخيرا يهيب بالعلماء ان يبتدعوا عقارا يقضى على البيروقراطية . وغنى عن البيان ما فى هذه الدعوة من مראה .

وللمجتمع العربى مع البيروقراطية ذكريات ، وتاريخ منفصل الحلقات . ويحضرنى فى هذا المقام بعض الأمثلة التاريخية :

فى مصر الفرعونية

ان مصر قد عرفت النظام الإدارى منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد ، ولم يتغير هذا النظام الا بعد الأسرة الثالثة ، فما جاءت الأسرة السادسة ، الا وكان خطر البيروقراطية قد استفحل فادى الى فقدان الدولة لكل عناصر الهيبة والمقاومة ، فلانت قناتها لغزو الهكسوس .

فنظام الحكم آنذاك ، كان قائما على أساس أن الملك اله ، يطلق عليه « حورس » وكان يعتبر الواسطة الوحيدة بين الرعية والآلهة . وكانت الإدارة تبعا لذلك مركزية مطلقة ، تستند فى كل شئ الى الملك اله . أما حقوق الشعب فلم تكن مكفولة بالقدر الذى تسمح به إرادة الملك صالحا كان أو طالعا .

ولكى يستطيع « الحورس » إدارة مملكته الشاسعة ، ويسيطر عليها - خلق طبقة من وزراء ، منجم سلطات كبيرة لحكم الأقاليم البعيدة عن مركز الحكم . وتبع هؤلاء رؤساء للمدن ، وشيوخ بلد لكل قرية . كل ذلك فى نظام هرمى طبقى جامد ، يثن الشعب فى أسفله تحت ثقل الحكم المطلق لمشايع البلاد .

ولم يقتصر التنظيم الإدارى عند هذا الحد . وإنما توسع الفرعون توسعا فاحشا فى استخدام الموظفين والمشرفين ، منهم الكثير من الموظفين الغنرين الذين لا عمل لهم .

وهذا أدى الى اشاعة روح النفعية والتراخي بين الآخرين فضلا عن انه حمل ميزانية الدولة تكاليف باهظة . والجدير بالذكر أن الموظفين وحكام الأقاليم ومشايخ البلاد ، أساءوا - على- الأغلب - حرية التصرف فى السلطات الكبيرة التى منحت لهم ، خصوصا حينما كانت قمة الدولة منشغلة فى بناء الأهرامات واقامة المعابد واعتمدت على هؤلاء فى تزويد هذه الانشاءات الجبارة بوقودها البشرى المسخر .

وهكذا ظهر النموذج الأول للتنظيم الادارى فى العالم ، ولما انحرف ، شكل أول مظهر للبيروقراطية عرفه التاريخ .

هذه البيروقراطية عجلت بانهار الأسرة السادسة ، لعدم تمكنها من الصمود أمام الغزاة . ذلك أنها فصلت الهيئة الحاكمة عن القاعدة الشعبية فاضعفت من الأولى روح الاثارة ومن الثانية عوامل الهمة . اندثرت عقيدة المصريين آنذاك فى حكامهم ، وفى قيمهم ، وفى مبادئهم التى جافت - أخيرا - مبادئ العدل - والحق ، والمساواة ، والنظام ، التى كانت شعار «الماعت» المقدس الذى تعارفت عليه كل من الدولة والرعية كاسلوب للحكم .

فالوظيفة العمومية تحولت من وسيلة الى غاية ، ينشدها كل من ينزع الى الطغيان أو الثراء على حساب الشعب ، لم تعد وسيلة لتصرف أمور الناس . وتدبير احتياجاتهم وتنظيم العلاقات بينهم وصيانة أمنهم فى الداخل والخارج . أصبحت أنبوبة لامتنعاص أكبر قدر ممكن من الخيرات ، ولو عن طريق الاعغفاء من السخرة فى بناء المعابد الشاهقة والأهرامات السامقة ، أصبحت الوظيفة كاسا مترعة بعرق الكادحين يكرعها أصحاب المطامع .

وقد وجدت ورقة من البردى ، ترجع الى الأسرة الثالثة ينصح فيها الحكيم « يتاح حتب » ابنه يقول :

« لا تكن كاهنا ، ولا فلاحا ، ولا جنديا ، بل كن موظفا يحترمك الجميع ويمتلى بيتك بالخير ، وبالحشم والحشم » .

وفى نفس الوصية ما يلقى الضوء على الجنون التاريخية لبعض صؤر التعامل بين المروسين والرؤساء فى المجال الادارى ، اذ يقول :

« نحن أمام من فوقك ، وأمام رئيسك فى شئون الادارة الملكية حتى يستمر بيتك مفتوحا ، ويستمر رزقك وموتبك جاريا ، ولا تعصى فان عصيان من يديه السلطة شر مستطير » .

وبهذه المناسبة فان لطبيعة الشعب المصرى العريق ، ولبيئته الجغرافية ولتراثه التاريخى والاجتماعى ، ولحضارته المختلفة ، ولعقدااته ، أثرا كبيرا

لا يستهان به ، فى نوع التنظيم الادارى ، الذى يفضلهُ الشعب عن غيره من النظم الادارية ويتجاوب معه أكثر ما يتوافق مع غيره (١)

فالشعب المصرى يتميز بالطيبة والكرم والهدوء والاحترام ، والكرامة والعزة والشهامة ، كخصائص طبيعية لنفسيته البشرية • ويرجع هذا الى أن أغلب مكونات نفسيته مزيج من العناصر الفرعونية والعربية ، ولذا فإن أسلم طرق الادارة ، وأكثرها احتمالا للتجاح ، هى التى تنبثق من هذه الطبيعة الأساسية ، وتتسق مع هذه الخصائص دون أى تعارض •

فإذا لاحظنا أن هناك اتجاها من بعض الموظفين الى نظام الرئاسة الواحدة المركزة ، تبدو فى الميل الى الاتجاه للرئيس الأعلى القائم — أيا كان — فى قضاء أمورهم • وإذا لاحظنا نزوعا من أحد الرؤساء الى الاستئثار بسلطة مركزة ، فذلك مبغىه عنصر فرعونى يكمن فى أغوار العقل الباطن ، يرجع فى الحالة الأولى الى تقديس النيل باعتباره المصدر الأول لقوى الطبيعة • ولنفس العنصر ترجع مظاهر الاسراف الشديد فى تبجيل واحترام الرؤساء ، بشكل لا يحظى به الرؤساء فى أى بقعة من بقاع العالم ، اللهم إلا فى شرق آسيا ، وبشكل لا يتبع الا ازاء الكهنة ورجال الدين •

وإذا لاحظنا من آخرين اعتزازا بالكرامة ، واعتدادا فائقا بالذات ، ومبالغة فى الاعتماد على النفس ، وميلا شديدا للنقد الصريح فى مجال الادارة — فمردة الى عناصر الاخلاق العربية الموروثة ، تلك الطبيعة الفياضة بحب الحرية وبغض المهانة •

وانه وإن كانت هذه الخصائص مستزجة فى نفسية الشعب المصرى بدرجة يصعب فصلها ، فإن لدينا فى السودان مثلا حيا يمكن أن نلاحظ فيه الحد الجغرافى الفاصل بين الطبيعتين ، الفرعونية والعربية • •

فطبيعة التبجيل والهدوء والطيبة والطاعة البالغة تظهر بأجلى معانيها فى الحوض الأدنى من النيل النوبى فى مديرية دنقلا حتى مدينة مروى • والمعروف لعلماء الآثار والانتروبولوجيا أن هذه المنطقة وما يليها من النوبة الداخلة فى حدود مصر تعتبر أنقى النماذج الباقية للجنس المصرى الفرعونى • ولقد أدت خصائصهم النفسية المذكورة التى تتفق مع مستلزمات الضبط والربط ، الى استخدامهم فى خدمة الجيش منذ عهد محمد على حتى تطور الأمر الى قصر خدمتهم على سلاح الحدود •

أما فى وسط وشرق وغرب السودان ، فنلاحظ نزعة ديمقراطية بحتة • • • طبيعة تتألف من أبسط مظاهر السيطرة ، تأبى وتنزع الى النقد

(١) مذكرات فى علم الادارة — دكتور محمد توفيق دمرى •

العلمي السافر ، وتضييق بآفته أنواع البيروقراطية ، رغم أنهم على نفس النيل . ومرجع ذلك أن أصولهم عربية ، وأنهم من أصلا ب هاجرت الى السودان : اما عن طريق الحبشة فى صدر الاسلام ، واما عن طريق مصر فى نهاية البولة العباسية .

ونخرج من هذه العجالة . بأن المنظم الادارى فى الحقل المصرى امامه مهمة ضخمة مفقدة ، وعليه فى سبيل الوصول الى حلول ناجحة لمشكلة البيروقراطية أن يضع فى اعتباره هذه الخصائص النفسية ، على ألا يلهيه هذا ، عن مراعاة اثر التنشئة ، وفاعلية الحسرات المكتسبة ، ومقتضيات التطور .

كما أن الرئيس الحضيف ، هو الذى يميز بين النزعات ، فى معاملة مروسية فان استخدام المقاييس الأنتروبولوجية التى يعبر عنها مجازا بالفراسة - وسيلة فعالة فى توجيه الموظف .

فى أواخر عهد الخلفاء الراشدين

ان خير ما تستهل به هذه الفترة هو نص من حديث « للبانديت جواهر لال نهرو » فى كتابه « لمحات من تاريخ العالم » عن اشارة من أسى أنوار الانسانية ، وأعمقها أثرا فى التطور البشرى ... قال :

« كان الدين الذى بشر به محمد ، بما فيه من سهولة ومراحة وإخاء ومساواة تجاوزت لدى الناس فى البلدان المجاورة . لأنهم ذاقوا الظلم على يد الملوك الأتوقراطيين ، فكان الاسلام فرصتهم الذهبية ، لأنه أصلح الكثير من أحوالهم ، ورفع عنهم كابوس الضيم والظلم ، وخفف وطأة الاستغلال ، وجعل الناس يشعرون أنهم جزء من أخوة كبيرة .

وسار العرب من فتح الى فتح ، وكثيرا ما دبعوا الحروب بدون قتال ، وفى غضون ٢٥ عاما من وفاة الرسول ، فتح العرب جميع بلاد فارس وسوريا وارمينيا وجزءا من أواسط آسيا الشرقية ومصر وجزءا من شمال افريقيا »
« توفى محمد بعد أن جعل من القبائل العربية المتنافرة أمة واحدة تتقذ فيرة وحماسا .

وخلفه أبو بكر . ومات بعد عامين فبوع عمر ... كان أبو بكر وعمر رجلين عظيمين . وقد وضعوا الأساس الذى بنيت عليه عظمة العرب والمسلمين ، كانا خليفتين يجيمان فى يدهما السلطتين الزمنية والدينية ، ولكنهما ، بالرغم من عظمة المنصب وقوة الدولة ، زهدا فى متاع الحياة الدنيا بما فيها من أبهة وعظمة . وهذه هى الحياة الديمقراطية الاسلامية

الحقيقية التي وضعها الخليفان موضع العمل وإن كان بعض الولاة والأمراء قد فتنوا بحياة التعميم والترف والحرير • وقد رويت قصص عن قيام أبي بكر وعمر بتأنيب الولاة على تبذيرهم وترفعهم • لقد أدرك الخليفان أن قوتهما تكمن في الحياة الحسنة الساذجة - وأن الانغماس في اللهو والترف ••• سيفسد العرب ويزيل ملكهم •

وبعد • فإن بوادر البيروقراطية عند بعض العمال العرب ، بدأت تظهر في أواخر عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بدأوا ينحرفون عن جادة العمل •• تراخى بعضهم عن تلبية احتياجات الناس وفرض مظالمهم وتفريج كربتهم •

انعزل بعضهم عن الشعب ، مما جعل الناس يلجأون إلى الخليفة نفسه شاكين بعد أن عز عليهم توصيل شكاياتهم إلى الولاة الذين انطوى بعضهم على الدعة والترف •

وفي ذلك أمر « ابن الخطاب » عامل الكوفة أن يهدم بناطلا كان قد بناه أمام مدخل بيته • وأفهمه أن هذا الحادث يحجبه عن أصحاب الحاجات والتظلمات •

وتناسى بعضهم المبادئ الديمقراطية التي تجلت في خطبة أبي بكر حينما تولى أمر المسلمين : « لقد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني » •

وعاش عمر سنوات الخلافة العشر ، يحذر عمال الأقاليم ، المرة تلو المرة من خطر البيروقراطية ، المثلة في منح الناس حقوقهم وقطع حوائجهم ، والاساءة إليهم ••

واستبد به القلق على مستقبل الدولة الإسلامية من سوء تصرف بعض الولاة ، فتمنى وهو على فراش الموت ، لو يخفف المرض عنه الوطأة ، وتقهله المنية ، إلى أن يتجول في أنحاء الامبراطورية الإسلامية ، ويتفقد شئون الرعية • وبرر هذه الأمنية التي لم تتحقق بقوله : « اني أعلم أن للناس حوائج تقطع دوني » •

ومن وصاياه الحكيمة الماثورة قوله للولاة : « لا تمنعواهم حقوقهم فتنكمروهم » • وانتقل الخليفة العادل إلى جوار ربه وقد ورت العالم عنه كنوزا من الحكمة ، وسطر على صفحة الدهر آيات بينات من حسن السياسة ، وعفة اليد ، لا زالت وستظل مضرب الأمثال •

فهو القائل : رحم الله أبا بكر • لقد سن في حياته وفي مماته سنة لكل من يتولى أمور المسلمين بعده •

قالها حينما سلمته عائشة - بنت أبي بكر - حبلا وحشية وثوبا من القطيفة كانت كل ما زاد على مال أبيها خلال توليه الخلافة ، وكان رضوان الله عليه ، قد أوصى قبيل وفاته بأن ترد إلى بيت المال .

هذا ما كان من أمر الخليفين الراشدين ... عدل ورحمة وزهد وتقيل للنقد ، وتحريم لمال المسلمين على أنفسهم لقاء ما يبذلان من جهد . ورغم ما في هذه الأسس من بساطة ، إلا أنها تحيل كل المقومات الصالحة لأعلى مثل الإدارة العقائدية السليمة التي تحقق الخير العام لجميع المواطنين .

وبعدهما أتى « عثمان بن عفان » وكان وديما متسامحا إلى درجة الضعف . وكانت الإدارة الإسلامية كما أوضحنا تعتمد على دعائمين متكاملتين لا غنى عن أحدهما للآخرى : القدوة الفاضلة . والتنظيم والمراقبة . غير أن « عثمان » بالغ في الاتكال على الأمراء ، وأفرط في الثقة فيهم ، وأكثر من تعيين أقاربه في أهم وظائف الدولة ، فاقطعوا أنفسهم الأرض بالأمصار ، وانغمسوا في حياة الترف والتعيم وآثروا أتباعهم والمقربين اليهم على باقي المسلمين . وتردوا في وحدة استغلال النفوذ .

فقامت ثورة الصحابة في مصر والكوفة والبصرة ، وندد أبو ذر الغفاري بفساد النظام الإداري وانحرافه آنذاك عن شريعة الله وسنة رسوله ، وهاجم علانية تبذير الولاة في رصيد بيت المال من أموال المسلمين ، وتفويتهم لحقوق الناس . فاشتد أوار الثورة ، وذهب عثمان ضحية بيروقراطية أقرائه الذين ولاهم أمور المسلمين ولم يرعوا للولاية واجبها ، ولا للأمانة حقها ، وكانت مأساة ثالث الخلفاء الراشدين ، التي مهدت لمأساة كربلاء وما تلاها .

في مملكة قرطبة وغرناطة

كانت الامبراطورية العربية تمتد من منفوليا إلى أفريقيا ثم عبر جبل طارق إلى إسبانيا وجنوب فرنسا . وكانت مملكة قرطبة العربية تشمل هذا الجزء الأخير من أوروبا وكانت هذه المملكة بمثابة الشعلة التي أضاء بها العرب أرجاء أوروبا بالعلوم والحضارة الزاهرة ، فبددت ظلمات العالم الغربي الذي كان مغفورا في الجهل والوحشية يوم أخضع طارق بن زياد إسبانيا والبرتغال واقتحم حدود فرنسا عام ٧١١ م . وأجمع المؤرخون على أن مملكة قرطبة كانت تنتهج نظاما سياسية وإدارية على مستوى رفيع ، في ذلك العصر الأوربي الموعغل في التأخر والهمجية ، وأنها اشتهرت بدقة الإدارة وحسن التنظيم ، منا مكنها من أعمال انشائية معجزة في ذلك التاريخ وفي تلك البيئة المتخلفة آنذاك .

فيحكى انها كانت تحوى ٦٠ ألف قصر ، ٢٠٠ ألف بيت ، ٨٠٠ ألف متجر ، ٣٨٠٠ مسجد ، ٧٠٠ ألف حمام عام ومكتبة الأمير المشهورة التى ضمت ٤٠ ألف مجلد ، وعددا هائلا من المدارس الابتدائية المجانية للفقراء ، وجامعة طبقت شهرتها الآفاق ، أمها الطلاب من جميع أنحاء الدنيا ، وإليها يرجع فضل اشعاع الفلسفة العربية ، كما كانت المصدر الذى اغترفت منه جامعات أوروبا الكبرى كثيرا من العلوم والمعارف ، كجامعة باريس وأكسفورد وشمال إيطاليا - وكان من أساتذتها فى القرن الثانى عشر « ابن رشد » .

هذا فى الوقت الذى كان أهل أوروبا يفظون فى ثبات الجبل المطبق ، حتى أبناء أعلى الطبقات •

كيف اندحرت مثل هذه الدولة العظيمة عام ١٢٣٦ م ؟

كيف لانت قناتها أمام ملك قشتالة الافرنجي ؟

كيف دب فيها الوهن واعتراها الضمور ، فانكشمت حدودها حتى انطوت على غرناطة أمام الفرنجة ؟

كيف انهارت قوة أمراء العرب ، هؤلاء الذين تكسرت عند أقدامهم جيوش شلمان وغيره من الفزاة ، كما تتكسر الأمواج على سفوح الجبال الشماء فترتك خائرة محسورة ؟

كيف تفككت الامبراطورية العربية الاسبانية وتدهورت ؟

انها البيروقراطية دائما •

بدأت بظهور طبقة من النبلاء أرسوا نظام الاقطاع ، والدولة كالأحياء تماما لها مراحل نمو : طفولة وشباب ورجولة وشيخوخة • ولكل من مراحل العمر هذه ظواهر وعلامات ، فالأقطاع ، واستغلال سلطة الوظيفة واهدار حقوق الأفراد ، وإحلالها محل مبادئ الشورى والاشتراكية الاسلامية الأصيلة المبنية على زهد الحاكمين ، وتوخي العاملين مبادئ الأمانة والشهامة ، والجد فى خدمة رسالة الاسلام ونشره باعتبار أنهم قوة عقائدية بالخلق العملى والعمل الخلقى معا ••• هذا الأحلال والابدال فى مبادئ الحكم بمثابة ابيضاض الشعر وانحناء الهامة والاسراف فى القول ، والتعثر فى الفعل ، الذى يسلكه بعض الكهول • وهذا ما حدث فى آخر أيام قرطبة •

اضمحلت القيم فتمرضت المملكة العظيمة الى قلاقل وهزات قام بها المحرومون من أبناء الشعب • تطورت الى حرب أهلية • جعلت الدولة فيما بعد لقمة سائفة للعدو المتربص •

وحتى غرناطة التى انكمش العرب فيها بعد الهزيمة سقطت أيضا فى يد «فرديناند» و «إيزابيلا» عام ١٤٦٩ بعد أن نخر فيها سوس البيروقراطية وانقلب أعزة أمرائها العرب أذلة • وأكرهت «خير أمة أخرجت للناس» على ترك لغتها وتقاليدها ومراسمها وطقوسها وملابسها وحتى أسماء أهلها العربية ، أجبروا على استبدالها جميعا بما يقابلها فى الإسبانية (١) •

وقد بلغ الاضطهاد حد اصدار مرسوم يحرم على العرب بعد سقوط دولتهم أن يفتسلوا أو يستحموا ، سواء فى بيوتهم أو فى غيرها ، كما صدر مرسوم يهدم كل الحمامات العامة التى بناها العرب لأنفسهم وللشعب الأوربي ليعلموه النظافة وينشروها بينهم بصفتها إحدى مبادئ الاسلام • وكان هذا كله رد فعل للتورط البيروقراطى •

بيروقراطية العثمانيين

كان الحكم العثمانى شكلا من أقبح أشكال البيروقراطية فى مصر والشام والعراق • وكان له أثر مباشر على بيروقراطية الإدارة فى الأوصار المستبعدة ومنها مصر • ذلك أن الاستعمار العثمانى كان يسلب البلاد عنصريين من أهم عناصر الانتاج وهما المال والقوى البشرية المدربة • وكلنا نذكر كيف أن «السلطان سليم» كان مولما بجمع أمهر الصناع والأدباء والشعراء والفنانين والحطاطين وغيرهم من فئات العمال والاداريين وترحيلهم الى الاستانة مما أدى الى انعدام القدرة الانتاجية الاقتصادية العمرانية والفنية والإدارية •

ومن ناحية أخرى فإن العثمانيين اعتبروا الأراضى كلها لتركيا وقام الخلفاء والولاة باقطاعها الى المقربين والموالى وكبار رجال الدولة والجيش والبارزين من الموظفين وعبودهم من الوشاة • فكانت هذه بداية الاقطاع الزراعى فى عصرنا الحديث ، الذى نهج عليه «محمد على» وذريته فيما بعد •

وكانت الأداة الحكومية فى العصر العثمانى - علاوة على ضعفها - لا تنشط الا لتنفيذ مآرب الباب العالى أو السادة الاقطاعيين ، كما كان التخلف الإدارى والفنى والعمرانى سمة ذلك العهد الأسود • ولم تكن للشعب أى حقوق الا حق دفع الجزية ، التى كان الولاة وأذنابهم يتفننون فى

(١) لمحات من تاريخ العالم - البانديت جواهر لال نهرو

ميررات وهمية لتكرير جبايتها حتى تزداد حصتهم منها • وهم يلوحون بين
الحين والحين ببطشهم وسطوتهم في تسخير الفلاحين •

وكان الأغوات والسراكيل يعتبرون الفلاحين رقيق أرض • يزرعون
الأبديات غصبا نظير حصة ضئيلة من المحصول لا تقنى ولا تسمن من
جوع • فلا غرو اذا خلت المزارع من زراعتها ، يقرون بجلدهم منها فتظل
بوراً ، ولا يمتد الاصلاح الزراعى أو تتمشى زيادة الرقعة المنزرعة مع قاعدة
النمو •

وهذا أدى الى أن تصبح خزائن الولايات خاوية على عروشها ، بينما
تمتلئ قلوب الناس بالحقده على الظلمة القاصيين ، فتوفرت للحكم العثماني
أهم دواعي انحلاله •

وكانت هذه البيروقراطية أكبر حوافز الشعب على مساندة الحركات
التي قامت للإطاحة بالحكم العثماني ، مهما كانت طبيعة هذه الحركات
وظروفها •

بيروقراطية ما قبل الثورة

في خدمة الرجعية :

على نفس الدرب العثماني سار « محمد علي » وأسرته مستهينين
بالشعب • كل منهم يجاهر بأنه ورت الأرض وما عليها • واقتصر عمل
الجهاز الحكومي على أعمال السكرتارية للقصر والبلاط والحاشية والمقربين
من الاقطاعيين والرأسماليين ثم الاستعمار بعد أن تم الاحتلال البريطاني
عام ١٨٨٢ كانت الأداة الحكومية إجمالاً أشبه بإدارة إحدى الدوائر الزراعية
الكبرى •

وبدلاً من أن يكون الجهاز الحكومي خادماً لمصالح الشعب كان هذا
الجهاز يسخر الشعب ومصالحه لخدمته وخدمة سادته آنفي الذكر ، ويعرقل
كل الحركات الرامية الى تقدم الشعب وانهاشه ، بينما يجعل بكل الاجراءات
التي تؤدي الى ترف الحكام ، وتضخم الاقطاع ، ونمو الرأسمالية ، وتمكين
الاستعمار •

عمد « محمد علي » الى حشو الأداة الحكومية بالأتراك والأجانب •
وجعل الوظائف قاصرة عليهم حتى بلغت نسبتهم ٩٩٪ • وما بقي كان من
المصريين المقربين اليه • وظلت هذه النسبة ترتفع بمرور الزمن في عهد
أبنائه وأحفاده ، غير أن تعيين المصريين ظل قاصراً على أبناء خدام القصر

وذنابهم ، الا فى حالات نادرة • وكانت الوظيفة أشبه ما تكون بالميراث ، كما كان كبار الموظفين يتمتعون بمميزات كثيرة أهمها ملكية الأرض ، وهذا هو سر اقتران بعض الملكيات الكبيرة بأسماء كبار الموظفين السابقين •

فى خدمة الاقطاع :

قلنا ان محمد على صادر كل الأرض وكل الحريات • فلما ساءت أحوال المحصول الزراعى تبعاً لذلك - عمد خلفاؤه الى القاء عظام جرداء من الأرض الزراعية الى الشعب ، فى الوقت الذى أجزلوا فيه العطاء والهبات العقارية الى الأجانب والغوانى وسماسرة المذلات ، ومن الأمثلة المخجلة على ذلك ، أن الهبات التى منحها الحديوى اسماعيل وحده لأمثال هؤلاء بلغت ٨٧٦٨٦٣ فداناً ، بقى له بعدها تركة قدرت عند تصفية أملاكه بستين مليوناً من الجنيهات (١) •

وهذا يوضح لنا السر فى أن مليونين وستمائة ألف مالك كانوا - قبل الإصلاح الزراعى - يملكون ٣٥٪ فقط من الرقعة المنزرعة ، فى حين أن عدداً قليلاً كانوا يملكون ٦٥٪ الباقية ، منهم ١٧٦٢ اقطاعياً يملكون ٢٠٪ على الأقل من كل الأرض الزراعية •

ولا شك ان الأداة الحكومية هى التى نفذت هذه الحالة بحكم العنصر القانونى الذى يحدد تصرفاتها ، والعنصر اللاأخلاقى الذى كان يسود الموظفين وأغلبهم من الأجانب أو الاتباع •

لقد بلغ اسراف اسماعيل حداً عجز معه عن سداد فوائد ديونه مما أدى الى التدخل الأجنبى ، ثم الى الامتيازات الأجنبية التى جعلت من الشعب المصرى مواطنين غرباء فى بيوتهم يعانون التمييز العنصرى فى عقر ديارهم • وفى ملفات قضايا المحاكم المختلطة مأسى تحكى كيف كان الأجنبى يهدر دم المصرى فيخلى سبيله ، وكيف أن القوانين كانت تحمى المرابين فى عمليات الربا الفاحش والمحتالين والشواذ الأفاكين من مختلف الاجناس •

والواقع أن أصواتاً شعبية ، بل وجهوداً بطولية كثيرة ، وقفت فى وجه القصر بصفته البؤرة الرئيسية التى تنبعث منها مظاهر الطغيان والانحراف والبيروقراطية • ولم ينقطع هذا السبيل من المحاولات الشعبية المصلحة منذ وقف « أحمد عرابى » فى وجه « توفيق » وقاوم قوات الاحتلال فى كفر الدوار والتل الكبير ، وكوفى على بطولته بالنفى ، وحوكم الشيخ « العدى »

(١) رسالة المجتمع الاشتراكى - مصلحة الاستعلامات

لأنه أفتى بالحق وبحكم الدين في أن « توفيق » مارق خائن لأنه دعا أعداءه
إلى احتلالها .

في خدمة الرأسمالية :

وفي ميدان الرأسمالية المستغلة ، وضعت الأداة الحكومية نفسها في
خدمة أصحاب الملايين ، يسرت لهم الاحتكار وقمع العمال لاستنزاف عرقهم .
وتركتهم يتلاعبون بالأسعار والأجور وساعات العمل ، وحرية الفصل ،
والتهرب شبه القانوني من ضرائب التصدير والاستيراد والانتاج .

ونتيجة لهذا بلغت ثروة « عبود » ٤٣ مليون جنيهه ، وبلغت ثروة
سباهي عشرة ملايين ، وفرنسوا تاجر ستة ملايين ، وهكذا الشأن بالنسبة
لإلياس أندراوس وحافظ عفيفي وكثيرين غيرهم .

وكلنا نعرف كيف امتصت هذه الملايين من دم العمال والمستهلكين على
السواء وكيف كانت الأجهزة الحكومية أداة طيعة تنحني لأصحاب الملايين
وتنصاع لأوامرهم .

كلنا نتذكر أن « سباهي » سجن سبعة آلاف من العمال داخل مضانعه
في الاسكندرية لمدة ثلاثة أيام ، حينما تجاسروا وطالبوا بحقوقهم المهضومة
• • سجنهم هذه المدة بلا غذاء حتى اضطروا إلى أكل النشا الذي يستعملونه
في عمليات النسيج . ومنع عنهم الماء والكهرباء تحت سمع الحكومة
وبصرها . واستخدم جنود الحكومة في حصارهم عند خروجهم من المصنع ،
ثم القائهم في التربة القريبة حتى قتل منهم العشرات .

ومثل هذا حدث بمصانع شبرا الخيمة ، حيث حصدت المدافع الرشاشة
والدبابات أرواح العمال البريئة ، بإيعاز من « عباس حليم » الذي كان
يلقب نفسه احتيالا « بزعيم العمال » مثلما كان الملك الفاسق يسمى نفسه
بالعامل الأول .

ولم يكن الفلاحون أحسن حالا من اخوانهم العمال . إذ كان الاقطاع
يسومهم سوء العذاب ، وما حوادث « البدرأوى عاشور » وغيره بغائبة عن
الأذهان .

وهنا يدور في الأذهان سؤال :

كيف وصلت الأداة الحكومية إلى هذا الدرك من الانحطاط ؟
كيف تحولت عن مهمتها الأساسية ، وهي خدمة الشعب ، إلى خدمة
أعدائه وجلاذيه ؟
كيف تحولت من سند له ونعمة إلى حرب عليه وتقمع ؟

بصمات الاحتلال :

ترجع فوضى الأداة الحكومية ، وضعف انتاجها ، وانحرافها عن خطها السليم الأساسى - الى عام ١٨٨٣ وهو العام التالى للاحتلال البريطانى .

فى هذا العام ، وبإيعاز من الانجليز ، صدر أمر عال يشترط النجاح فى امتحان قبول للتعيين فى الوظائف الحكومية Pass examination

وأمكن لزيانية الاحتلال أن يجعلوا من هذا الأمر عائق زجاجة لا يمر منه الا المفتشون الانجليز أو أصدقاه الاستعمار من المصريين شكلا .

وما جاء عام ١٨٩٢ الا وكان الأمر العالى السابق قد استنفذ أغراضه ، بعد أن قبض المفتشون الانجليز على ناصية الأداة الحكومية جميعها بإحكام ، بدرجة أن الوزراء أنفسهم كانوا أقزام الإرادة بالنسبة لهم . ولم تكن لهم من قدرة على التخطيط أو التنفيذ الا فى الحدود التى يرسمها لهم المفتشون الانجليز ، وبالرجوع اليهم .

ولم يكن الوزراء وحدهم الأقزام ، بل كان الحشديوى نفسه أول قزم يلهو به المندوب السامى البريطانى . فقد حدث مرة أن صاح « كتشنر » فى وجه « عباس » يذكره بأن مهمته تقتصر على مجرد ارتداء ثوب الحكم ، أما الحكم نفسه فلبريطانيا وأذن عباس . وتفرغ للتجارة فى أصوات الشعب والسمسرة والتفتن فى ابتزاز مال الدولة لينفقسه على ملذاته . وحتى حرفة صيد السمك وتجارتها لم تسلم من طمع عباس .

ومن الواضح أن إرادة المفتشين والمستشارين الانجليز فى مختلف الأجهزة لم تكن الا تمويق كل تقدم وطنى ، وتسخير كل موارد الانتاج المصرى لصالح بريطانيا .

وفى خلال السنوات التسع السابقة لعام ١٨٩٢ كانت قد أعلنت فئة من أبناء العائلات الاقطاعية والراسخات المالية الموالية لها وللنصر ، خصوصهم بالتعليم ، وخرجوهم ليحتلوا وظائف الحكومة ، وليكونوا الحشيم الحكوميين الامناء للطبقة الحاكمة المتفانعة مع الاستعمار .

وعقب هذا الاعداد صدر الأمر العالى الثانى ، الذى اشترط للتوظيف - الحصول على شهادة دراسية - وترتب على هذا الأمر العالى ما يأتى :

١ - حرمان قوى الشعب الحقيقية العاملة من الوظائف كنتيجة لحرمانها من التعليم وانعدمت أى فرص متكافئة بين الشعب .

٢ - تسير دفة الأداة الحكومية حسب تيار مصالح الرجعية والاقطاع والرأسمالية والاستعمار ، وضد المصلحة العامة ، اعتمادا على قصر الوظائف على أبناء الاقطاعيين والأذئاب .

٣ - ارتباط المرتب والدرجة بالموهل الدراسي ، لا بنوع العمل وكميته .

٤ - دخول الفئات المهنية فى سياق من أجل تسعير الشهادات المختلفة ، ومطالبة كل منها بكادر يميزها وكانت هذه بداية التكنوقراطية .

والجدير بالذكر انهم لجأوا فى سبيل احتكار المناصب العليا - الى احتكار التعليم العالى . ولذلك وضعوا قيودا مشددة على التعليم والتوظيف تضمن قصر الوظائف على أبناء الأثرياء والاقطاعيين والرأسماليين . ولم يكن يتخطى هذه القيود الا التدرج اليسير من العبارة والموهوبين - وحتى الكلية الحربية لم تتح فرصة التحاق أبناء الطبقة الوسطى بها الا عام ١٩٣٦ حينما رأت بريطانيا انها فى حاجة الى وقود بشرى لحربها ضد إيطاليا فى الحبشة .

وقبل ان يصدر دستور ١٩٢٣ كان الحلف غير المقدس وعلى رأسه الاستعمار ، قد ثبت جذور البيروقراطية باصدار مئات من القرارات واللوائح والأحكام التشريعية والتنظيمية الادارية المتضاربة ، اماعنا فى تعقيد العمل الادارى ، وجعله فى مرتبة الاحاجى والألفاظ . فلما صدر الدستور عجز على ان يصلح ما أفسده العتاة ، ولم يستطع الا أن يزيد الطين بله بتحميل مجلس الوزراء سلطات استثنائية فى شئون الموظفين اساءت الوزارات المتتالية استعمالها ، فأصبحت عمليات التعيين ، والفصل ، والترقيات والنقل - ترتبط أساسا بمصلحة الحزب الحاكم وأغراضه ، ولا تعطى لمصلحة العمل أو مقتضيات المصلحة العامة أى اعتبار .

الأحزاب مكاتب تخديم :

وترتب على ذلك اسناد أغلب الوظائف ، فى مختلف المستويات الى أفراد غير أكفاء ، وترتب على ذلك أيضا ان الشبائب الفض المغم بالامل والطموح والتطلع الى مستقبل زاهر - قد أدرك أن الحصول على درجة علمية عالية ، لا قيمة له بدون الحصول على رضاء حزب من الأحزاب التى تمارس لعبة الكراسى الموسيقية على مقعد واحد هو كرسى الحكم .

.. لذلك تهاقت الآلاف من الشباب على مراكز الأحزاب يرضعون لبناتها ويسرون في قطعاتها ، ويتدربون على أساليبها ، ويلحنون شعاراتها فلا يلبثوا أن ينشغلوا بصراع بعضهم البعض عن مصارعة الرجعية والاستعمار . وينفذون بلا وعى منهم الخطة التي وضعها الاستعمار ليستهلك قواهم ، ويستنفد طاقاتهم في منازعاتهم الداخلية .

وكان للتوظيف مواسم معينة ينشط فيها التعيين ، تلك هي مواسم الانتخابات وما بعدها ، فلا غرابة أن اشتد صراع فئات الشباب خلال الانتخابات ، واتخذ هذا التنافر طابع الحدة والعنف ، فهم وقود الأحزاب السياسية .

حينئذ كان الوصاليون والنفعيون منهم يلقون بكل ثقلهم في المعركة. يهينون لأنفسهم من الأفرار اكتسافا تحملهم ، ليستعرضوا عضلات حناجرهم ، ويعرضوا تفانين هتافهم ، وتناميق مديحهم ، وقدراتهم على حشد السذج ، والتصدي بالعضلات المفتولة لأمثالهم من مناصري الأحزاب الأخرى .

وبهذه الوسيلة كانت الوظيفة مضمونة .. الدرجة من جنس العمل الحزبي ، والمرتب والسلطة بقدر المؤهل الانتخابي والكفاءة في مساندة الحزب وزعيم الحزب ، ووزراء الحزب .

ومثار للشقاق الإداري :

وكان الصراع ينتقل بالتالي الى داخل الأجهزة الحكومية ، وتستخدм البغضاء فيه وسائل الوشاية والدس والفتنة « والمقالب » واتخذت مادة العمل نفسه جسما لتلفيق التهم للمفضوب عليهم أو لإحراج مراكزهم بغض النظر عما يترتب على ذلك من تعطيل لمصالح الدولة أو تفويت الفرص المادية والأدبية عليها ، أو تبديد الأموال وتضييق الحقوق وانعدام التعاون بين زملاء الصف في الجهاز الواحد طالما هذا وفدى أو سعدى أو شبعى ، وذلك دستوري أو وطني أو كئلي .

فتجبد العمل واختفى عنصر الشعور بالاستقرار والاطمئنان للغد وصار الموظف الحزبي يعمل لمصلحته كأنه سيفصل غدا .. يستغل ويختلس وينتفع ويرثى ويتاجر فيما توفر له من سلطة الوظيفة ، لأنه يتوقع أن الفصل أو النقل آت لا ريب فيه يوم تنزل وزارة حزبه من صهوة جواد الحكم ، ويبتطيه الحزب المنافس ويكون لكز ورفس انصار الخصوم هو أول الأعمال الجليلة التي يهتم بها مجلس الوزراء الجديد .

وهكذا جاوز الرجميون والانجليز والحزبيون وأذئابهم كل مدى فى
افساد الاداة الحكومية .

ابتلاع محاولة اصلاح :

ومن الطريف أن وزارة « محمد محمود » قد شمعت عن سواعدها
وأعلنت فى عام ١٩٣٧ أنها سوف تبرز للرأى العام حجم الوظائف
الحكومية القائمة على الوساطة والمحسوبية والاستثناء . وأقدمت بالفعل
على حصر تلك الوظائف توطئة لالغائها ، ولكنها سرعان ما أحجمت
وأبتلعت مشروعها بعد أن انصهرت عملية احصاء هذه الوظائف الاستثنائية
من أن كل الأحزاب مشتركة فى فضيحة تلتفح الاداة الحكومية بأدران
محاسبيها ، والحزب الحاكم نفسه صاحب المشروع من بين هذه
الأحزاب (١) .

محاسيب صاحب العالي :

ولم يكن الاستثناء قاصرا على فئة المداحين وأصحاب المناكب
العريضة ، وأبطال الهنأ العالي والتصفيق المتواصل . كان كل وزير
بمجرد أن يتربع على عرش وزارته يفتح أبواب ادارتها لقافلة ضخمة من
أقاربه ، ومعارفه وجيرانه وأصحابه وخدامه وحاشيته وبلدياته وسعاده
ويكفى أن يكون المتقدم للوظيفة من هؤلاء حتى يعين فوراً دون أدنى قيد
أو شرط ودون ما حاجة الى شهادة أو خبرة .

وتحت أقدام هؤلاء تتحطم القواعد المالية والنظم الادارية خصوصا
الأصهار . أن النسب والمصاهرة كانا يغنيان عن التأهيل العلمى وبصعدان
ببعض الحاملين الى القمة ويعرمان النابضين والمجددين (٢) . وفى هذا قال
الخبير الادارى البريطانى « سنكر » فى تقريره :

« فقدت الحكومة ميزة الانتفاع بخدمات نفر من اقرب الرجال وذلك
لأن غيرهم ممن لم يكن لهم سوى النفوذ السياسى أو الشخصى ، قد
حلوا محلهم وقد هبط ذلك أيضا من عزيمة الموظفين الموجودين بالحكومة
عن تادية واجبههم ، لأن سبيل التقدم لم يكن وقفلا على جهودهم وكفايتهم
فى عملهم بل كان يستند الى فرص المحاباة السياسية الشخصية ، ولم

(١) دراسات فى الادارة العامة - دكتور أحمد عبد القادر الجمال .

(٢) الادارة الحكومية - دكتور إبراهيم مذكور - ومريت غالى

تستطع الاداة الحكومية تزويد الحكومات المتعاقبة بالخبرة المتواصلة في الأعمال ، لأن شاغلي الوظائف الرئيسية كانوا يتغيرون بتغير الوزادات كما زاد عدد الموظفين أكثر مما هو لازم للعمل نتيجة خلق وظائف للمقربين من الوزراء والرؤساء .

وسنكر A.P. Sinker خبر في شئون الموظفين استمدته الحكومة المصرية عام ١٩٥٠ لعلاج الانهيار الادارى .

حصار البيروقراطية :

ماذا يكون حصار اداة حكومية تتجه اعمال موظفيها الى خدمة الطبقة ذات المصلحة صاحبة النفوذ والسلطة ؟

- اعفاء او تخفيف الضرائب المفروضة على الاقطاع والراسمالية .
- تمكين بريطانيا من الحصول على المحاصيل بأبخس الاسعار خاصة القطن .

● تيسير ائراء الملك الفاسد والأمراء وسماسرهم على حساب جوع الشعب ومرضه وجهله . بل وعلى حساب موت جيشه كما حدث في صفقة الأسلحة الفاسدة عام ١٩٤٨ .

● استرقاق المال واستمراء عرقهم ، حتى أن أجورهم جميعاً لم تكن تتجاوز أكثر من ٢٥ ٪ (١) من الأرباح بينما تدخل ٧٥ ٪ منها الى كروش الراسماليين أو تسيل في كئوسهم وتتبعثر على موائد القمار ، وتلقى في حجور الغواني .

ان الاداة الحكومية تحت تأثير هذه الظروف الشاذة ، قد ففدت الاتجاه السليم الذى هو خدمة الشعب ، وآثرت عن عمد وتدبير أن تخدم المتحكمين ، ونجحت فى ذلك نجاحاً منقطع النظير ، وبدلاً من أن تحقق الرخاء والرفاهية والانتعاش للعامة ، حققت لسبعة آلاف من أفراد ثروة قدرها ٥٠٠ مليون جنيه ، بينما عاش أغلب الـ ٢٧ مليون مصرى على الكفاف .

● ملكت ٣٤٢ اقطاعاً ٥٠٠٠٠٠٠ فدان ثمنها ٢٠٠ مليون جنيه .

● اتاحت لفرنسا وشركاتها سرقة ما يربو على ٥٠ مليون جنيهية سنوياً من ايراد قنصل السويس التى تضم أعماقها رفات حفرتها من اجدادنا .

(١) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد النصر عام ١٩٦١

اي أن أجهزة الحكومة المصرية كانت تخدم ١٠٠ ٪ من شعب بريطانيا وفرنسا وغيرها من أصحاب الامتيازات الأجنبية و ١/٤ ٪ من تصدّد الشعب المصري ، على حساب جهل وفقر ومرض وذل ١٩٢/٤ ٪ منا .

ذلك لأن الجهاز الإداري وضع في خدمة العالم الإقطاعي ، ذلك العالم الذي تقوم فيه المصالح الخاصة على انقراض مصالح العامة كما قال « لاسكي » .

ذلك لأن البيروقراطية - تلك الحالة الإدارية الا أخلاقية - أكثر قدرة على العمل لمصلحتها ومصلحة سادتها الحكام ، وأكثر تغليباً للباطل على حق الشعب ، خصوصاً وقد بلغ عملاؤها من الجامعيين الذين كانوا يعملون بالحكومة قبل الثورة ٨٨ ٪ .

ذلك لأن الهيئة التي كانت تزاوّل الأعمال اليومية في الدولة كان لها التفوّد الرئيسي بلا أدنى رقابة شعبية مما جعلها تنحرف وهذا ما حتم الحد من خطورتها بفرض القيود على سلطة الهيئات التنفيذية ومراقبتها بواسطة التنظيمات الشعبية وأجهزة الرقابة والمتابعة والمحاسبة الأخرى .

وهكذا انفصل الحكم بأجهزته انفصالاً تاماً عن القاعدة الشعبية وأصبحت الحكومة بأدواتها في وادي المفاتن والملاذات ، ومصالح الجماهير في وادي البؤس والأنات تجاهلت المطالب الإنسانية وتناسب حاجات الشعب الحقيقية ، وعجزت عن مسايرة الركب الدولي لأن رقادها كان لا يمكن إلا أن يؤدي لنتيجة واحدة هي التخلف في كل نواحي الدولة العسكرية والعلمية والفنية والصحية والاقتصادية والاجتماعية عامة

ميراث الثورة البيروقراطية :

ولكل هذا انفجر بركان الشعب من ثورة يولية ١٩٥٢ فبدأ الزحف المقدس في كل مجالات التعمير والتنمية والتقدم . ولم يكن يستطيع أن ينفذ عملاً عظيماً ، في توقيت مناسب ، على وجه أكمل - إلا بالعمل الثوري الذي يتجاهل الروتين الحكومي ، ويتخطى اللوائح الإدارية المعمول بها حتى لقد أصبحت العلامة المميزة لكل المشروعات التقدمية المجيدة الهائلة هي نفاقتها من عقدة الاداة الحكومية وبصمات موظفيها التقليديين .

وقد ظلت دواوين الحكومة بمحتوياتها عاجزة تماماً عن مسايرة الخطوات التقدمية القفازة التي تقوم بها الثورة في كل ميادين الانتاج والخدمات .

وأعطت الدليل تلو الدليل على أن بيروقراطيتها تعطل التطبيق الاشتراكي وتسيء الى الديمقراطية .

عوامل الوجود البيروقراطي :

ومن العرض التاريخي السابق يمكن ان تجعل عوامل وجود البيروقراطية وانتشارها فيما يلي :

١ - قيام مبادئ اختيار الموظفين على اساس لا تستهدف الا تسخير الجهاز الحكومي لصالح الفئة الحاكمة . وخضوع هذا الاختيار للدرجة العلمية دون الخبرة أو التدريب العملي . كما ان المحسوبية قد ادت الى ازدحام المكاتب بمن هم دون المتوسط علما وخبرة . ولهذا الراه في احجام الموظفين عن التفكير في حسم المشاكل والبت فيها . ومن ناحية أخرى فان الرؤساء من غير المؤهلين قد انطبعوا بعدم الثقة في العلم ولا في القدرات المختلفة وكرد فعل للشعور بالنقص قبعوا خلف مكاتبهم واكتفوا باصدار الأوامر والقرارات وتوقيع الجزاءات .

٢ - قيام الاداء الحكومي على أساس لوائح وقرارات ادارية متعارضة صدر بعضها بفرمانات عثمانية ، والبعض الآخر بتدبير ممثلي الاحتلال بغية تمويق العمل الوطني لاشاعة التخلف وتجميد نشاط الدولة وحاجات الشعب . فضلا عن اتجاه الموظفين نحو تنفيذ هذه القوانين بروح البطش والتمسك بمبناها دون معناها ، وتجاهلهم للهدف الاصلى من وجود الوظيفة العامة ، وتفشى الرغبة في الاستعلاء بين رؤسائهم مما جعلهم ينفصلون عن رؤوسهم ولا يسمحون الى عقد اجتماعات يناقشون فيها مشاكل العمل ويمارسون فيها أساليب التوعية الادارية والسياسية التي تكفل اخراج الموظفين من جمودهم الفكري - وتثير فيهم الحماس لمباشرة العمل الوطنى .

٣ - انتشار أزمة الاخلاق وأزمة القدوة الصالحة في محيط العمل وتآكل الموظفين الجدد بالجو القديم مما يجعلهم يسايرونهم فترتفع أسهم البيروقراطية .

٤ - سوء حالة الموظفين اقتصاديا وصحيا ونفسيا واجتماعيا من جراء انخفاض الأجور والمرتبات للثالبية العظمى ووضوح الشعور الطبقي ومظاهر التماالى وعوامل الاحباط - والافتقار الى سائل الرعاية الصحية وأنواع الخدمات التى يتمتع بها أقرانهم بالمؤسسات .

٥ - عدم كفاية خريجي الكليات العملية لمشروعات التنمية حال بين الثورة وبين استخدام نفس الوسائل التى قضت بها على الرجعية

والحزبية والراسمالية والاقطاع الزراعى - فى القضاء على الاقطاع
الادارى ، مما جعلها تتبع معه الوسائل السلمية .

٦ - لجوء الثورة الى الاستعانة بنفس قيادات الأجهزة الحكومية
ولوائجها الصليقة للعمل بها فى المؤسسات المنضلة للقطاع العام وفى
الوزارات المستحدثة .

٧ - تعدد الجهات الادارية التى تتصرف فى مسائل واحدة مما
يؤدى الى ازدواج - العمل والمصروفات .

٨ - ضحالة الوعى السياسى فى محيط الموظفين وسطحية ادراكهم
لفلسفة المبادئ الثورية ، ومقتضيات التطبيق الاشتراكى وفلسفة
العمل الوطنى وفوائده . يقابل ذلك عمق الآثار التاريخية والاجتماعية
والنفسية والترسبة فى افوار شخصياتهم وانطباعاتهم الواضحة
بظروف العمل .

٩ - انعدام الرقابة الشعبية الحقيقية الفعالة على أجهزة الخدمات
ومؤسسات الانتاج .

١٠ - الفوضى المالية وعدم الدقة فى تقدير الميزانية والاسراف
فى صرفها .

ابواب العلاج :

وفى امتقادى أن تعميق الوعى السياسى فى محيط الموظفين خاصة
هو أهم مراحل القضاء على البيروقراطية .

ومما لا شك فيه أن معركتنا مع البيروقراطية ذات جبهات كثيرة
منها :

١ - هز الجهاز الحكومى بعملية تنظيم حديثة للبناء الادارى أساسها
لا مركزية الإدارة .

٢ - رفع مستوى الموظفين ماديا وصحيا ونفسيا لمقاومة دوافع
الجمود والانحراف .

٣ - القضاء على سيطرة الروتين بتغيير اللوائح والقوانين الادارية
الصليقة التى تجهد العمل وتمطل الاجراءات وتوسع نفوذاتها للانحراف

٤ - رفع مستوى التخصص وتقسيم العمل والتدريب المهنى .

٥ - تعميق القيم الاخلاقية والدينية والسياسية والقومية .

والفقرة الأخيرة كما ذكرت على جانب عظيم من الأهمية ، ذلك أن داء البيروقراطية الويل ينتشر في كل المستويات ويزداد تفشيا من حيث العدد كلما هبطنا على السلم الإداري حتى إذا ما وصلنا إلى القاعدة حيث صفار الموظفين والمستخدمين والعمال ، وجدناه أكثر ما يكون انتشارا بصوره ومظاهره المختلفة وإن لم يكن أبرز وضوحا .

والدليل على ذلك أن سرعة الإجراءات المكتبية والإدارية تتضاعف طردبا كلما انتقلنا من موظف إلى رئيسه .. وهكذا صعودا على السلم الإداري باعتبار أن التفاصيل الإدارية العملية التي تحتاج إلى جهد وبحث فعليين تتم في القاعدة على الكتب الصغير ، وما على الرؤساء المتتاليين إلا المراجعة والاعتماد على مسئولية واحد من القابضين في القاعدة . أو أقربائهم نحو صاحب الامضاء من المباشرين .

ودليل آخر هو أن احصائيات جرائم الرشوة تشير إلى أن عدد مرتكبيها في المستويات الدنيا أكثر منهم في المستويات العليا ، وفي المستويات الوسطى ، أكثر نسبة من الطرفين وهذا لا يعنى إلا أن هذه الجريمة البيروقراطية تتناسب عددها مع الكثرة الهائلة إن هم بالمستوى الأدنى ، وتزداد في المستوى الأوسط حيث يملكون التأثير على الطرفين المتناقضين - أحدهما بالحيلة والآخر بالأمر .

وعلى نفس النمط لكن بطريقة عكسية يتضخم حجم الرشوة تبعاً لتضخم السلطات وفاعلية نفوذ الوظيفة أو الوسيط - هذا من ناحية البيروقراطية النشطة من أجل المنفعة والمكسب غير المشروع .

أما تكون بيروقراطية الجمود وتراكمها في المستويات الدنيا - فجولة بين المكاتب تثبت أن أكداًس الملفات تتناقص كلما انتقلنا من مكتب مرسوم إلى رئيسه المباشر ، إلى رئيس القسم ، إلى مدير الإدارة ، إلى المدير العام ... وهكذا .

حقاً أن الأسماء المكتبية تتناقص تدريجياً كلما ارتفعنا على درجات الهرم الإداري من التنفيذيين إلى الموجهين ثم المشرفين فالمخططين ولكن لا يمكن الاكتفاء بهذا الجبر في تفسير ظاهرة تسكع الملفات وثاقفها واغنائها زمناً أطول نسبياً كلما كانت على مكتب أقل درجة في الجهاز .

إن الأسباب قد فصلناها حينما شرحنا عوامل انتشار البيروقراطية ولكن أهم هذه الأسباب هو افتقار الموظف إلى التربية العقائدية التي تنسجم مع وضعه الجديد في المجتمع الجديد الذي صار فيه مالكا وحاكما ومساهما في كل مقدرات أرضه ومصنعه وحكومته ، بعد أن كان أجيراً مسلوب الحق والإرادة والكرامة .

لذلك فان الدراسة الدقيقة لطبيعة العمل الوطنى فى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى تأتى فى المرتبة الأولى لتنبية الأفراد واثارة حماسهم للعمل وتقديرهم - لمسئولية الانحراف واضرارهم - كما تزودهم بالقواعد التى توضح العمل الثورى وأسلوب الادارة والقيادة الجماعية ووسائل التطوير ، وتثبت الايمان بالقيم الجديدة فيكتسب العمل والسلوك مهارة صادقة ودقة وأمانة وفاعلية تتسق مع خطة الدولة وميثاق الشعب .

لهذا رأيت أن اعرض للعمل الوطنى وارتباطه بالسياسة والادارة

الفصل الثالث فلسفة العمل الوطني

« ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة ، كذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة فى نجاحها ، فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية فى نطاق الأمة كلها بما يعزز احتمالات الوصول الى الأهداف هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية ، بمعنى العمل الوطنى ، من العموميات الشائعة المبهمة الغامضة الى وضوح ذهنى وعملى ، يربط الانسان الفرد ، فى نصاله اليومى ، بحركة المجتمع كلها . ويشده فى اتجاه التاريخ . كما انه يوجه به حركة التاريخ فى نفس اللحظة » .

« من الميثاق »

أبعاد العمل الوطنى

البيروقراطية مرض ادارى يصيب العمل الوطنى .

وما دنا بصدد استئصال شأفته ، فان طبيعة الحال تقضى بمعاينة العمل الوطنى ، ومعرفة أبعاده فى مجتمعنا الديمقراطى الاشتراكى ، وبأسلوب مقارن استاتيكى وديناميكى ، ذلك أن ادراك الفرد لأبعاد العمل الذى يزاوله . . أبعاده المحلية والقومية والدولية والإنسانية . . وأبعاده التاريخية فى الماضى والحاضر وما تهدف اليه مستقبلا . . هذه المعرفة تعزز الجهد ، وتضفى على السلوك الوظيفى طابع التوافق والانسجام مع الخطوط الرئيسية للغايات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تسير الدولة نحو تحقيقها ، وتبذل كل الجهود لتطبيقها .

ومن هنا كان عرض شرح خاطف لملاقة العمل الوطنى بسياساتنا الديمقراطية الاشتراكية من جهة ، وموقف هؤلاء جميعا من غيرها من النظم التقليدية من جهة أخرى - كان هذا أمرا ضروريا ، حتى يقف المواطن منا على حقيقته ، وما توفر له من عزة ، وما استعاده من سيادة، فيزداد حرصه على ثورته ، ويزداد إيمانه فى عمله الوطنى ، ويقدر بدقة موقفه من عجلة الانتاج فى هذه الأمة الناهضة ، ويتزود بالشحنات العلمية والعملية والنفسية والخلقية الكافية لرحلة المجد ، متسلحا بكل هذا لمواجهة البيروقراطية فى نفسه . وفى محيطه الرسمى ، وفى بيئته .

لا جدال فى أن سلامة بنية الاداة الحكومية ، كشرط أساسى للحصول على كفاءة انتاجية عالية . فى المجالين الداخلى والخارجى هى أوضح الحقائق الادارية . وهذا يعنى سلامة البنية الادارى بكل مكوناته البشرية والمالية والقانونية .

نعنى صحة البدن والنفس والخلق وارتفاع المستوى العلمى والاقتصادى والاجتماعى والمقائدى والفنى بالنسبة لأفراد الجهاز الادارى .

وتعنى صحة الصرف والتحصيل بالنسبة لميزانية الدولة فى كل خلاياها من الرأس الى القنم . . دقة فى تقدير الأرقام ، وأمانة فى التعامل بالأموال والممتلكات والمهمات العامة أيا كان نوعها .

وتعنى سلامة القوانين واللوائح المنظمة لحركة العمل ، وخلوها من التضارب ، والتناقض والأزدواج ، وبراءتها من السلفية والتعقيد ، ونزاهتها من ثغرات النفعية وصحتها من كل الحالات المرضية التي تقضى بالجمود على حيوية العمل الوطنى ، وتشمل حركة الجهود المخلصة الرامية للإصلاح ، وتمحق قسما كبيرا من حرية الأفراد ، وتشيع ضروبا من الاسراف والانحراف ، وغير ذلك من الأثواب التنكسية ، التي ترتديها البيروقراطية لتتسلل الى كل عمل فتفسد جلاله ورونقه .

لا جدال فى ذلك ، ولكنى أومن بأن وعى كل مواطن بأبعاد العمل الذى يزاوله وفائدة هذا العمل بالنسبة للدولة وله ، وبصيره بأهميته شخصيا كصاحب دور هام فى معركة الإنتاج ، معركة الحياة - هذا الإدراك الناجم عن وسائل التوعية القائمة على اقرار الذات - تأتى فى المرتبة الأولى ، فيكون لها أدوع الأثر فى القضاء على البيروقراطية السلبية ، بيروقراطية الجمود والتراخى والناشأب ، بل والبيروقراطية الإيجابية أيضا باعتبارها طعنة ترد الى صدر غامدها .

وأسطع برهان على ذلك هو ما يحدث فى ميدان القتال . ذلك أن شعور كل جندي بأهمية سلاحه وموقعه ودوره فى المعركة ، بالنسبة لوطنه ومواطنيه وأسرته ونفسه يجعله يستميت فى أداء واجبه الشريف . والمعروف أن نظام القتال الحديث يعتمد على شرح أبعاد المعركة وظروفها واحتمالاتها ، لكل القائمين بها ، سواء من الناحية القومية أو الفنية وعلى سبيل المثال أيضا أقص إحدى تجاربى فى هذا المجال فى منطقة الشلال الرابع :

كان ذلك عام ١٩٥٠ فى جنوب وادى النيل حيث تعتمد وزارة الرى على جيش من قراء المقياس من سكان القرى والمحلات المنتشرة على سلطان النيل ، لموافاتها يوما بيوم عن تدريج مناسيب الميساء . عرفت أحدهم وكان يقطن على بعد عدة كيلومترات من المقياس المتوط به . والمفروض أن ينتقل اليه يوميا على دابة فى اقيظ السودان الملهب وعلى أرض وعرة . ولاحظت بسبيل الصدفة أنه لا ينتقل يوميا الى المقياس ليسجل القراءة الصحيحة ، وأنه يكتفى بوضع حجر على مستوى مياه التهر بجوار المصلى بالقرب من منزله ولا يكلف نفسه هناك زيارة المقياس الا اذا لاحظ أن ماء النهر قد انحسر عن الحجر أو غمره ، وفيما عدا ذلك فإنه يسجل نفس القراءة الماضية . وكان لزاما على أن أنبهه الى أن هذه الحيلة وهذا التراخى قد يتسببان فى هلاك ملايين البشر ، ودمار آلاف المنشآت ، وتلف محاصيل لا تقدر بثمن ، لو أن أحد المصلين أو الصبية

مثلا - دفع الحجر من مكانه أو أن دابة وطئته ، وشرحت له خطورة الفيضان ، ومدى مسئوليته عن ذلك أمام الله والضمير بغض النظر عن القانون واللوائح والتعليمات .

وكانت النتيجة بالطبع أن اقتنع الرجل بخطئه ، وارتاع وندم ، وعول على أن - يأخذ على عاتقه أن يقنع بعض زملائه الذين يزاولون نفس الحيلة - بالعدول عنها وكان صادقا في وعده عن تبصر وإدراك .

وعلى هذه الوتيرة ، يجب أن يستقر بطريقة ما ، وباستمرار - في ذاكرة كل فرد أن الدولة في مجموعها أشبه بجسم الإنسان بما فيه من خلايا ، تخدمها جميعا ، وتحافظ على حيويتها وتعمل على نموها عدة أجهزة مختلفة الوظائف ، ما بين دفاع وتغذية وتفكير وتنفس وهضم وإحساس . الخ . وأن الفرد العامل أحد هذه الخلايا الحيوية الهامة المتساوية القدر والقيمة مهما اختلفت الاختصاصات والدرجات والظروف والمواقع . إذا تضخمت إحدى هذه الخلايا أصبحت سرطانا إداريا ، وإذا ضمرت أو خملت صارت أنيميا إدارية . وفي كلتا الحالتين يمثل خطسرا ولما يصيب الجسم كله .

وبنفس الطريقة يجب أن يلم الفرد ، الماما تماما كافييا مناسبيا بمستواه العلمي والثقافي - بالخطوط العريضة البارزة . التي تحدد له بوضوح طبيعة معرفتنا ضد - التخلف ، وتبين له مدى ما قطعه الزحف المقدس من مراحل ، وما ينتظرنا من أعمال في الداخل والخارج ، وفي محيط الأمة العربية ، وفي معترك السياسة الدولية .

اننا في حرب فعلا مع تفكخ النسل الذي استفحل خطره وبعد
أن كان تعدادنا عام ١٩٠٧ حوالي ١١ مليونا إذا به اليوم ٢٧ مليونا تقريبا أي بنسبة ٢٤٥٪ بينما لم تتزايد الرقعة الزراعية إلا بنسبة ١٣٪ وسلاحنا في هذه الحرب ضد الجوع والعطش والعدم هو العمل الدائم الدائب الجيد .

● العمل على انتهاء السد العالي ليتسع لـ ١٣ مليار متر مكعب من الماء تمكننا من التوسع الزراعي في مليونين من الأفدنة فضلا عن استنباط طاقة كهربائية هائلة للتصنيع والأضواء .

● العمل على حفر الترع والمصارف وتمييقها استعدادا للنهضة الزراعية العظيمة الآتية على السد العالي .

● العمل على استصلاح ٢٠٣ مليون فدان من الأراضي الصحراوية

القابلة للزراعة وتجفيف نصف مليون فدان من بحيرات شمال الدلتا لزراعتها .

● العمل على زيادة الانتاج الزراعى بانتخاب البذور وانتاج السماد وتجديد الاساليب الزراعية ، وتحسين الدورات الزراعية ، وتصنيع المعلبات ، ورعاية الثروة - الحيوانية .

ونحن فى صراع فعلا مع التخلف الصحى الذى اورثنا اياه الاستعمار والرجعية والاقطاع . . صراع ضد المرض الذى طاب له المقام بين ظهرائنا ، ومن فرط ما لاقى من خمول الجهود البائدة وتغاعسها فى مطاردته اتخذ من ارضنا موطننا مختارا ، حتى لقد أسفرت الاحصائيات الطبية عن ان ثلثى سكان الجمهورية مصابون بواحد أو أكثر من الامراض المتوطنة أو الطفيلية .

● صراع ضد البلهارسيا بمئات الاطنان من مبيدات القواقع والمذنبات ، ورفع عدد معامل الفحص من ١٧ معملا عام ١٩٥٢ الى ٧٠ معملا عام ١٩٦٢ ، واجراء البحوث التطبيقية ، فضلا عن تعميم العلاج والتوسع فى انشاء الوحدات الصحية حتى يبلغ مدها ٢٥٠٠ وحدة تشيد منها حتى الآن ٩٥٠ وحدة جديدة تقريبا وكانت عام ٥٢ لا تتجاوز ٤٣٨ .

● صراع مع الملاريا رصدنا له ١٧ مليون جنيهه تصرف فى عشر سنوات لمكافحةها بأدوية العلاج ومبيدات البعوض الكيماوية والآلية من سيارات ورشاشات .

● صراع من الدرن الذى يفتك بمقدار ١٪ من السكان . حقا . . . لقد أمكننا أن نجرد على هذا العدو الويل ٢٥ فرقة للتحصين ضده ، طعمت عام ١٩٦١ حوالى ١٨٦ مليون نسمة ، وأننا انشأنا ٢٦ وحدة للفحص الجماعى بالأشعة . وابتدأ شيدنا ٤٣ مستوصفا فصار لدينا ٦٨ منها بعد أن كانت ٢٥ فقط عام ١٩٥٢ . وأننا رفعتنا عدد مراكز جراحة الصدر الى ٥ بعد أن كانت مركزا واحدا ، وعدد الأسرة بلغ ٨٥٨٣ بعد أن كان ٣٥٦٢ عام ١٩٥٢ ، كل هذه الانتصارات بفضل العمل الثورى ، رغم ما يعيب الأجهزة الحكومية من بيروقراطية تسوء الى السياسة الصحية التى اختطتها الدولة لمكافحة الأمراض المختلفة من أرماد تسمى ٢٧ فى الألف من السكان كل عام ومتاعب الأسنان التى تصيب الغالبية العظمى ، والأمراض العقلية والنفسية التى تنتشر طرديا بانتشور المدنية الخ .

ان الصراع ضد المرض يعتمد على تحديد المشاكل الصحية واستكمال الخدمات وتوفير الفنيين والاداريين الكفاء ، ورفع مستوى الخدمة

وتشجيع البحوث ، وتحقيق اشتراكية العلاج . وهذا ما يدعونا لمضاعفة الجهد والاخلاص فى العمل وتوفير الوقت والمال من أجل الملايين التى ينتابها الألم ولا تملك الا الأتئين والصراخ ، ودعاء الى الله أن يطهر قلوبنا من البيروقراطية لتصل اليهم الخدمة الصحية كاملة سريعة خالصة .

إن الموظف بوزارة الصحة كبيرا كان أو صغيرا ، يجب أن يدرك أن إخلاصه فى عمله يؤدى الى مزيد من قوة الجندى فى الدفاع عن حدودنا ومزيد من قدرة - العلاج على تنمية المحصول الذى تفتات عليه . ومزيد من استطاعة الطالب تحصيل العلم ، وتخفيف الألام وتخفيف للدموع ، وإشاعة للسعادة والرخاء فى مجتمع يوفر له الأمن والقوت وكافة الحقوق الإنسانية . فهو عنصر الوقاية والعلاج فى جسم الأمة .

كذلك الموظف بوزارة الرى - مثلا - من المفيد جدا أن يدرك أنه عضو فى جهاز ، هو فى الدولة ، بمثابة الجهاز الدورى بالنسبة للبدن ، بل لا أعدو الحقيقة اذا قلت أنه خلية فى قلب الأمة . فكما أن القلب يتحكم فى حركة دفع الدم خلال الشرايين والأوردة والشعيرات الدموية لتغذى كل الخلايا ، ثم لتتخلص من الإفرازات الضارة بوسائل رئوية وجلدية وكلوية ، فإن وزارة الأشغال أيضا ، تتحكم بالتقدير والتسيير فى منسوب مياه النيل وروافده ورياحاته وغدرانه ومساقيه أينما كانت فى كل حقل يمثل الحياة بزرعها وضرعها داخل الجمهورية وخارجها حيثما تفرغ سائل الوجود .

وهو تنظيم نبض المياه بما لديها وما تستحدثه من سدود وقناتير وخزانات ، تعتبر صمامات الجهاز الدورى فى جسم الأمة . ثم هى أيضا تعمل على تخليص التربة من إفرازاتها للمحافظة على خصوبتها ، بمختلف الوسائل الرامية الى خفض مستوى الماء الجوفى فى الأرض ، سواء بإنشاء المصارف المغطاة ، أو بتعميق مجرى المصارف وإنشاء الكثير منها ، أو باستنزاف المياه الجوفية بمضخات ماصة ، وذلك لتخليص التربة من - الأمراض التى تضعف خصوبتها . وترفع من درجة ملوحتها ، وتقلل بالتالى من إنتاجها بنسبة ٣٠٪ على الأقل .

ومن المهم جدا أن يعرف الموظف أيضا أن هذا النوع من العمل الذى تقوم به وزارته يعتبر المقدمة التى لا بد منها ، والتى لا تستطيع بدونها أن تقوم كل من وزارات السد العالى ، والإصلاح الزراعى ، والزراعة - بمهمتها على الوجه المطلوب . ومن ناحية أخرى ، يجب أن يعلم هذا الموظف - كما يعلم وزيرها تماما - أن وزارتي التموين والخزانة تضعان فى التقدير حسن تدبير وزارة الرى للمياه اللازمة لرى مزيد من الأرض فى

مسبيل الحصول على مزيد من المحاصيل كالأرز والقطن مثلا ، وبالتالى توفير مزيد من الدخل القومى ، أو استيراد مزيد من المحاصيل الغذائية اللازمة للاستهلاك الشعبى .

ومن المفيد كذلك أن يعلم موظف الرى أنه لا يساهم فقط فى عملية التوسع الزراعى الأفقى بزيادة رقعة الأراضى المزروعة ، أو التوسع الرأسى بتحسين طرق الرى والصرف لزيادة غلة الغلطان - وإنما هو يشترك بنصيب ما فى تحمل مسئولية تدبير الطاقة الكهربائية باجر زهيد من مساقط المياه ومن المحطات الحرارية ، لا لمشروعات الانارة وحدها ، بل لمضاعفة الانتاج الصناعى والزراعى ، بتدبير الطاقات المحركة الرخيصة اللازمة للانتاج بنوعيه .

ولما كان تقدم الدول يقاس بمقدار نصيب الفرد الواحد فيها من التيار الكهربائى والذي يبلغ متوسطه العالمى ٦٠٠ كيلوات ساعة فى السنة . فإن لهذا الموظف أن يفخر بأنه استطاع أن يرفع بهذا المعدل من ٤٥ كيلوات ساعة عام ١٩٥٢ الى ١٧٥ عام ١٩٦٢ أى الى ٣٩٠٪ مما كان عليه . ولكن عليه أن يتذكر أن الخطة الخمسية تلزمه بأن يعمل فى جده ونشاط كى يبلغ المعدل ٢٧٠ كيلوات ساعة عام ١٩٦٥ ، ثم الى ٥٠٠ كيلوات بعد انتهاء مشروع كبرية السد العالى . أى بنسبة ١١١١٪ مما كان عليه قبل الثورة .

بذلك يعرف الفرد قيمة ذاته ، وقيمة عمله ، ويرى خطورة العمل الحيوى الذى يساهم فيه . . العمل على توفير الماء والضياء والقوة المحركة لدواليب الانتاج الصناعى ، والعمل على علاج التربة ببذل ما يشغلها من مياه الصرف . . كل ذلك ليتضاعف الدخل القومى ، ويعم الرخاء والانتعاش عليه وعلى اخوانه فى الوطن .

بذلك يدرك قيمة الدراسات والبحوث العلمية التى تجرى ، والمخطط والسياسات المائية التى ترمى . . بذلك يفهم أسرار الانشاء والتوسيع والتعديل والتعليق والتعميق . بذلك يتحول من انسان ميكانيكى تحركه آلية العمل بلا وعى ، الى مؤمن بعمله : يتحمس فى توعية الزارعين ، ويهب لمكافحة الفيضان ، ويسارع باجراءات نزع الملكية ، ويخلص فى مراقبة تنفيذ التوسع فى انتاج نوع مناسب من المحاصيل الزراعية لمخزون المياه . بذلك يشتغل الحماس فى الورش حيث تصان الآلات والحفارات - والجراعات والناقلات . وعلى النهر حيث تنشا الكبارى وتحفر الأخوار وتمزق الجسور وفى صوامع الوحى حيث تجرى دراسات وبحوث لتحسين خطوط الملاحة النهرية حتى تصبح وسيلة فعالة فى النقل الزراعى

والصناعى لتساير التقدم المعرفى الحديث ، أو حيث تقام دراسات
هوائية وأخرى هيدرولوجية ، وأخيرة لقياس سرعة التيار ودرجة البحر
والامتصاص والتشرب .

إن الموظف الذى يمثل هذا القند من العلم ، يصل الى درجة من إقرار
الذات ، تجعله يدرك أنه صاحب دور فعال فى توسيع وتوفير إمكانيات
الحياة لملايين السكان المتزايدة . وشريك فى سباق الأمة ضد تكاثر
النسل ، وضد نبوءة العلامة «مالس» التى مؤداها أنه سيأتي يوماً لا يجد
الناس فيه ما يشبعهم من جوع ، ما لم تختصرهم الأوبئة والكوارث وانحروب
أو يعملون على تحديد النسل بالدرجة التى تتناسب مع الموارد الطبيعية
للأرض . باعتبار أن السكان يتكاثرون بنسبة متوالية هندسية « ٢ : ٤ :
٨ : ١٦ : ٣٢ » بينما الموارد الفدائية لا تتزايد الا بنسبة متوالية حسابية
أى من « ٢ : ٤ : ٦ : ٨ : ١٠ » . وهذا من شأنه أن يتحول الى حركة دائبة
وطاقة خلقة فى مشروعات التوسع الزراعى الأفقى والرأسى وتقسية
القناطر ، والصرف الحقلى المغطى ، وتحويل الخياض الى رى دائم ،
وتعديل طرق الرى وتدبير موارد المياه الإضافية ، وتوليد الكهرباء من
خزان أسوان ومن المولدات الحرارية بالوجهين البحرى والقبلى لتحريك
الصناعات المختلفة أو الانارة .

ومثل هذا يقال لسائر الموظفين والعمال فى مختلف قطاعات التموين
والتعليم والأمن وغيرها .

وغير ذلك يقال لهم جميعا عن أهدافنا العليا من السياسة الخارجية
فى المحيط العربى ، وبين دول عدم الانحياز ، وفى باقة الدول الأفريقية
والآسيوية . وموقفنا فى معترك الحياة الدولية حيث تترصد بنا الصهيونية
العالمية ويكثف الاستعمار عن أنيابه متحينا يادرة ضعف ، متصيدا العملاء
من الحاقدين الرجعيين .

بذلك تتضافر احتمالات القيام بالعمل الوطنى على أكمل وجه .
وعلى أساس من وضوح الرؤيا والايان بوجوده وجدواه . والعمل الوطنى
من أهم مناصر نشاط الدولة الثلاثة التى هى : الخططة . والتنظيم ، والعمل .
فلا بأس أن تقدمه عليها جميعا فى العرض .

المعمل الوطنى

تعريفه : هو الشرط الفعلى والوسيلة الحركية الايجابية لتنفيذ الخطة العامة كل فى حدود اختصاصه . ونقل المبادئ العامة التى تحتوينا تفاصيل الخطة - وتقتضيها بلوغ الاهداف . ومطابقة العمل الوطنى لنص وروح الميثاق امر ضرورى فان العمل يكون مجديا ذا فاعلية للنهوض بالامة بقدر ما يسلم من فوضى الارتجال مهما كان هذا العمل فرعيا بسيطا . ذلك ان قطرات المطر الدقيقة قد كونت النهر العظيم بتجمعها فى حين واحد ، واتجاهها نحو غاية واحدة . وكذلك حبات الاعمال التفصيلية البسيطة . . اذا انسجمت وتناسقت فى الأسلوب - والمنهج والهدف شكلت سيلًا متدفقا من النفع العام الذى لا يلبث أن يرتد على الأفراد انفسهم بالرعاية والرخاء والامن .

وللعمل الوطنى خصائص وقواعد وخطوط مرسومة ، فاذا ما انحرف به الجهاز التنفيذى - او بعضه - عن هذه القواعد ، او خرج به عن خطه المستقيم كانت هذه بيروقراطية . واذا جافى أحد العاملين واحدة من خصائص العمل الوطنى عن عجز أو قصد ، كان بيروقراطيا . . . كان خارجا على ارادة الامة ومبادئها واهدافها التى حددتها فى ميثاق يمثل عقيدة الشعب وآماله السياسية والاقتصادية والانسانية ، وناقشة المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ثم اقراه بعد بحث وروية قبل أن يعلنه فى ٣٠ يونية ١٩٦٢ .

خصائص العمل الوطنى :

ولكى لا يكون العمل الوطنى بيروقراطيا ، لابد أن يكون شعبيا تقدميا ، لابد أن يتصف بالاستمرار والاتقان والتطور والتعاون والشرف والنظام .

ومن ناحية أخرى فان ثورية العمل الوطنى ، هى مقياس الايمان بالثورة ، والاعتراف العملى بحق سائر المواطنين فى حياة أكثر رخاء وازدهار وكرامة ، والدليل الحركى على اهتمام المواطنين أينما اشتغل لتحقيق اهداف المجتمع الجديد الذى تبلورت فى : الحرية والاشتراكية والوحدة . فالإيمان وحده بدون عمل ايجابى يعتبر سلبية وعلى الذين آمنوا أن يعملوا الصالحات وعلى هذا فان العمل الوطنى الثورى الايجابى المنزه عن البيروقراطية ، هو وحده الذى يميز المواطن الصالح المؤمن بأهداف هذا المجتمع . . . والذى يستحق شرف الانتساب لهذا الشعب وهذه الامة .

« العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة ، ان العمل الانساني هو المفتاح الوحيد للتقدم . ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للأمل غير العمل الانساني » . (١)

وللعمل الوطني الجاد السليم سمتان :

(أ) **شخصيته** : جماعيته ... جماهيرته ... سواء كان من ناحية الأداء والتنفيذ المبني على خبرات جماعية ، أو من ناحية فائدة هذا العمل وتحقيقه لأكبر قسط من الخير والرفاهية للشعب .

(ب) **تفهميته** : أي تحقيقه لأعلى امكانيات الكفاية الانتاجية والخدمات في مجتمع يتطلع بكل طاقاته وأقصى سرعته الى مستوى أرقى ، وحياة أفضل ، وخلاص من مخلفات الماضي ورواسبه اللعينة . ولا بد لهذا من أن يتصف العمل بالصدق والجرأة والجدية والنبل وانكار الذات والافتقار القائم على الدراسة والبحث والاستقصاء العلمي وتبادل المعلومات .

وأفضل العاملين الوطنيين ، من تكمص روح الثورة ، ونسي ذاته الخاصة خلال قيامه بالواجبات العامة : إيماناً بهمبادئ ثورته الفاضلة، واقتناعاً علمياً بأن إخلاصه في عمله سيرتد إليه شخصياً بالنفع لأنه خلية من بين ملايين - الخلايا التي يتكون منها جسم الأمة التي يعمل لها وتعمل له وفي هذا قال الباري سبحانه جلّت حكمته « من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعليها » .

والبيروقراطية حيثما كانت تعمل على ضياع بعض أو كل خصائص العمل الوطني رغم أن نقص عنصر منها يفقده دعامة من دعائم قيمته ويضيع على الأمة سبباً من أسباب قوتها ورخائها معاً .

الشعبية : تضمن للأمة وحدتها واستقرارها وتقدمها ومنعتها ، فضلاً عن أن الشعب في المجتمع الاشتراكي هو صاحب العمل ، وأن الأمانة تقضي بأن يؤدي العامل واجبه في عمله نحو مخدمه بالشكل والدرجة اللتين تحققان له أكبر فائدة ممكنة . فما بالك إذا كانت هذه الفائدة عائدة على العامل نفسه وأسرته الوطنية ؟

والاستمرار : يعرض ما فات من عطل وتخلف عجلة الانتاج ليطرد نهوض المجتمع من وهدة الفقر والجهل والمرض التي القاه آلى أغوارها أعداؤه القدامى .

(١) من الميثاق .

والتعاون : هو عصب العمل . . سر غزارة انتاجه وسرعته وبعد
مده ، عنصر التماسك والألفة والانسجام بين مجموعة العاملين .

والنظام : عامل اختزال الجهد والوقت والمال ، وعقاروقائى من الشدود
عن القاعدة ، او ازدواج الخدمات بلا مبرر .

والشرف : يحفظ للعمل قيمته الخلقية ويضفى على الأفراد صفة
العظمة والكرامة والمهابة ، ويكفل للأمم خلودها وللدولة عزها
واستقرارها .

والاقتان : حسبنا فيه قول رسول الله : « ان الله يحب اذا عمل
أحدهم عملا أن يتقنه » .

والتطور : يؤدى الى هذه النتائج جميعا ، ويحفظ للانتاج مركزه
على المستوى العالمى - على الأقل . وسبيل ذلك هو تطبيق الحقائق
العلمية المتجددة فان « العمل الوطنى المنظم ، القائم على التخطيط العلمى ،
هو طريق الغد » . (١)

العلم وحده هو الذى يحدد للمرء مكانه من عمله ومن الأعمال المشابهة
وموقفه من مجتمعه ومن دولته ومن أمته ، ثم من عالمه الذى يعيش فيه . .
مشمئسا للعلم وحدها هى التى تحدد للمواطن دروب انطلاقه نحو
غاياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما يضاعف الانتاج ، ويختصر
التكاليف ، فيتضخم لنا عائد وفير ، هذا العائد هو عمادنا فى رفع
مستوى المعيشة عن طريق عدالة نصر عليها - طالما نحن - بمضاعفة
الانتاج - جديرون بها .

أن العمل فى المجتمع الاشتراكى أخطر من أن نتوسل اليه بعمل
سطحى . لأن ربحه لا يعود الى فرد رأسمالى ، وإنما يجرى ثماره ملايين
المواطنين الاشتراكيين ، هم أصحاب كل عمل فى الدولة . فالعمل يكون
مجديا ، شعبيا ، ذا فاعلية فى النهوض بالامة ، وانعاش المواطنين ، بقدر
ما يسلم من الارتجال .

بذلك وحده يتوفر للانتاج عناصر الجودة والسرعة والاقتصاد ، ويرتفع
مستوى دخل الفرد من هذه العدم . . . من ٣ جنيهات و ٨٠٠ مليم
متوسط دخل الفرد فى مصر تقريبا أى عشر دخل الفرد الأمريكى ، وثمن
الانجليزى ، ١/٢ الرومى .

(١) الميثاق - الجب العلمى .

على أن هناك عدة ضمانات من الضروري توافرها ليكتب للمعمل
النجاح والنضج .

ضمانات نجاح العمل :

١ - وضوح الخطة وتحديد معالمها أمام كل فرد من مختلف مستويات
الانتاج المنظور وغير المنظور ، حتى تتحدد مسؤوليته . وحتى يكون فى
كل وقت على مستوى تطورات العمل . ولهذا أكد الرئيس جمال ضرورة
مناقشة الخطة الثانية شعبيا على كل المستويات .

٢ - نشر الوعى العملى والتدريب المهنى . وتعبئة الكفاءات العاملة
على أساس - طوعى مبنى على القدرة والإيمان وتوجيههم الى ممارسة
التقدم البناء لتقليل الأخطاء .

٣ - تشجيع المجددين فى مختلف الأجهزة الادارية والانتاجية بمختلف
وسائل التقدير المادية والأدبية المناسبة ومداومة ابتكار حوافز جديدة
تناسب مع طبيعة المجتمع الاشتراكى .

٤ - متابعة تزويد رواد العمل الوطنى فى كافة المجالات بكل ما يستجد
من بيانات وأفكار تتعلق بطبيعة دورهم فى الخطة . سواء كانت هذه
البيانات محلية أو دولية ، وتستطيع النقابات - لو نشطت - أن تسهم
بجهد خلاق فى هذا الضمار . والحق ان منظمة الثقافة العمالية قد
وضعت أساسا طيبا لهذه الغاية .

٥ - تحديد مراحل العمل بمواعيد زمنية بحيث تسير ضروب العمل
والانتاج فى كل قطاعات الدولة فى خطوط متوازية مع الأهداف العامة
بترابط وتوافق .

٦ - تفضيل الضرورى على الكمالى ، والأهم على المهم ، واحتياجات
الأغلبية على رغبات الأقلية من الجماعات الشعبية .

وهكذا تسير أولوية البحث والتخطيط والادارة والعمل بروح من
الوعى والادراك والجهد والأخلاص .

وهكذا يكون العمل طاهرا نقيًا من البيروقراطية . محصنا ضلها .

عمومية العمل الوطنى :

والعمل الوطنى بالصفات التى أوضحناها - عام بمعنى انه ليس
قاصرا على فئة دون الأخرى ، ولا طبقة معينة فى المجتمع .

انه واجب عام على كل افراد امة لم يعد للعاطلين بالورثة فيها مقعد
ونير . بل لم تعد لهم فيها قيمة تجعلهم قدوة لغيرهم . لقد نفرت القيم
وأصبح العمل شرفا بعد أن كان سبة وعارا . وأصبح طريقا الى ممارسة
الحكم ، يسلكه أكثر من ٥٠٪ من الفلاحين والعمال الى المراكز القيادية
فى الدولة بعد أن كانوا مجرد آلات لصك العملة الذهبية التى تتدفق
الى خزائن الحكام .

ان المعلم الذى يتراخى فى توصيل الامكانيات العلمية بشتى وسائل
الايضاح الى عقول الاشبال ، ولا يبذل مجهودا ثوريا مضاعفا فى أداء
واجبه نحو النشء ونحو بلده . . مثل هذا المدرس الذى يمهّد بتخاذله
لتنصيد الدروس الخصوصية - فى نظرى - أداة جهل تضعف سير
مركبة العلم فى كرنفال الثورة العلمية ، فهو بيروقراطى .

والطبيب الذى يتحين الفرص لتحويل مرضى المستشفى الحكومى
الى عيادته الخاصة - أو يشغل أسرة المستشفى بمرضى عيادته أيضا
بيروقراطى .

والموظف الذى يتباطأ فى تسهيل الاجراءات وتوصيل الخدمات
الى الشعب وتسيير الأداء المكتبى بسرعة الى مدهاء - بيروقراطى يعطل
التطبيق الاشتراكى ويشوه جمال الديمقراطية ، ويفوق انطلاق الدولة
نحو اهدافها .

والرئيس - أيا كان - الذى يمرض عن الانغماس فى زحمة مروعسيه،
أو يتهاون فى اتصاف المظلومين منهم ، أو يفرط فى دواصة مشروعاتهم
التقدمية أو يجمد اقتراحاتهم البناءة بدافع الجهل الادارى ، وخشية
بروزهم عليه ، أو يكتفى بالبصم كافيا نفسه مشقة الاطلاع - مثل هذا
الرجل بيروقراطى ، يفسد الجهاز الادارى ، جدير بأن يكشف ، وإن
يزاح من عرض طريق الزحف الثورى الى هاوية على جانبه - لانه حجر
عثرة فى سبيل التقدم الاشتراكى .

والفلاح الذى يتقاعس عن النقاط لطعة واحدة من دود القطن سقطت
فى مسقاه ، أو يستحل لنفسه ثمرة من نتاج المزرعة الجماعية ، أو
يتهاون فى التسميد .

والصانع الذى يقصر فى أداء عمله أو يتراخى فى ساعات العمل
الأصلية حتى يجبر رؤسائه على تشغيله ساعات عمل اضافية أو يعمل
بأسلوب ما ، من شأنه أن يضعف الانتاج أو يسرف فى التكاليف . .

كل منهما بيروقراطي ، منحرف عن أسس العمل الوطني ، مبدد مبلر
مبسط يده كل البسط بالوقت والمال ، يلقي بالدخل الى التهلكة ، يخون
أمانة الوظيفة ، التي حملها الشعب اياه . يسرق من كفاية الانتاج ، فلا
استحق نصيبا من عدالة التوزيع . بل لا يستحق أن يكون سيدا في
مجتمع أضحي كل مواطنيه سادة . فلم يكن غريبا إذن أن يندر قانون
الاتحاد الاشتراكي كل من يدان بالخروج عن مبادئ الميثاق بال عزل من
اتحاد السادة ، والضم الى قطع عبيد أهوائهم ، عبيد سلبيتهم ، عبيد
أنانيتهم ونفعيتهم ، عبيد عدائهم لمصلحة الأمة ورفاهية الشعب . . أولئك
هم البيروقراطيون ، حلفاء أعدائنا التقليديين عن قصد أو بغير اتفاق . .
ولا سيادة لغير العاملين باخلاص في مجتمع امامه من العمل الكثير ليعوض
ما فاتته . فالخلاص في العمل ، هو وحده آية الايمان بالحرية والاشتراكية
والوحدة .

انك تؤمن بالثورة السياسية والاجتماعية . . تؤمن بالديمقراطية
والاشتراكية . . تؤمن بحرية الوطن والمواطن . . تؤمن بهؤلاء جميعا بقدر
ما تحمله من أحجار ترصها طبقات ليعلو بها البناء ويرتفع .

انك تؤمن بالديمقراطية ، بقدر ما تفسح صدرك لنقد الغير لتتطور
اساليب الادارة ، وبقدر ما تبادر بتنفيذ الصائب من الآراء المقترحة
لتتبع ثمارها ، ويحصد المجتمع حصادها .

انت مواطن صالح مثالي ، بقدر اجادتك لعملك ، مستعينا عليه
بالعلم والتجربة والصبر والتضحية ، وبقدر عدم ترددك في مرض وجهة
نظرك على أولى الأمر ، وبقدر تبسطك مع من هم دونك في سلم العمل
والادارة .

ان الحرية والاشتراكية والوحدة ، ليست مجرد شعار ، انها شعور .
انها الوجود العربي الذي فقدناه قرونا عشناها مجردين من الإرادة ،
مقيدين عن العمل الوطني الثوري .

اما اليوم وقد حصلنا على كل مقومات الحركة والتقدم والحياة
الحرية الكريمة باسترداد ارادتنا - حريتنا - ديمقراطيتنا - مواردنا
فان العمل الأمين الجاد ، هو الحافظ على تلك المكاسب المادية والمعنوية .

لقد حققنا بالعمل المتطور في خلال أربعة عشر عاما معجزات ، في
مختلف المجالات : انتصارات سياسية وعسكرية في الداخل والخارج
ندمو الى الغفر - والاعجاب . ومشروعات اقتصادية : زراعية وصناعية

وعمرانية مذهلة . وأخرى علمية كأنها أحلام ، واجتماعية وثقافية يضيق بها المقام . ولكن الوصول الى مستوى من المعيشة أفضل ، ومستوى من المجد أسمى . . يتطلب مزيدا من ثورية العمل . . شعبيته . . تقدميته ، ويتطلب قبل كل شيء حربا عوانا لاهوادة فيها ولا رحمة على البيروقراطية ، لتسقط البيروقراطية وتحيا الأمة في رخاء .

ولكن العمل الوطني بصفته أحد عناصر نشاط الدولة ومقومات وجودها لابد له من تخطيط يحدد اتجاهه وأسلوبه . كذلك لابد له من تنظيمات سياسية وإدارية تزاوله في تناسق وانسجام .

لذلك كان لزاما علينا أن نتعرض لعنصرى نشاط الدولة الباقيين وهما :

١ - الخطة أو الميثاق .

٢ - التنظيمات السياسية والإدارية .

والجدير بالذكر أن الأداة الحكومية ليست إلا مرآة تنعكس عليها ملامح الظروف السياسية السائدة في المجتمع . كذلك فإن دراسة تفصيلية لظروفنا السياسية وآثارها الاجتماعية - تعتبر القاعدة الأساسية التي لابد منها لتشخيص الحالة الإدارية ، ومن ثم علاجها فلا غرو إذا تعرضنا لفلسفة التخطيط السياسى بشيء من التفصيل في بحثنا التالي . والهدف من ذلك هو إبراز أهمية التحام التنظيمات السياسية مع الأجهزة التنفيذية ، لأحوال العمل وحده خطة وتنفيذا ، وإنما بالطريقة التي يصبح بها المديرون رجالا سياسيين ، ويصبح السياسيون مديرين ، وهذا هو أفضل ضمان لأن ترتفع القيادات الإدارية الى مستوى المبادئ السياسية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية العظيمة ببدل اقصى طاقات الفكر والجهد .

فالواقع أن هناك انفصال تقليدى قائم بين التنظيمات السياسية والأجهزة التنفيذية : الأولى - أى التنظيمات السياسية - تفتقر غالبا الى الخبرة الفنية التي تمكنها من توجيه العمل لخدمة الشعب على أسس سليمة لا تتعارض مع الخطة أو مع الأصول العلمية والتكنولوجية . والثانية - أى الأجهزة الفنية - تفتقر كثيرا الى الحاسة السياسية والشعور بالمسئولية الجماهيرية ، وهى بهذا أميل الى التقوقع في عقر البيروقراطية . (١)

(١) نشرة الاشتراكى العدد ٢٠ .

٦ - وظاهرة الانفصال هذه تسبب صداما للأحزاب في كل مكان ، وتعماني منها التنظيمات السياسية الاشتراكية بوجه خاص ، لأنها تشكل تناقضا واضحا بين طائفتين :

١ - طائفة تجيد أكثر ماتجيد كسب المعارك الانتخابية والوصول الى مقاعد السياسة في مختلف مستوياتها : وليس لها من الدراية الفنية او الادارية القدر الكافي الذي يمكنها من متابعة الأجهزة التنفيذية بفهم وإدراك كاملين يحققان مصالح الشعب دون اضرار بالانتاج .

٢ - وطائفة تحترف البيروقراطية والتكنوقراطية عن علم وتخصص . وغالبا ما لا تحفل بالخط السياسي العريض الذي يمثل مصالح الشعب في النظام الاشتراكي ، ويمثل مصالح الطبقة في النظام الرأسمالي . وانها كانت أكثر ميلا للامانة الضغط الرأسمالي والانحناء له - الا ان هذه الطائفة - طائفة التكنوقراطيين البيروقراطيين - تمثل قوة طبقية أخرى في النظامين ، وتشكل خطرا برجوازيا تخدم مصالحه وتعمل وفق مخططاته . وتضع العراقل في طريق التحول الاشتراكي وتطبيق القوانين الاشتراكية عن قصد او عن فتور في الحماس للاشتراكية لادراكهم انهم اقل قوى الشعب نصيبا من حصيلتها وعائدها بحكم مراكزهم وواقفهم الاقتصادي .

هذا التناقض موجود أيضا في النظام الرأسمالي ، حيث تتمثل السلطة السياسية في وزير الحزب ، وتتمثل السلطة التنفيذية في الوكيل الدائم للوزارة . الأول يريد الجماهير ، والثاني لا يعدم - اذا اراد الاعتدال - ان يسوق الحجج من صلب الخطة ومن قواعد العمل الفني ، وما اسهل عليه - اذا تشدد الوزير واصر على تقليب مصلحة الجماهير - ان يعمل الوكيل على اخراج الوزير السياسي بالاساءة الى الانتاج ، وله في ذلك دراية وحكمة فنية تجعله فوق المسؤولية . والا فعلى الوزير ان يستسلم لاعذار الوكيل الدائم وللمخططات البرجوازية المستترة في التكنوقراطية المنزلة عن العمل السياسي المجردة من الاحساس بمصالح الشعب .

وتلافيا لهذا التناقض وهذا الانفصال اتجه الاتحاد الاشتراكي العربي في خطته الجديدة ، الى العناية بجعل تنظيم السياسي على مستوى مسؤولية قيادة العمل الوطني بما يتمشى مع احتياجات الجماهير ، بحيث يصبح - بحق - السلطة العليا فوق جميع الأجهزة التنفيذية والتشريعية (١) . ويتقضى هذا الوصول بالتنظيم السياسي الى المستوى

(١) السيد علي صبري - محاضراته في افتتاح الدورة الثانية للمعهد العالي للدراسات الاشتراكية .

الإدارى والفنى العالى الذى يستطيع منه أن يفرض إرادة الشعب ومصالحه عن سعة دراية وعمق ادراك . وهذا لا يمكن مالم تتوفر له أجهزة فنية فادرة على دراسة كافة المسائل بعمق ودراية لاتقل عن الأجهزة التنفيذية والتشريعية ، وبذلك وحده تصل الى مستوى القدرة على الالتزام المتوسع المأمون . ولقد اهتم الاتحاد الاشتراكى العربى أيضا بتأكيد أهمية التحام هذه الأجهزة السياسية مع الشعب ، وتفاعلها بمشاكله دوما ، والتحرر من التعقيدات المكتبية والفواصل الإدارية والقواعد التقليدية حتى تصير قدوة حقيقية وقيادة أكيدة ، قادرة - بالعلم والمعرفة والتجريب - على دراسة ومناقشة تفاصيل الخطة . وعلى تأمين مصالح الشعب وإرادته من متهاتات التكنوقراطية المعتمدة على احتكار قواعد فنية قد تسىء تأويلها وفق إرادتها ، قادرة أيضا على أن تؤمن الأموال العامة من الانحصراف الساوكنى ومن الانحراف الطبقي فى التخطيط أو التنفيذ .

ولكن تكون الرقابة الشعبية على الأجهزة التنفيذية أكثر موضوعية ، كان لابد من تحرير أعضاء الجهاز السياسى من الولاء للجهاز التنفيذى . فكان مبدأ التفرغ للمكاتب التنفيذية السياسية (١) .

وفى رايى إيجاد هذه المكاتب التنفيذية السياسية ليس الا بداية الشوط فى عملية القضاء على البيروقراطية ، وأن هذه المكاتب يجب أن تتحول أيضا الى مولدات لطاقت سياسية تشحن بها طائفة التكنوقراطيين أينما وجدوا فتحوّلهم الى قيادات إدارية ذات مضمون سياسى اشتراكى يتعكس على أشكال ساوكنهم الإدارى ، فتقل احتمالات الصراع المكشوف أو المستتر ، ويتطهر العمل الوطنى من شوائب التعصب أو الانحصراف أو الجمود . فتتوفر ضمانات الانطلاق وسرعة التنمية ونجاحها .

وهذا يقتضى أن يجمع الجهاز السياسى بين واجب مناقشة الخطة ومتابعة تنفيذها وقيادة العمل الوطنى نحو تحقيقها - وبين تحويل المكاتب التنفيذية الى مراكز اشعاع سياسى وتعبئة عقائدية وتجنيد فكرى حول المبادئ الإدارية الاشتراكية .

(١) راجع حديث السيد على صبرى العدد ١٩ نشرة الاشتراكى

الفصل الرابع
التخطيط السياسي
وعلاقته بالإدارة

فلسفة التخطيط السياسى

تزداد سرعة الدولة تقدما نحو الرخاء والمنعة والكرامة والمجد ، بفدر
تمتعها بثلاثة عناصر هى :

١ - توفيقا فى وضع خطط سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية
منسجمة محكمة تناسب أهدافها ، وتنبتق من ظروفها دليلا للعمل الوطنى
والعمل فى الدولة يكون أكثر تعرضا للاصابة بالبيروقراطية كلما كان
دليل الأمة مستوردا ، أو مقلدا ، أو مرتجلا ، أو مفروضا على الدولة من
متحكم أو محتل لأنه فى هذه الحالة لاينسجم مع طبيعة الشعب وعقائده
وترائيه الاجتماعى والثقافى .

٢ - تحقيقا لتنظيمات وأجهزة سياسية وادارية وانتاجية ، متماسكة
متعاونة ، نظيفة اليد والقلب ، مؤمنة بدورها فى بناء مجد الامة ورفاهية
الشعب ، منزعة عن النفعية والاستعلاء ، مزودة بالوعى السليم والخلق
القومى حتى تستطيع أن تمارس تفاصيل الخطة بفاعلية ونشاط
وأمانة .

٣ - تطبيقها مبادئ الخطة نصا وروحا ، فى كل مجالات الأجهزة
المذكورة تطبيقا يتسم بالجماعية ، والتناسق ، والحرية ، والأمانة ،
والشرف ، والوضوح وهى خصائص العمل الوطنى السابق شرحها .

اذن لكى تضمن الدولة استقرارها ، وتصل الى غاياتها ، وتمارس
أعمالها بما يجسد آمالها - لابد أن يتوفر لها عناصر ثلاثة متكاملة .
متلازمة ، نظيفة نزيهة ، فقدان احداها مدعاة للتخلف والاضطراب
والتدهور . كما أن اصابة احداها بالبيروقراطية نذير بالوهن . هذه
العناصر هى :

الخطة ، والتنظيم ، أما العمل الوطنى فيكفى فيه ما اوضحناه .

الخطة او الميثاق

تعريفها : هو مجموعة المبادئ والعقائد العامة التي تعتمدها الأمة ، يرتضيها المواطنون ، ويتمهدون بمراعاة أحكامها ، وتلتزم الحكومة متضامنة بكل أدواتها وأجهزتها وإداراتها ، بزاولة كل أعمالها التشريعية والتنفيذية طبقا لمجموعة القيم والمعايير والأيدولوجيات التي تضمها الخطة ، أو العقد أو الميثاق ، في سبيل الوصول الى الغايات المحددة ، دون ادنى انحراف عن الخطوط والشروط المرسومة ، لتنفيذ المناهج المختلفة ، التي تتركز كلها في تحقيق رفاهية الشعب ، ورعاية مصالحه ، وصيانة حرياته وحقوقه الإنسانية .

وفي ذلك قال الرئيس جمال عبد الناصر :

« ما من جدال انه قد حان الآن ، ان توضع حصيلة التجارب الثورية التي عاشها شعبنا ، وأن توضع مع هذه الحصيلة آمالها البعيدة وأن يضم هذا كله باطار شامل ، يضع منهاجا واضحا للعمل الثوري الوطني (١) » .
ومن المفيد أن تعرف كيفية وضع هذه النظم ومسا دورها .

مصادر النظم :

من الواضح أن أى تنظيم ادارى لا بد وأن يكون متفقا مع التنظيم السياسى ومحققا له فئرى مثلاً أن المركزية الادارية تتفق مع الحكم الدكتاتورى بينما اللامركزية الادارية هى توأم الحكم الديمقراطي ، وهكذا . . .

ولقد كان ولا يزال التنظيم السياسى ، وما يشق منه من نظم ادارية هدف المفكرين والمصلحين ، والحكام والمحكومين منذ فجر التاريخ . وخلف لنا أعلام الفكر السياسى والادارى ، عبر ٥٠ قرناً من الزمان تراثاً من الآراء ، تستقى منه النظريات الحديثة مادتها ، التي وصلت ببعضها الى درجة ملحوظة من الذبوع . ورغم نضج بعضها الا أنها قلما تسلم من نقص أو ضعف أو جمود يشكل قاعدة للبيروقراطية التي تؤدى الى أضرار منها :

١ - استعالة التطبيق السليم : كما يحدث فى حالة المبادئ التي تغال فى المثالية الحالية ، أو الأهداف البتّى تتنافى مع امكانيات الدولة المادية

(١) بيان ١١/٤/١٩٦١

والبشرية ومثلها التي تجافى اتجاهات المواطنين وظروفهم الثقافية والعقائدية والاجتماعية .

٢ - **التخلف الاقتصادي والاجتماعي والعلمي في الداخل ، والضعف السياسي في المحيط الدولى :** ويتمثل ذلك في الدول التي تطلق مذهبها العنان للطبقية فتعيش طبقة على حساب استرقاق الأخرى واستعبادها ، أو حيث تتصف المبادئ بالجمود والانزالية الدولية ، أو الإفراط في التعصب التكنولوجى الدينى الذى يوقها عن تكوين علاقات طيبة مع غيرها من الدول ، فتتخلف عن مسايرة التطور .

٣ - **العجز عن التكيف مع التيارات الدولية :** بفعل ضعف الإدراك العام ، أو تعطل العمل السياسى ، أو سيادة روح التعالى الصامة ، أو التشبع بالمبول العنوانية ، أو تفشى الاضطهاد والتمييز العنصرى ، أو شيوع غمليات هضم حقوق الانسان ، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح ، فى ثورات اتحاد العمال العالمى أو الاقلىمى ، وقراراتها الجزائية ضد بعض الدول على اثر انحراف ما ، مثال ذلك وقفة العمال العرب من السفن الأمريكية مقابل معاملتها للباخرة كليوباترا ، وموقف الدول الإفريقية من حكومتى جنوب أفريقيا وروديسيا .

٤ - **انخفاض الدخل القومي واختلال الميزان التجارى :** نتيجة لضعف الانتاج بفعل انخفاض المستويات الصحية والعلمية أو ضعف المهارات المهنية وغيرها ، ونتيجة للاسراف فى استيراد الكماليات دون مقابلتها بالتصنيع الذاتى .

لهذا يطالعنا التاريخ بنظم انتهت الى عكس الضايات التى قامت من اجلها ونادت بها ، كما يعرض علينا القرن العشرون صورا من المساجلات ، والوانا من الصراع حول المبادئ . تصل أحيانا الى حد العداء والحرب .

ويرجع اخفاق أغلب الأنظمة - التى من هذا القبيل - فى تحقيق الرخاء والأمن للمواطنين فى الداخل ، والوثام والسلام فى الخارج ، يرجع الى ضعف العمل الوطنى ، وعجزه عن مسايرة الأهداف العامة ، ويعود السبب أحيانا الى تقيد العمل الوطنى بأغلال مراحل سياسية سابقة لم يتحرر منها ليندفع بالقدر الذى يناسب النظام السياسى الجديد ، كما هو الحال فى مصر . وقد يعود العطل فى العمل الوطنى الى سوء تداول المذاهب السياسية ، وما يستتبع ذلك من الاضطراب الى تطبيق ما يناسبها من نظم إدارية ولوائح وقوانين غريبة على طبيعة الأمة ، تنفر منها طبائع المواطنين المستفيدين من خدمات الدولة . كما كان الحال فى مصر قبيل الثورة ، وفى ذلك قال الميثاق :

« ان تلك هي المهزلة التي تقع فيها الحكومات الرجعية حين تحاول للتفصيل أن تستعير سياسة خارجية براقة ، لا تكون صدى للواقع الوطني وتعبيراً عنه » .

ومن ناحية أخرى فإن ضعف القيم الاخلاقية السياسية للدول التي اعتنقت الميكيفيلية واستباححت الاستعمار وامتصاص دماء الشعوب كوسيلة لرفاهية شعوبها واشباع نزعتها العدوانية ، أدى الى فرض مذاهب سياسية ومنظم ادارية ، ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب ، كوسيلة لتثبيت أركان سيطرتها ، والحصول على مآربها ، وفي نفس الوقت تعمل على تقشٍ عدوى اللا أخلاقية الادارية بين أتباعها واذنابها في الاداة الحكومية لتبرير مصالحها .

تداول النظم :

ويحدث تداول النظم عن طريق النقل أو الاستيراد أو الغرض .

١ - النقل : كثيرا ما يلجأ بعض الحكام والسياسة ثم كبار الاداريين بالتالى الى تقليد نظم ما في دول أخرى تاريخية أو معاصرة ، دون أى مبرر الا ملامة النظام المنقول لأهوائهم وأهدافهم الشخصية ، وتمكينه لهم من توطيد سلطاتهم وتوسيع سلطاتهم أو استخدامه كوسيلة لتحقيق غايات الطبقة المسيطرة على الحكم ، سواء كانت طبقة اقتصادية أو دينية أو غيرها . فاذا لم يراع هؤلاء الاختلافات الجوهرية بين ظروف وعقائد الدولتين وتراثهما الاجتماعى . . . تلك الاختلافات التي تؤدي الى فشل النظام المنقول فى الدولة الناقلة مهما كان نجاحه فى الدولة الأولى ، حل بهم من الفرق السياسى والادارى ما حل بحمار الاسفنج ، ولقد ضرب لنا الميثاق مثلا لذلك فيما يتعلق بالسياسة الخارجية :

ان أى سياسة خارجية ، لأى وطن من الأوطان ، لا تكون انعكاسا أميناً صادقا لعمله الوطنى ، تصبح ادعاء يكشف نفسه بنفسه ، وتصبح نفاقا واتجارا بالشعارات .

٢ - الاستيراد : وقد يتفشى الظلم الاجتماعى فى دولة يشن السواد الأعظم من شعبها تحت وطأة حكم الطبقة الواحدة الارستقراطية الرأسمالية أو التيوقراطية القائمة على نظرية التفويض الالهى ، أو دكتاتورية الفرد المطلق ، مما يدفع بعض المواطنين فى غمرة الاضطراب والقلق والتوتر الناجم عن الحقد الاجتماعى ، الى استيراد مذهب سياسى أجنبى على أمل أن يحقق غاياتهم ، وغالبا ما يكمن فى الاستيراد خطر مضاعف . هو ربط الدولة المستوردة برباط التبعية الى الدولة الموردة ، خاصة اذا ما استعان

هؤلاء بالدولة الأخيرة فى تدبير الانقلابات ومؤازرة المستوردين فى عمليات السيطرة على الحكم .

والأسلوب الشيوعى هو أوضح مثال لذلك . وحتى فى نظم التعليم والصحة وغيرها تعمل الأمم الموردة على تدعيم ثقافتها وأقلية المجتمع المستورد بطابعها الخاص تسهيلا لمزور تيارات مصالحها وتدعيما لنفوذها وتوسيعا لأسواقها التجارية ، وضمانا لمصادر الخامات المادية والأيدى العاملة ، ثم احتكارا للمالين . المستهلكين . وفى ذلك قال الرئيس جمال عبد الناصر :

« هل العدل أن يبقى فى البلد حزب يأخذ أوامره من الخارج . . من الشيوعية الدولية ، وتترك له فرصة تضييع المواثيق والقائمة ذكركم دورية البروليتاريا والقضاء على كل عنصر وطنى ، كما حدث فى البلاد الأخرى؟ (١) »

ولقد ثبت أن استيراد الأنظمة الإدارية أو جلب الخبراء الإداريين لا يؤدى الى نتيجة ، وقد عجزوا جميعا عن علاج النظام الإدارى المصرى وكان آخرهم « سنكر » الانجليزى الذى استدعته الحكومة المصرية عام ١٩٥٠ فلم تسفر توصياته عن شيء ذى بال اللهم الا انشاء ديوان الموظفين وبذلك ولد مخلوق ادارى حكومى جديد ليترك كل آلام البيروقراطية .

٣ - الفرضى : من الدول ما تفرض نظاما معينة تصدرها الى أخرى مستضعفة أو متخلفة وتتخذ الى ذلك حيلة خبيثة ، فتنتف سموم المبادئ التى طبقتها خصيصا لتخدير الشعوب وإشاعة التفكك والانحلال بين أهلها بطرق مختلفة : منها النظم الادارية البطيئة المعقدة الفاسدة التى تؤدى الى فقدان ثقة الجماهير فى القائمين بالعمل الحكومى من بنى جلدتهم ، مثال ذلك النظام الإدارى الذى كان متبعاً فى السودان فى عهد الحكم الثنائى : كان نظاما عقيما جائرا وضعه الانجليز ، وأرغم المسئولون من المصريين والسودانيين على اتباعه . وضع بحيث يتيح للأفسراد أن يعترضوا على ما يصيبهم من ذلك النظام الى المفتشين الانجليز ولو كانت هذه الاصاىة حكم محكمة قروية أصدره قاض وطنى أو مصرى .

وغالبا ما كان المفتش الانجليزى يلغى أو يخفف الحكم على الأقل ، منددا بغباء وظلم مروعيه ، والقصد من ذلك واضح وهو استمالة الوطنيين للمستعمر ، وإشاعة الفرقة والبغضاء بين الأشقاء .

(١) من عقب لى ١١/١١/١٩٦١ بمؤتمر القوى الشعبية .

ولقد كانت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وغيرها من الدول الغربية أقدر من دنس رسالة العلم والدين القدسية في أرجاء أفريقيا وآسيا ، سربلوا دعاة سياستها والمبشرين بنظمتها في مسوح الرهبان : وأخفوا طلائع الغزاة في قوافل الرسائل ، وتفتتوا في تفتت وحدة الأمم بالأحزاب .

وغالبا ما تنتهي الحروب بأن تفرض دولة غالبية ، نظاما معيناً على الدولة المغلوبة يتلخص في افقار وتجويع وامراض وتعذيب وتجهيل الشعب المغلوب . عملاً بالمثل : « جوع كليك يتبعك » ولتضمن تحكمها في القطعان البشرية ، تلقيها وقوداً لأفران الانتاج ، ويران حروبها التوسعية ، ولتستولى بأسعار اسمية على مواردها الطبيعية مقانم وأسلافا .

ومن المؤسف حقاً أن يجد الاستعماريون من الحونة بين صفوف الشعوب ، من يتخذونهم عملاء ، يتسللون حتى الى الدساتير عن طريق نفوسهم الوضيعة ، فيسجلون لهم نصوصاً معينة ، تحقق لهم حق التسلط على الشعب صاحب كل الحقوق ، وتكفل لهم الامتيازات الغربية على أصحاب البلاد ، وتضمن لهم قيوداً وحيلاً تضيق الخناق على الحريات ، ويطلق حرياتهم هم وعملاؤهم في كل ما هو محظور على الشعب . ومن أمثلة ذلك : تمييز الأجانب برفع يد المحاكم المصرية عنهم واستصدار تشريع بجاكمتهم أمام قضاة أجانب في المحكمة المختلطة ، واعاقبتهم من معظم الضرائب وقمع الحركات الوطنية ونفى الزعماء السياسيين بمخالب قطع مصرية كما حدث لعرابي عام ١٨٨١ وسعد زغلول عامي ١٩١٩ ، ١٩٢٢ وموافقة الملك فؤاد على دفع ٦٥ مليون جنيه من خزينة الدولة تمويزات للموظفين الانجليز المتفاعلين عام ١٩٢٣ . واصدار هذا العميل أيضاً مرسوماً باستيلاء الانجليز على ادارة المالية والعدل والداخلية عام ١٩٢٤ . وكانت هذه فرصة المستعمر لبث أكبر قدر ممكن من ألفام البيروقراطية في أكثر حقول الاداة الحكومية المصرية أهمية وحيوية .

ومن ذلك أيضاً في المجال السياسي ، ذلك النظام الديمقراطي الزائف الذي ترسيه بريطانيا في الدول السائرة في فلكها . . . نظام حزبي شعاره « فرق تسد » وهدفه تفتيت قوى الشعب ووحدته ، وتبديد عمر الامر في جدل عقيم ، وتناحر وصراع وموضوعه عرق القوى الشعبية واقواتها وشغل وظائف الحكومة في كل المستويات بالاتباع والأنصار ، مما كان له أكبر ضلع في اصابة الأجهزة الادارية بالبيروقراطية . نظام مظهره الديمقراطية وجوهره دكتاتورية الاستعمار التي لا تحتاج الى برهان ، ودكتاتورية الرجعية المحقة في رهن مقدرات الشعب نظير ديون الحديوى التي جرت على البلاد التدخل الأجنبي ثم الاحتلال ، دكتاتورية الحائن توفيق ، ودكتاتورية فؤاد الذي تعود هلى حل البرلمانات وحكم البلاد حكماً مطلقاً

يحركه المنسوب السامي من وراء ستار • نظام جوهره اطلاق يد رأس المال الأجنبي وغير الأجنبي في التهام اقتصاديات البلاد • نظام دبر في «دونج ستريت» بلندن ، لا يقصد به الا منح السلطة كل السلطة للملك عميل ، وفئة من الاقطاعيين الأذئاب حلفاء الانجليز ، يحتكرون مقاعد البرلمان بالنقد أو بالقسر أو بتزييف الانتخابات ، لضمان الوجود الدائم المتجدد لفئة من الخونة الماجورين ، يصفون الصفة الشرعية على ما يبرم مع المستعمر من معاهدات توطد أقدامه ، أو ما تعقد معه من صفقات تجارية يقتصب بها القطن وغيره من الحاصلات •

« كانت الأسرة المالكة الداخلية تحكم بالمصلحة والهوى ، وتفرض المذلة واحتقوع ، وكان الاقطاع يملك حقوله ، ويحتكر لنفسه خيراتها ، ولا يترك ملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد(١) » عناصر الخطة السليمة :

ولتلافى أوجه النقص التي تصيب التخطيط أو دليل العمل فتجعله غير واف بالفرض لا بد أن يقوم أساسا على حقيقة هامة جدا وهي أن لكل أمة رأيا عاما مميزا وملامح شخصية معينة تتكون من تفاعل مجموعة من العناصر أهمها :

- ١ - حصيلة التجارب وآثارها التاريخية •
- ٢ - تراثها الاجتماعي والحضاري •
- ٣ - معتقداتها الدينية ومعاييرها الأخلاقية •
- ٤ - تكوينها المرفولوجي وموقعها الجغرافي والطبغرافي •
- ٥ - الخصائص الديموجرافية والانثروبولوجية للسكان •
- ٦ - الخصائص والموارد الاقتصادية •
- ٧ - الأهداف الاقتصادية والآمال السياسية السائدة •
- ٨ - طبيعة المشكلات العامة المختلفة •

ولهذا كان من الطبيعي أن تختلف أمزجة الأمم وتذوقاتها للنظم تبعاً لاختلاف الظروف ونسب تركيبها • كما يختلف رضاء الأمة نفسها عن نظام ارتضته في مرحلة سابقة من تاريخها • لذلك نجد الأمم تعالج مبادئها بالتطوير والتعديل ، وتتجه الى تطبيق ما تراه مناسباً للأهداف العامة ومستساغاً للسواد الأعظم من أفراد المجتمع في نفس الوقت ، فتتابع عمليات الاستفتاء في مختلف فروع الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لأن الاستقرار والرخاء يتوقف على مطابقة التخطيط للظروف

(١) من الميثاق •

سאלفة الذكر ، ويرتهن بالتزام الحكام والمواطنين لتلك المبادئ فى كل ضروب سلوكهم ، ويرتبط أوثق ارتباط بأمانة الموظفين العموميين فى أداء رسالتهم الحيوية الخطيرة ، رسالة العمل الوطنى لخدمة الشعب بلا تراخ أو انحراف ، تلك الرسالة التى لا تقل فى أهميتها عن وظيفة كريات الدم فى الجسم الحى ، تنقل عصارة الحياة بين القلب وأقصى خلايا البدن وأقلها شأنا من قمة الرأس الى أخمص القدم بالعدل والقسطاس والدباب ودقة التوقيت .

والزعيم الماهر ، أو السياسى الحكيم ، أو المسئول الكيس : هو الذى يشعر بشعور المجموعة ، ويميش فى مشاكلها ، فيقطن الى العقد الفكرية يحلها (١) ويميز محاسن العقائد يبعثها من رقادها ، ويحدد أعصاب العمل الوطنى ينبهها ويشيرها بالقدر الذى يتناسب مع رد الفعل المطلوب درجة ومدى ، ويقبض على محابس الشحنات المعنوية والبشرية فيوجهها نحو البناء والعمل الإيجابى الذى يحقق الخير العام .

ومن خلال ذلك كله ، ومن خلال ما يلاحظه من تفاعلات فى بوتقة المجتمع أو الجهاز أو التنظيم ، وبلاستعانة بعناصر التخطيط السابق تفصيلها ، يضع الخطة التى تربط الماضى والحاضر بالمستقبل من واقع التجربة الذاتية ، وعلاقتها بما يستجد حولها من تجارب الآخرين فى المجال الدولى ، بالقدر الذى يناسب ظروف الجماعة لا نقل ولا استيراد ولا فرض .

وهذه القاعدة لا تقتصر على تكوين الخطة السياسية وحدها وإنما تصاح لكل تخطيط خصوصا فى مجال التنظيم الإدارى .

واقعية الميثاق :

ومن حسن حظنا نحن العرب ، ان ميثاقنا الذى أهداه الرئيس عبد الناصر الى الشعب فى ٢١ مارس ١٩٦٢ وأقره المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٣٠ يونيه - فى نفس العام - هذا الميثاق قد انبثق على هذا المنهج السليم . فلم يعرف العالم ميثاقا أو بيانا سياسيا اجتماعيا اقتصاديا جامعا يضاهيه نضجا واتمالا وواقعية ومطابقة لظروف الأمة .

لقد أخرج كابلغ ما يكون التعبير عن الراى العام العربى ، وأصدق ما يكون التصوير للامح شخصية مجتمعنا . فلا غرو اذا ما تأكد لدينا

(١) راجع .. السلطة فى المجتمع - دكتور عبد العزيز عزت .

اليقين بأن العروبة بالميثاق قد استكملت عنصرا هاما من مقومات النهوض والوثب لا فى المجالات المحلية وحدها ، بل وفى ميادين المنافسة الدولية المرموقة ، فى شتى نواحي الانتاج المادى والفكرى .

ولكن اهم عنصر لهذا الوثب وهذا المجد المرتقب ، هو تحقيق وتنفيذ واتباع كل المواطنين - وخاصة موظفى الاجهزة الحكومية - لاحكام الميثاق ، وتحليهم بخلقه ورجوعهم اليه كلما فقدوا الاتجاه ، ان العمل الوطنى الذى يطابق خطة الميثاق كفيل بأن يحقق المعجزات ويرتفع بهذه الأمة وبكل مستوياتها المعيشية والعلمية والصحية والدفاعية الى قمة الرفاهية والازدهار ، وان الانحراف بالعمل الوطنى عن خطه السليم فى ظل مبادئ الميثاق بيروقراطية لها أoxم العواقب .

نموذج العمل :

لقد حقق الميثاق ، قبل أن يكتب ، ما كنا نعتبره احلاما ، ليس الميثاق مجموعة من القيم والاحكام كانت قبل أن تذاع وتنتشر على الملا حقائقي تتفاعل فى وجدان عبد الناصر وفكره ، وتوجه عمله الوطنى ؟

ليس الميثاق فى ضمير عبد الناصر قبل اذاعته ، هو الذى وجه الاندفاع الثورى نحو تحقيق أهداف الثورة الستة ، والانتصار فى مختلف المعارك على الاستعمار والاقطاع والرجعية ورأس المال المستغل والانتهازية فى الداخل والخارج ؟

ليست خامات الميثاق الموزعة فى اعماق هذا البطل ، هى التى تحكمته فى توجيه اعماله الوطنية على نحر وسليم ، فتوصل على هديها وبالهامها ، الى اقامة أقوى جيش فى الشرق الأوسط والى تصنييم الدولة التى زعموا انها لا تصلح الا مزرعة للقطن والبصل ، فاذا بها تنتج أغلب أنواع السلع من الابرة حتى الصاروخ ؟

ان مشروع الميثاق ، او خامات افكاره ، مكنت قائدا واحدا آمن بها ان يعمل على تنمية الدخل القومى من أقل من ٢٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ١٦٠٠ مليون جنيه عام ١٩٦٣ ، ومن حوله قلة من رفاق آمنوا بربهم وشعبهم وتميزوا بنفس الاخلاقيات .

ان جمال عبد الناصر امكنه بالعمل الوطنى فى ظل مبادئ الميثاق غير المكتوبة أن يرصع جنبات الوادى بمئات المدارس والمصانع والمسكن والمرافق ، ومجمعات الخدمات الصحية والزراعية والاجتماعية .. مياه الشرب النقية للقرى .. السد العالى .. فك الحصار الاقتصادى .. معركة احتكار السلاح .. العدوان الثلاثى .. معركة اليمن .. الجزائر ..

قوانين الإصلاح الزراعى .. قوانين يولىه ١٩٦١ الاشتراكية .. القانون
١٩٦٤/٤٦ الخاص بالعملين .. قوانين التأمين والضمان الاجتماعى ..
الخ ..

كل ذلك بالعمل الوطنى المخلص الأمين المتقن السريع المنتج ، المنزه
عن أى شائبة بيروقراطية ، المتجه نحو الله والوطن وخير الشعب بلا تعال
ولا اثره ولا استبداد ولا انغزالية ، وانما احتكام للشعب واحتكاك دائم
به ، وقيادة جماعية ، وسياسة ديمقراطية .

انه بذلك يضرب اعظم مثل لاكمل انموذج للعمل الوطنى الذى يجب
ان يحتذيه كل مواطن . هذه النماذج لو تأكدت فى نفوس الملايين .. انها
اذن لو اصلة بالمجتمع العربى الى ارقى مراتب الرقى والازدهار .. انها
اذن لمحققة كل الاهداف التى تصبو اليها لتلحق بالركب الذى عطلنا عن
الالحاق به حلف الاستعباد الدنيء . اننا اذن لمدركون بها ما فاتنا وسابقون
غيرنا .

لقد اودع عبد الناصر هذا الميثاق ماضينا وحاضرنا والمستقبل الذى
نرنو اليه .. آمنا ونضالنا وآمالنا .. وارسى فيه مبادئنا .. وترجم
احاسيسنا وخواطرنا وامانينا بتعبير صادق ، وتصوير أمين ، فهو خلاصة
الماضى بامجاده وماسيه وبيان الحاضر بطاقاته وامكانياته واحتياجاته ،
والشبهة التى تضىء لنا طريق المستقبل فى ذواتنا وبين ذوبنا وفى
مجتمعنا وفى المحيط الدولى الكبير ، لنميز الطريق السليم الى الرفاهية
والعلا ، فنسير على الدرب بخطى ثابتة راسخة دون وهن ولا تخبط
او ارتجال ، وعلى أسس واقعية واضحة بغير وهم أو خيال .

الميثاق نموذجا لهندسة التخطيط :

ان لنا فى الميثاق نموذجا يحتذى به فى كل عمليات التخطيط ،
خاصة التخطيط الادارى الذى بصفى الاداة الحكومية من عوامل
البيروقراطية ، فالميثاق كتخطيط للبناء القومى العظيم ، قد تجلت روعته
العلمية فى قيامه على عملية مسح شاملة لأبعاد الأمة الأفقية والراسية
فى الداخل والخارج الى أبعد مدى . ومن ذلك اكتسب إبداعه فى
تحديد قوالب الفكر والسلوك العربى البناء للأفراد والجماعات والدولة
والمجتمع العربى والأسرة الإنسانية كلها . وبهذا يعتبر الميثاق منهجا
جديدا فى عالم التصميم السياسى والاجتماعى والاقتصادى والإدارى .
يميز بوضوح الزوايا والخطوط وصراحتها والاعتماد على الحقائق المنزهة
عن الهوى والعاطفة ، ودقة استخلاص النتائج من اسبابها والعلاج من

من التشخيص وحدد معالم المجتمع العربي الكبير وخطوط محيطه ونقط القياس والتداخل أو التباعد مع القوى المحيطة بنا والزوايا التي تختبئ في ظلالها عناصر البنى والطفيان والفساد .. وغير ذلك من النظريات والأساليب التي توحى بأنه نواة لعلم جديد قد يسمى « الهندسة السياسية العامة » .

إن الميثاق هو أفضل قدوة يمكن اتباعها لتخليص الاداة الحكومية من جمودها .. لقد رسم لنا الطريق نحو تخطيط ادارى جديد يقوم على تحليل بنية الادارة والتوصل الى تقدير صحيح لامكانياتها ومواردها التي يمكن استخدامها فى بناء ادارة حديثة سليمة باختبار تربة الجهاز الادارى لمعرفة مدى احتماله للمبادئ والأساليب الادارية الجديدة وبالوقوف على أنواع العلاقات السائدة بين العاملين به والقائمين عليه وأسباب ذلك حتى يمكن تنقيتها وتعديلها وتقويتها لصالح العمل والعامل والمنتفعين من أفراد الشعب وحتى يتم تنفيذ الامانى القومية فى اقصر زمن على احسن وجه .. وهكذا نرى أن الحصول على بناء ادارى سليم لا بد له من تخطيط يطابق روح ونص الميثاق ذلك التعبير الصادق عن امانى الشعب وقيمه ومعتقداته واتجاهاته . كذلك الانتاج الادارى السليم يقتضى بالضرورة عملا ميثاقيا بكل مافى الميثاق من ديمقراطية واشترائية وتعاونية واخلاقية وغير ذلك من المبادئ القومية والانسانية . فلست مبالغيا لو ناديت باشتراط ثقافة ميثاقية مناسبة ، لا بد من توافرها فى كل من يتقدم لشغل وظيفة فى الاداة الحكومية طالما كان الميثاق هو خطة العمل فالميثاق لا يكتفى بمجرد تحديد قوالب التفكير ومناهج العمل ولا بمجرد الاشارة الى اسر السبل وانسبها الى اسى الأهداف . ولكنه ايضا يزود المواطنين بدروع وقائية ضد الانحراف مادتها عبر التجارب التاريخية وفى نفس الوقت يشحن العاملين بحوافز روحية وخطية ومعنوية استمدها من تراث مجتمعنا ، وسجلنا لتكون وقودا لمحركات الانطلاق .

ينابيع الميثاق العربى وعناصر تفوقه :

إن الميثاق لا يستمد قوته والزامه للاداة الحكومية بالتطبيق من اجماع الشعب عليه فحسب ولكنه ايضا يستمد الولاء والتقدير من كونه باقة ضمت اجمل ازهار تراثنا الاجتماعى واضوعها عبرا ومن كونه حصيلة امجاد الاجداد ومعاييرهم التي جعلت لهم فى قمة التاريخ عرشا مرموقا .. استخدموها وطبقوها فصاروا رواد الحضارات وجهابذة العلوم واساطين الفنون واسائلة الادارة .

الم تكن مصر القديمة اول امة عرفت النظام الادارى والسياسى وعينت الوزراء وابدعت الرقابة الادارية والتفتيش ، والوحدة القومية التى تجلت فى توحيد الدلتا والصعيد ثم شطآن النيل النوبى حتى مدينة « كريمة » بالسودان وانشأت منها جميعا دولة واحدة كبيرة امتدت بعد ذلك الى الحبشة فى الوقت الذى كان اوسع نظام ادارى سياسى - وانضجه فى اوريا - عند الاغريق لا يتعدى مدينة كاثينا او اسبارتا ؟

وكيف كان يعيش سكان اوريا خصوصا فى الجزر البريطانية آنذاك ؟ قطعان بشرية تسيرها الغرائز ، ويحكمها قانون الغاب . . حالة من الفوضى والهمجية استمد من واقعها فيلسوفهم هوبز نظريته فى العقيدة الاجتماعية التى يدعم بها دكتاتورية الفرد وسلطة الملك المطلقة وما يتمخض عن ذلك من تحكم ادارى تلوب حيله ارادة الشعب ومصالحه . هذا هو فيلسوف انجلترا فى القرن السابع عشر يؤيد الطغيان والاستبداد ويوجب ضرورة سجون الشعب لجبروت الحاكم مهما طفى وغشم وأفسد وظلم وينكر على الشعب كل حق فى أى نوع من الديمقراطية وهذا يجرنا الى استعراض موجز للخطوط العريضة للنظم التى نبتت فى عقول الغربيين وبيئاتهم . وما يقابلها عندنا لنعرف الى أى حد كانت ولا زالت نظما أصيلة عريقة خلقية قديمة .

لا نتباهى . . ولكن لنردد يقينا بأن ما اتفقنا عليه فى الميثاق من مبادئ العمل الوطنى بالأخلاق والعدل والرخاء والعزة القومية ليس الا امتدادا لأشعة ازلية ما أن تنحطم من امامها حواجز التحكم الادارى الممثل فى البيروقراطية حتى يسترسل سناها فيضىء لنا وللعالم طريق الحياة .

لا لتفاخر وانما لنستوعب هذا التراث ونتخذ من نماذجه القوة والنبراس . ويدرك كل فرد منا أنه لو انحرف فانه لا يخرج من ارادة الجيل وانما يعرق من ناموس طبيعة هذه الأرض الطيبة ، ويتصامم عن مآثر السلف الصالح ووصاياهم فلا يلومن الا نفسه ان حاقت به لجنة المجتمع وضوابطه القانونية والاجتماعية التى يجب أن تكون قاسية وحازمة .

ونعود فنذكر أن النظام الادارى فى دولة ما ، ما هو الا انعكاس صادق ، وصورة حقيقية للنظام السياسى السائد . وهذا ما حدا بى الى بسط هذا العرض السياسى راجيا الا يتطرق الى الأذهان أن فى ذلك خروجا من موضوع البيروقراطية .

مواطن الانحراف فى نظم الغرب :

ان من أوضح عوامل الفساد فى الأجهزة الادارية بمجتمعنا ، النزوع الى السيطرة والتحكم ، والواقع ان هذه الظاهرة البيروقراطية دخيلة على مجتمعنا الذى يدين بالمعتقدات الاخلاقية الى اقصى حد وبقدس الحرية ويفضل الديمقراطية على القوت . وتأتى مظاهر البيروقراطية اللااخلاقية الايجابية فى المرتبة الثانية باعتبارها نتيجة حتمية للتسلط او وسيلة يتخذها ضعاف النفوس للتقرب الى السلطان او استغلال سلطة الوظيفة فى المنافع الشخصية .

والتسلط واللااخلاقية نزوة من نزوات الشر الفطرية الفريزية البدائية التى اضطر الانسان الى استخدامها فى فجر تعميره لهذه لارض واحتلاله لربوعها .. هذه النزعات العدوانية كانت وسيلة لحماية نفسه فى صراعه ضد الوحوش وفى سبيل القوت والدفاء والمأوى من اجل الحياة فى العصر الديناصورى وغيره من العصور الحيوانية .

اما ان يتمسك بها بعض أعضاء الأسرة الإنسانية بعد أن استتب لبنى آدم زمام الأرض بأنقراض أعنى وحوشها ، وانحباس البقية الباقية فى أحراش محدودة - وتحولها الى دمي فى أقفاص يعبث بها الانسان ويلهو - أما ان يحن المرء الى النزعات العدوانية بعد أن استنفدت أغراضها منذ آلاف السنين .. بعد أن تطورت وسائل تفاهمه من مجرد أصوات الى لغات يسرت له الإقناع ، وسهلت له التعاقد والتشريع والتحكيم .. فهذه عودة بالإنسانية الى الحيوانية الساقطة .. خصوصا اذا كانت الأديان السماوية قد نظمت العلاقات العامة بين بنى آدم على أسس أخلاقية قوامها الحرية والعدل ، والمساواة والسلام . وقد يقال أن هبوط الرسالات السماوية كلها فى الشرق العربى كانت السبب فى تميزه بالصيغة الأخلاقية بخلاف أوربامثلا ، ولكن المصلح الاجتماعى «كونفوشيوس» الصينى لم يعرف ديناً سماوياً ، ومع ذلك نادى بالأخلاق الاشتراكية فى القرن الخامس قبل الميلاد ، وحث الدولة على توزيع ثروات البلاد على المواطنين نمنا من هجرة الكادحين ، وتشجيعا للفلاحين والعمال على مضاعفة الجهد لزيادة الإنتاج ، وتنقية قلوبهم من الحقد والسخط ، فكانه كان يحارب بيروقراطية الاقطاع الصينى فى ذلك العهد ، بل أكثر من ذلك أنه دعا الى أعالة الكهول والعجزة والمسنين والأرامل ، ونادى بنشر التعليم لتنشئة المواطن الحر الذى يدرك كامل حقوقه ، وامتلا قلبه الكبير بحب الإنسانية جمعاء ، فنادى بتكوين جمهورية عالمية واحدة يحكمها علماء فاضلون يدركون مزايا العدل والخير والسلام .

حقاً ان بين علماء الغرب من ردد هتافات الديمقراطية والاشتراكية ولكنها كانت هتافات مؤقتة ، وشعارات للاستهلاك اللحلى لا يطبقونها فى معاملتهم لغير دولهم ، وليس أدل على ذلك من جرائمها الاستعمارية متعددة الأشكال والأساليب .

ولكن الطابع السائد على سياسة الغرب هو التسلط واللااخلاقية .
والتاريخ يعرض علينا أمثلة كثيرة :

الفلاطون :

أقر نظام الطبقات ، وقسم المجتمع الى : عمال يتفرغون للانتاج ولا رأى لهم فى الحكم ، وجنود كل همهم حراسة الحكام ، وحكام يحكمون الطبقتين المذكورتين . ودعا الى نوع من الشيوعية بين طبقة الأوصياء « الحكام والجند » وحرم عليهم التملك والزواج حتى لا يستغلوا مراكزهم فى الاتراء على حساب الشعب ولا تنال عواطف العلاقات الاسرية من قوة شكيمنتهم أو تلهيهم عن واجباتهم . لقد حاول بذلك ان يرسى اجراء وقائيا ضد البيروقراطية ، وفى سبيل ذلك أباح لهم شيوعية جنسية ، مديما ان هذا التنظيم يمكن الدولة من تحقيق الفضيلة .. عجباً لفضيلة خرافية تقوم على مبادئ الرذيلة .. مبادئ الطبقة .. مبادئ امتهان العلاقات الانسانية والاسرية .

وميكيافيللى :

الابطالى الذى حقق السياسة العالمية بنظرية لاخلاقية مرت كالسم الزعاف فى نظم العالم عامة والغرب خاصة ، تتجاوب معها وتنمىها الميول العدوانية الكامنة فى قاع النفس البشرية ، مما أدى الى انتشار دعوته الى اتباع أساليب البطش والقدر والخيانة والارهاب والقتل ، والتخلى عن أى وازع من عرف أو خلق أو دين أو ضمير . ويكفى ان أسجل هنا نص ماقاله فى هذا الصدد بروفيسر « روبرت أمرسون » استاذ علم السياسة بجامعة هارفارد الأمريكية خلال حديث شخصى معي :

« مما يؤسف له ان نظرية ميكيافيللى القائمة على الشر ، قد كتب لها الاستقرار فى وسائل الحكم والعلاقات السياسية الدولية والمحلية ، بل وفى المعاملات الفردية ، فكثيراً ما يبرر الناس أفعالهم المشينة بترديد قول ميكيافيللى « الغاية تبرر الوسيلة » . ولكن مما يدعو للتفاؤل . ان الأساليب المكيافيلية تخف حدتها فى المجتمعات المتدبنة على وجه الخصوص ، والشرقية عموماً ، مثل بلدكم مصر » . والفضل ما يشهد به الغرباء .

وميكيا فيلى أيضا من أعداء حرية الشعوب وديمقراطية الحكم ..
وقد قال فى ذلك « أن سلطة السيادة الشعبية ، سلطة غير واعية الى
حد لا يتيح لها أن تكون قادرة على ممارسة سلطاتها ممارسة فعالة » .
ومن المؤسف حقا أن نجد لهذه الحملة على الديمقراطية جنودا بين
ظهرانينا أمثال « ميشيل عفلق » ومن لف لفه من عصاة البميين ،
ينتقصون مثله من حق الشعوب فى ممارسة سلطاتها .

أين هذا من قول الميثاق : « أن الديمقراطية هي الترجمة الصحيحة
لروح الثورة .. أن الديمقراطية هي تأكيد السيادة للشعب ووضع
السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه » .

وبردهون :

الفرنسى ، نادى بالفوضوية كمثل أعلى للحرية المطلقة ، فلا دين ولا
دولة ، ولا جبر ، ولا الزام ، ولا مسئولية وإنما انطلاق لا نهائى ينحط
بالانسانية الى درك الانعام .

وباكونين وكريتيكين :

الروسيان ، استهوتهما فوضوية « بردهون » فاوغلا فى أحرار
الانحلال خلفه .

وكارل ماركس :

لم تسلم نظريته الاشتراكية من تسلط غريزة الهدم ، حينما أباح
القتل ودعا الى حرق الحقول البائنة والمصانع الهائلة وسائر المنشآت
الانتاجية ، كوسيلة مفضلة للقضاء على الرأسمالية وانزالها درجات
على السلم الاجتماعى . وكان المحاصيل والمباني والآلات والخامات
لا تعنى فى نظره الا أصفارا فى حساب الدخل القومى . وخفى على
ماركس أن أعمال العنف هذه وحتى مجرد اضراب العمال يعتبر ، فى
المجتمع الاشتراكى ، عملا بيروقراطيا يعطل الانتاج ، ويحرم الشعب
قدرا معينا من الفائدة ، وغاب عن ماركس أن تذويب الفوارق بين
الطبقات لا يستلزم بالضرورة قتل أو اقغار الرأسمالية بقدر ما يستوجب
حما الحفاظ على أدات الانتاج كجزء من الدخل القومى ، ثم رفع
العمال الفقراء على السلم الاجتماعى عن طريق تمليكهم ، ممثلين فى
الدولة الاشتراكية مصادر الانتاج ، دون حاجة الى تدمير أو اراقة دماء .
وقد أثبتت الثورة المصرية إمكان التخلّى عن أسلوب العنف للوصول الى
الأهداف الاشتراكية بلا دماء .

ولكنها روح الغرب ، تترجمها الأفكار وتنعكس على أساليب الوصول الى الغايات بالصف والشر والتدمير وازهاق الأرواح . الا ما أسعد حظ الرأسمالية والاقطاع وحتى الرجعية الغابرة عندنا . . ما أسعد حظها بروح عروبتنا التي تتزوع شفقة ورحمة وغفرانا تجلت في ثورتنا التسامحة البيضاء ، ومعاملتها لهم بالحسنى !

وبينما نحن نعزّز بالروح والقيم الروحية كأساس للأنتعاش والرفاهية والخير والسلام بما تعتمد عليه من علاقات التعاطف والمحبة والتعاون والتآزر والتعاقد والتكاتف والتضامن ، وكلها وسائل روحية خلقية تضمن توفر المادة تلقائيا . . بينما مبادئنا تدعو الى ذلك . نجد «ماركس» يعتبر المادة محركا رئيسيا للتاريخ الانساني من عامة نواحيه السياسية والاجتماعية والقانونية وحتى الدينية ، أين هذا السفه من حكمة الميثاق : «ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان ، وعلى اضاءة حياته بنور الايمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة » . (١)

واكد ذلك مرة أخرى بالنص : «ان الطاقات الروحية التي تستمها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية ، ومن تراثها الحضاري ، قادرة على صنع المعجزات » . (٢)

ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة . كما أنها تسلحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بها جميع الاحتمالات وتقهر بها جميع الصعاب والعقبات .

وإذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورة ولازمة ، فان الحوافز الروحية والمعنوية . هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم انبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد » .

وواضح جدا ما في نظرية المادية من ثغرات تتسع للبيروقراطية ، ذلك أن أكبر حجم من البيروقراطية يستهدف المادة والمنفعة المادية ، وأن اكسير القيم الروحية والأخلاقية هو المقار الفمّسال الذي يختزل البيروقراطية وبلاشيها ، ذلك المقار اللبي طالب خروشوف علمائه باختراعه . بالطاقات الروحية يتحول الاستعلاء الى تواضع ، والتسلط والسيطرة والاستبداد بالرائ الى شورى ، والرشوة والجشع الى عفة وقناعة ، والفرد الى وفاء ، والتبديد الى امانة ، والاستغلال الى تنمية وحفاظ ، والتراخي الى همة ، والأنانية الى غيرة ، والإيثار الى مساواة ،

(١) الباب السابع من الميثاق .

(٢) الباب الثامن من الميثاق .

والعزلة الى اندماج ، والصراع الى تنافس وتعاون .. وهكذا تبدو لنا أهمية تأصيل الطاقات الروحية في أجهزتنا الحكومية كعلاج أساسي للبيروقراطية .

ونعود الى « ماركس » فنراه قد ألقى في تربة اشتراكيته ببسكرة بيروقراطية أخرى ، وهي أنه أنكر حقوق الفرد الطبيعية فلم يحقق التوازن بين الفرد والمجتمع ، ذلك التوازن الذي يعتبر بمثابة المصلح الواقى من خطر جرثومة التطور الديالكتيكي الذى آمن به والذي يتلخص فى أن « كل نظام يعمل فى طبياقه عنصر فناقه » . أحاط نظامه الحريات بدائرة مغلقة ، فلا اجتماع ولا كلمة مسموعة أو مكتوبة ، الا لتأييد الشيوعية أو الدفاع عنها ، وأحل سفك دم كل من تحدثه نفسه بالخروج من هذه الدائرة بنشر آراء تخالف دعائم النظام الشيوعى قائلا : « اذا كان ٢٥ ٪ شيوعيين . فلا مانع من التضحية بال ٧٥ ٪ الباقية » . وأوصى بالا يقام للدين وزنا ، وتضييق الحناق على رجال الدين ، وفى ذلك قال :

« الدين أفيون الشعوب » .

لقد أغفل « ماركس » أن حرية الأفراد هى خير ضمان لسر سفيقة الحكم فى اتجاهها الصحيح ، تلك الحرية التى كفلها ميشاقنا فى التملك الى الحد الذى لا يؤدى الى استغلال أو احتكار أو سيطرة ، وفى إبداء الرأى الهادف الناقد البناء الأصيل ما لم يكن هداما ولا مستوردا ولا دخيلا مأجورا . انصت الى الميثاق يقول : (١)

« الإنسان الحر هو أساس المجتمع الحر ، وهو بناؤه المقننر ، ان حرية كل فرد فى صنع مستقبله وتحديد مكانه من المجتمع وفى التعبير عن رأيه وفى أسهامه الإيجابى فى قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله ، حقوق أساسية للإنسان ولا بد ان تصونها له القوانين » .

وبذلك أمد الميثاق المواطنين بسلاح الرأى الحر ليحاربوا به الاستغلال بكافة صوره ، ومحاربة البيروقراطية التى تعرقل حصول المواطنين على فرصهم المتكافئة فى العمل أو فى الخدمة أو فى أى حق من الحقوق . (٢)

ثم ان مبادئنا قد أوجبت تحقيق سلطة المجالس الشعبية على أجهزة الإدارة المركزية والمحلية .. إيماناً بأن الشعب مصدر السلطات ، وأن ارادة الشعب فوق كل ارادة . انها الإرادة الأصلية الحقيقية التى تقع منها كل خيوط أشعة السلطات الإدارية المختلفة مهما كانت ذهبية ... اذا

(١) الباب السابع من الميثاق .

(٢) المادة التاسعة من قانون الاتحاد الاشتراكى العربى .

خبا وهج ارادة الشعب لم يعد لاشعة السلطات الادارية وجود • فلا غرو اذا اناط ميثاقنا الشعب قيادة العمل الوطنى وتوجيهه ومراقبته :

« ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى » .

افضنا فى نقد ماركس ، وتحديد مواقع الجصور التى يمكن ان يتسرب منها فئران البيروقراطية الى كوخ اشتراكيته ، وأنستنا أهمية ماركس عن سبق أستاذة عليه .

هيجل : الذى كان متحيزا للدولة ، مجحفا لانسانية الفرد ، لقد قدس الدولة حتى جعلها الها حقيقيا ، ذا سلطة مطلقة ، تتشلاشى أمامها الحقوق الانسانية الطبيعية ، حتى اعتبر أن كل حق للفرد انما هو مستمد من الدولة التى تحميه ، كما ردد أن الانسان ليس الا آلة تحقق الدولة بها أهدافها . وكان لهذه الفلسفة اثرها فى تجريد الشعب الألمانى من حرياتهم وترديدهم فى النظام الفاشستى ، وما يتضمنه من عبادة للسلطة كما اتخذها المستعمرون ذريعة ومبررا لاستقرار الاحتلال... وما افطلع أن تتركز السلطة فى يد فرد ، فنظن أنه الدولة ، فبناله ، ويفعل بسلطانه ما تشاء أهواؤه .

ويراكتون : يقابل « هيجل » فى النظام الملكى فهو القائل « القانون هو الملك » قول لا يستحق الا الاستخفاف .

وسلفيوس : وصل الى درجة من السذاجة جعلته يمتقبد أن « الامبراطور سيد العالم » او لعله كان يتزلف الى امبراطور ما .

مونتسكيو : ناخذ عليه استبعاد الشعب صاحب السيادة ، من مجرد الاشراف على الهيئة التنفيذية معتبرا ذلك « وصمة فى جبين الدولة » لقد خفى عليه أو لعله تجاهل أن الهيئة التنفيذية هى الجهاز الذى ينفذ ما شرعه الشعب ، وما التزمت الهيئة التنفيذية بتحقيقه للشعب ، بارادة الشعب ، فمن الطبيعى اذن أن يراقبها صاحب التشريع والمصلحة فى ايجادها وبطلع على مدى تطبيقها لأحكامه وتنفيذها لأهدافه وتحقيقها لمصالحه ، والتزامها حدود الخطة التى اتفقت على انتهاجها الاداة الحكومية مع القوى الشعبية التى زودتها ببعض السلطات المؤقتة لتدبر بها أمور الشعب .

ثم ان عالم الفكر الفرنسى بنادى بأن يقتصر دور الشعب فى الحكم على مجرد اختيار حكامه فحسب وكان هذا الراى منتهى امل الجماهير

فى ديمقراطية نيابية ، نراها تتضائل أمام قانون الاتحاد الاشتراكى العربى ، حيث يكفل للاجماع وللارادة الشعبية حق فصل العضو الذى يخل بأمانة العضوية أو يتقاعس عن أداء واجبه ، ويدخل فى ذلك بالبيع خيانة الموظف لأمانة الوظيفة بأى طريقة وتراخيه أو اهماله فى مزاوله العمل الوطنى المنوط به .

اننا نعتبر الرقابة الشعبية على الاداة الحكومية واجهزة الإنتاج بعنا للديمقراطية المباشرة التى عجزت دول العالم قاطبة عن تحقيقها اللهم الا فى مدن الاغريق .. فى اسبرطة وأثينا .. زمان . وفى صدر الاسلام اننا نؤمن أن الديمقراطية المباشرة التى نزاولها عن طريق الاتحاد الاشتراكى العربى اكبر قاعدة ديمقراطية عرفتها السياسة . ديمقراطية ناضجة ، تشكل من الشعب كله جيشا من الحراس الذين يسهرون على حماية الثورى ومكاسيها ، والميثاق ومبادئه ، والعمل الوطنى الثورى ، من الانتهازية والانحراف والغرور والاهمال ، فضلا عن انها عامل هام فى تكوين شخصية المواطن وافرار ذاته ، وتأكيد وجوده ، وتنمية ملكاته ، واطلاق مواهبه ، وكلها دعائم عريضة لبناء المجتمع الاشتراكى العملاق ، وحوافز جبارة تدفع المواطن الى رفع مستواه . الفكرى كوسيلة لممارسة حقه السياسى على نطاق أوسع .

وبعد . فاننا نرى للدولة التى بلغت من الانحراف حد اغفال القوانين الاخلاقية عرفيا أو رسميا . وهؤلاء المفكرين الذين أرسوا أطلال نظرياتهم على اللا أخلاقية أو أفسدوا بها بهجة مذاهبهم . وعلى العموم فهم ساء طبيعة البيئة الاوربية .

أما نحن فدولة أساسها اخلاقى ، وأمة صاحبة رسالة بالحق والعدل والحرية والمساواة والسلام ، وتلك هى معانى الديمقراطية عندنا .

مصادر الحرية والمساواة فى امتنا

وترجع اسس الحق والعدل والاخلاق كقاعدة للحكم والإدارة فى امتنا الى فجر التجمعات البشرية ، ففي مصر القديمة ، قبل الديانات السماوية بآكثر من ألفى عام ، حتمت الطبيعة الخيرة على الفرعون أن يلتزم بالحكم فى حدود فكرة الماعت ، التى تعنى « العدل والحق والمساواة والنظام والأمانة »

ولما كانت الارض الزراعية كلها ملكا للدولة ، فقد كان يقسمها على الفلاحين رقعا متساوية ، يزرعونها ويحصدون محاصيلها لانفسهم ، مقابل جعل

معين ، وبذلك تحقق أول نظام اشتراكي فى التاريخ تساوت فيه الملكيات والدخول .

غير أن آفة النظام الإدارى الفرعونى ، نتجت عن اسناد بعض الوظائف المحلية للأفراد بما فيها الجباية ، بنفس الأسلوب ، مما تسبب فى وجود أول بيروقراطية عرفها العالم ، سيأتى الكلام عنها فى حينه .

والموسوية : انبثقت من أرضنا تنادى بالعدل والتوحيد .

والميسوية : بشرت بالمحبة والسلام وعتق العبيد . وبدأ الآباء اليسنوعيون الأول ، حملتهم فى احلال التعاطف والعدل محل العقيد والظلم . وطالبوا بانصاف المستضعفين والأرقاء . ولكن هل وجدوا من قياصرة أوروبا الا المطاردة والعداء ؟

وهل لقي المبشرون بالرحمة من الأباطرة الا العذاب والهوان ؟ .. أبدا .

وطالب رجال الكنيسة الأوربية فى المصور الوسطى ، بالملكية الجماعية للأرض ، فأخفق مسعاهم ، ولم تجد صرخاتهم آذانا صاغية ، لأن دعوتهم الاشتراكية فقدت أهم أركانها وهو تقرير الحرية الاجتماعية . لأنهم أباحوا الرق ، ولأن رجال الدين تهافتوا على الحكم وخدمة الحكام . صورة أخرى من البيروقراطية الدينية أن ضعف بعض روادهم ، أفقد آراءهم الاحترام وقوة التأثير خصوصا بعد أن اعترف « سان توماس » بالرق ، وسلم بانه ضرورة حتمية لتأدية وظيفة اجتماعية « كذلك « أوغسطين الذى أباحه استنادا الى ما سماه «**الخطيئة الأولى**» (١) بهذا تجاهلوا نظريات الحواريين والرسل والآباء الأولين : من العدل والذمة والمساواة وحرية الأفراد ولهذا عجزوا عن تطهير المجتمع الأوربي من بقايا الطفيلان ، وقتل الوحش الرابض فى نفسيته الجمسية . لقد بلغ خطل الراى فى نظرية القديس بولس قوله : «**كل مظاهر السلطة صادرة من الله**» كلام غريب واضح الخلل ، ينسب الى الله كل مظاهر السلطة بما فيها من ظلم وفساد حكم أو نقص وتقصير ، تنزه سبحانه عنها جميعا . ولكنك لا تجد لهذه الأفكار صدق فى الكنيسة الشرقية - التى ظلت تزج تحت وطأة الحكم الرومى ، مقيدة الحركة ، مكعبة الفم ، حتى أكمل الله لنا ديننا ، وأتم علينا نعمته ورضى لنا الاسلام ديننا .

(١) نظريات ومذاهب - دكتور مصطفى الخشاب .

والاسلام : انتشرت تعاليمه بالحق والحرية والمساواة والعمل الصالح والعدالة الاجتماعية .. ديمقراطية اشتراكية تعاونية .. فصل مبادئها في اعجاز وان اختلفت الالفاظ . ونقل عنا المفكرون الاوربيون نظمنا وحملوا شعاراتنا العظيمة . ولكن للتعلق لا للتطبيق ، فما من ميثاق سياسى غربى الا واستمد من احكام الاسلام اسما ما ينص عليه من الهادىء الانسانية : كلها او بعضها نص عليها ميثاق العهد الاكبر الانجليزى والاعلان الفيدرالى الأمريكى فى مؤتمر فلادلفيا ، واعلان حقوق الانسان الفرنسى وبرنامج روزفلت عام ١٩٤١ وميثاق الاطلنطى فى نفس العام ، ثم ميثاق الامم المتحدة عام ١٩٤٥ . لكنها كانت مجرد اقوال لخداع الشعوب ، لم تستمعها افعال ، العدل والايمان ، والعمل الصالح ، والمساواة بين الافراد ، وتذويب الفوارق بين الطوائف والطبقات ، وعدم التمييز الا بالتقوى والعمل الصالح والخلق الكريم ، وبالعلم الذى ينفع صاحبه والمجتمع ، وانصاف الفقير من مال الغنى ، والضعيف من القوى ، والبر بالفقراء ، ورعاية المرضى والمجزة والمسنين .

وشريعة الاسلام الحنيف فصلت فى وضوح كل هذه المبادئ السياسية والاقتصادية والادارية والاجتماعية . حددت لسلوكنا سياجا من العدل والنزاهة والاستقامة منها التطبيق الديمقراطى السليم .. والاشتراكية السحمة .

ان اجماع علماء الفقه على أن وسيلة اختيار رئيس الدولة هي البيعة الصحيحة القائمة على رضا الشعب ، عن امرئ يتولى السلطة نيابة عن الأمة - معناه الوحيد أن الاسلام قد حدد النظام الجمهورى شكلا للحكم . وان قول رسول الله :

« واذا امر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » .

وقوله صلى الله عليه وسلم :

« افضل الجهاد كلمة حق عند سلطان او امر جائر » يقطع بأن الأمة مصدر السلطات وان الدين يحثنا على محاربة البيروقراطية ، وعصيان البيروقراطيين ، وان النظام الديمقراطى الاسلامى هو ارقى مراتب الديمقراطية ، وهو نظام الزامى للأفراد بمقتضى قوله تعالى فى سورة آل عمران : **« وشاورهم فى الامر »** وفى سورة الشورى : **« واورهم شورى بينهم »** ويقول النبى الكريم : **« استمعوا على اموركهم بالمشاورة »** انها الديمقراطية العربية النسلية حكم الشعب للشعب بالشعب ..

الشورى .. النقد وتوجيه السلطان .. رقابة الشعب على أجهزة الحكم والإدارة .

أوليس التعالى كفرا بعد أن أنزل الله علينا أمره بالأخاء والمساواة فى قوله تعالى : « **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ** » وقوله سبحانه : « **إِنْ أَرَادْتُمْ أَنْ تُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَآمِنُوا بِمَا وَعَدَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ سَبِيلٌ** » وقوله رسول الله الكريم : « **إِنَّ النَّاسَ سَوَاسِيَةٌ كَأَسْنَانِ الشَّيْطَانِ** » ثم قول أشرف المرسلين فى خطبة الوداع :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ ، وَإِنْ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ ، كُلُّكُمْ لَأَدَمٌ وَأَدَمٌ مِنْ تَرَابٍ ، لَيْسَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِي فَضْلٌ إِلَّا بِالتَّقْوَى » .

لو أن الإيمان بالأخاء والمساواة فى الأجهزة الإدارية بلغ حد العمل والتعامل بوحى هذه المعانى ، لتحذمت أكبر دعامة من دعائم البيروقراطية ولاختفى الاستعلاء والانزالية والتأله ، فنشطت حركة العمل .

وفى الاشتراكية فرض الاسلام الزكاة ، وجعل فى بيت اللإسالة حقا معلوما للسائل والمحروم ، وأقر حق الملكية دون أن يجعل الملكية الفردية حقا مطلقا ، ولكن جعل المالك وكيفا فيما يملك من الجماعة التى ينتمى إليها . وإن قوله تعالى : « **وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِى آتَاكُمْ** » . لبرهان على أن كل ما يملك البشر من مال إنما هو مال الله يؤتيه من يشاء ، وعليه واجب الزكاة ، وفيه حق الحاكم المسلم لأن يستولى على القدر اللازم لحاجة الجماعة ، إذا دعا الدامى صونا لمصالح المسلمين ، ودروا لخطر يهدد كيانه .

وقد أباح الاسلام نزع الملكية للمنفعة العامة ، وللقضاء على الفوارق بين الثروات ، وشرع المساواة فى الحريات وأمام القانون والقضاء ، وفى ضريبة الجهاد وفى التكاليف العامة ، ونص على التضامن الاجتماعى وإيثار صالح الجماعة على المصلحة الخاصة . وأمر بابتاء ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل .. قال تعالى : « **وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَجْرُومِ** » وقال سبحانه : « **وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ** » وقال جل جلاله : « **كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ** » وقال أصدق القائلين : « **كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ** » وقال رب العالمين : « **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ، وَتَدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** » ثم قال : « **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ** » وقال : « **يُرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ** » .

هكذا انزلت القاعدة الأخلاقية لنظمنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية : تنزيلا من رحيم حكيم .. تأسر بالمعروف .. وتنهى عن المنكر والبغى .. ترسى قواعد الأخاء والتعاطف وعدالة التوزيع على أظهر مقدسات تراثنا .

أبي بكر : انصبت اليه ضاربا أدوع مثل للحكم والإدارة ، مؤكدا مبدأ سيادة الشعب وحقه فى رقابة الإدارة وتقدها وتوجيهها بقوله :

« أطيعوني ما أطعت الله والرسول » .

وعمر بن الخطاب : افخر به واقتد ، اتخذته أسوة حسنة اذ يقول : **« أخطأ عمر وأصاب امرأه »** وقوله : **« الحمد لله الذى جعل من المسلمين من يقوم عمر بحد السيف »** تخليدا لمبدأ الرجوع الى الحق دون التعادى فى الباطل وتمجيذا لتواضع أولياء الأمور .. وأين فى الناس ولى مثل امير المؤمنين ! !

وما أحوجا فى معرض اسقاط البيروقراطية أن نستعرض بعض مآثر ابن الخطاب فى العدل والنهى عن التعصب أو التمييز بين الطوائف ، وتدعيم التسامح الدينى فهو الذى أمر بجلد «عبد الله بن عمر بن العاص» علانية وهو ابن حاكم مصر قائد جيوش المسلمين قائلا :

« متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ؟ » .

وكان الخصم نصرانيا من العامة . وهو الذى أعطى أهل إيليا الأمان فكتب : **« لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ولا من خيرها ولا من صليبيهم ولا من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ولا يسكن بإيليا أحد من اليهود »** وزاد على ذلك بأن أعفى الصبية والمساكين والمعجزة والنساء والرهبان من الضرائب .

هذا بعض من تراثنا الأخلاقى فى الإدارة ، الذى استمد الميثاق منه قيمه : سيادة الشعب .. كفالة الحريات .. عدم التعصب أو الأثرة .. عدل منزله عن المجاملة .. تأكيد لرعاية الحاكم لشئون الحكوميين وحقوقهم .. عدالة اجتماعية كانت أساسا للنظرية الحديثة فى فرض الضرائب التصاعدية .. حرص على سلامة العنصر البشرى من الدل والهوان لأنه طاقة العمل الإنسانى .. تقشف وزهد وعفة عن مال الدولة .. مال الشعب . وهكذا دعم الإسلام دعائم الانطلاق لرسالة الخير والسلام .

والخليفة المنصور : كيف أحسن إدارة الدولة العباسية التي ترامت أطرافها فشملت الجزء المعمور من إفريقيا وصقلية ومصر والشام ، والجزيرة كلها ، والعراق وأذربيجان ، وخودستان وفارس ، وبلخستان وأرمينيا ، وخراسان ؟ .. كيف أحسن إدارة هذه الإمبراطورية ؟ .. أدارها بمبدأ بسيط يحتوى على أكبر النظم وأفضلها وأقواها ويتعذر على البيروقراطية أن تتوالد فيه . « **قاص لا تأخذه في الله لومة لائم** وصاحب شرطة ينصف الضعيف من القوى ، وصاحب خراج يستقى ولا يظلم الرعية ، وصاحب برید يكتب خبر هؤلاء على الصحة (١) » .

وابن خلدون : الفكر العربى الذى يرجع اليه الفضل فى انشاء علم الاجتماع قبل «أوجست كونت» وغيره . يشترط فى الحاكم أربعة شروط ، لو أننا اتبعناها بدقة ووفرناها بناية لما ورثنا هذا الميراث الهائل من البيروقراطية فى الاداة الحكومية : « **توفر العلم والمعدل والكفاية وسلامة الحواس والأعضاء** » (٢) .

١ - العلم : الذى يخدم العمل الوطنى ، كل موظف حسب تخصصه وفى حقله الطبيعي حتى يرتفع مستوى المهارة الادارية والفنية ، وتزداد الكفاية الانتاجية وينعدم بطء الاداء وتقل نسبة الأخطاء . وهذا مانعبر منه اليوم بالوحدات العلمية للوظيفة .

٢ - والمعدل الذى يقضى على اسباب العقد الاجتماعى ، ويهدم حواجز الشعور الطبقي ويؤدى الى تماسك البناء الادارى والاجتماعى ويطلق الشحنات الخلاقة البناءة فى حماس ، ومن ناحية أخرى المعدل فى توزيع الانتاج والخدمات الى الجماهير المستحقة دون تفضيل أو تمييز بين فرد وآخر لاي سبب من الأسباب .

٣ - والكفاية التى تحول دون الانحراف بسلطة الوظيفة .. الكفاية الفنية عن طريق التدريب تنتج العمل الجيد المتقن . والكفاية الاقتصادية للموظف تقيه من التردى فى هوة الاستغلال والنفعية والاتجار بمصالح الشعب ومستقبل الدولة ، والارتشاء على حساب الاقوات .

٤ - وسلامة الحواس والأعضاء من العجز والمرض أو آثار المسكرات والمفرات - بدئية لا تحتاج الى شرح ضرورتها لزيادة الانتاج واثقائه وسرعة ادائه . ولقد أصبحت هذه اليوم موضوع علم خاص ، هو علم النفس الصناعى .

(١) مجموعة مجلة المستمع العربى عام ١٩٤٦ .

(٢) مقدمة ابن خلدون كتاب الجند والخير .

تلك عينات من آراء مدرسة الإدارة العربية التي نقل عنها العالم بعض ما يبدو في نظمه من نضج واشراق . ذلك البعض القائم على الديمقراطية والاشتراكية والمساواة والعدل والحق والنظام .

تلك هي فطرتنا السياسية الوراثة .. مقومات شخصيتنا العربية وسماتها ، حوافز انطلاق طاقات العرب لقيادة ركب الحضارة كلما توفرت لها حرية التعبير والعمل وامسكت زمام أقدارها ، واستعادت عملة الديمقراطية والاشتراكية تتداولها بشكل متجدد متطور مع مقتضيات العصر دون المساس بجوهرها التقليدي الاصيل الوضاء .

تلك عقائدنا السامية التي انبعثت من أرضنا ، قبل الأديان وبعدها ازلية أبدية . اجتر الميثاق كنوزها .. بعثها .. ترجم همس أمجاد الماضي الغابرة ، وخواطرملايين اليوم الحائرة فكان المخطط الكريم الذي يرسم لنا طريق العمل المجيد الذي يعيد الى العروبة زعامتها ويمكنها من أداء رسالتها ويؤمنها أخطار أعدائها المتربصين في ضراوة ولؤم يتحينون فرصا لن ينالوها ، ما اتحدت قوى الشعب العاملة جبهة واحدة متراصة متضامنة تحارب البيروقراطية وتسقطها ، وتعمل عملا وطنيا سليما نظيفاً ، وتنتج ما يكفي عدالة التوزيع ، ويرقى بالمستوى الاشتراكي ، تعمل على اتقان الانتاج لينافس نظيره الأجنبي في الأسواق العالمية .. تعمل على رفع المستوى الفكري والصحي والاقتصادي والاجتماعي ، بجهد مضاعف ، حتى نحصل على انتاج مضاعف .

فسحقا للبيروقراطية لأنها تقتل الديمقراطية روح عقائدنا وغيرة مواطنينا التي تدفعهم بقوة لا تقاوم نحو المساهمة في حكم أنفسهم واصلاح أدوات هذا الحكم الذي يعيشون في ظله وعلى نتائجها تتوقف درجة مستواهم فضلا عن أن الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة الأكيدة لصيانة الحريات والحقوق التي استعادها الشعب بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بعد أن سلبت منه آلاف السنين .

سحقا للبيروقراطية لأنها تعوق الفرد فتخفض من مستوى الفكر والصحة وتؤخر مختلف عمليات الانتاج المادي والمعنوي والفني من التقدم الى مراتب الكمال والازدهار لاقامة مجتمع أفضل موفور الدخل ، تعم افراده الرفاهية والومي والرخاء .

سحقا للبيروقراطية لأنها تكفر بالقاعدة الإدارية التي توحى بها الأديان السماوية التي اختص الله بها أرضنا ، وتشل بنا عن رسالة العدل والامانة التي حملنا شرف التبشير بها .

سحقا للبيروقراطية لأنها تتنافى مع مبادئ الأخلاق وتعيش على امتنان الفرد. واختلاس أموال الشعب، وتزدرى مبادئ الأخاء والمساواة والثورى ، وتقبر فى المواطنى الشجاعة والصراحة .. تحولها الى جنب ونميمة ، وتضعف الوعى والجهد والإدراك والكفاية .

سحقا للبيروقراطية لأنها أسسوا ما يهدد استقرار الدولة ويهمل جذبان قوتها ويضعف مقاومتها للعدوان ويفكك تماسك بنائها الاجتماعى ويجعل شيخوخة أجهزة الحكومة بعد حرمانها من التطوير والتطعيم بالحديث من الأفكار والجديد من الآراء التقدمية النافعة التى تجدد شباب الاداة الحكومية بعكس البيروقراطية التى تؤدى الى جمود المرافق وبوار الدولة ، وخراب خزائنها ، ثم قصر عمرها .. وفى التاريخ ما يكفى من أمثلة ..

ولتسقط البيروقراطية التى جلبت علينا يوما - لا أعاده الله - امتيازات الغرباء ، وجعلتنا حينذاك ضيوفا غير مكرمين فى بلادنا وسقتنا كؤوس الدل والهوان من دكتاتورية الاستقراط وتحكم واستغلال .. وسلبتنا كل ذرة من الحرية والاعتبار الذاتى وكل حق طبيعى وكل فرصة إلا فئات المواليد المتبقية بعد تخمة المحاسب والأذئاب والمستطفين من سيطرة النزوات والخدمات الخاصة .

التنظيمات السياسية والإدارية

تجاربنا مع النظم الفاسدة

لقد مررنا كل أنواع أنظمة الحكم والإدارة خلال أكثر من ٥٠٠٠ عام من عمر أمتنا التى تمتد حضارتها الى فجر الأزل . جربناها جميعا مختارين أو مرغمين تحت ضغط الغزو والاحتلال ولم يبق لنا فخرنا بأننا رواد الفكر والتطبيق السياسى والإدارى عن أن نستشف ما يستجدوزاء آفاق بلادنا من نظم تتساقط وأخرى تقام لتتردى من جديد تحت عجلة التطور .

دكتاتورية الفرد : قاسينا من ظلمها وتهنا فى ظلماتها وفقدنا فى وعائها حرياتها الطبيعية وحقوقنا الإنسانية . قبرت فى صحاريها الواهب ودفنت فى قيافيها العناصر الشعبية الغيورة الصالحة ، وقامت على رفاتها طبقة لا أخلاقية اعتنقت البيروقراطية . طبقة اقتدت باللك وآمنت بأن « **الناس على دين ملوكهم** » . باعت نفسها مثله للشيطان ،

وفرطت فى حقوق الشعب وثروات الأمة استرضاء للمسستعمر
ومستخدميه من الملوك واقتساما فى الأسلاب ، واحتكارا للوطائف ، وهكذا
كانت تنتقل عدوى الاثرة والانانية والانجراف والتفعية من الدكتاتور
الفرد ، الى حاشيته ، الى ساسته الحزبيين الى اتباعهم من الهتافين
المصفقين ، الى أجهزة الحكم كل منهم ذنب للآخر تصاعديا والملك فى
القمة ذنب للاستعمار ، أما حقوق الشعب ومصالحه فكانت تضلل
وتختفى وتتلشى فى دواوين الحكومة الى أن تصير طعاما للفئران •

وما من مواطن الا وكان يعلم أن الملكية هى البؤرة الأصلية التى
تنبعث منها نفاة البيروقراطية بعفونة متدرجة تنازليا • ما من مواطن
الا وجال فى خاطره ذات يوم تساؤل بالفطرة : كيف أن آدميا يرث الأرض
وما عليها من زرع وثمر وبشر ، تلقى كلها تحت أقدام مشيئته ،
دمية تعرض لعينه ونزقه وشهواته ويصبح مستقبلها مرتعنا بنزواته
مرتبطا بأهواء موظفين على شاكلته ، معلقا على جشع نفر من الإقطاعيين
والرأسماليين ومحترقى الحكم يحكمون على المجتمع بالجمود ويعارضون
أى تجديد خشية أن يختطف التطور جزءا من مصالحهم وتنتقص العدالة
قدرا من سلطانهم اللانهائية ، ويعتق العلم بعضا من رقيق الأرض
والصنع من العمال والفلاحين •

« كانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى ، وتفرض
الذلة والخنوع وكان الإقطاع يملك حقوقه ويحتكر لنفسه خيراتها ، ولا يترك
للأين • الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخسلف من
الحصاد » (١) •

وأينا كيف أن الجهاز الحكومى على مختلف مستوياته لم يكن الا صورة
مصغرة للحاكم الفردى الذى يضفى بحرية أمته وحقوقها ومصالحها •
مقابل أن تبقى مصالحه • الذاتية وسلطته الملكية مصونة محوطة برضا
الامبراطورية البريطانية •

وعلى نفس الطريق الموج سار كبار الساسة ثم غالبية الموظفين ،
وأينا كيف أن الملك الذى كان اسدا علينا لم يكن أمام المندوب السامى
الا لنامة تدفن رأسها فى سجاجيد قصر عابدين رعبا من دبابه انجليزية ،
وتترك للندن تعيين الوزارة التى تروق لها وتتفق مع اغراضها ، وكذلك
كان رؤساء الموظفين ولا زالت لهم بقية أمام رؤوسهم ينتفضون وفى
وجوههم يصرخون وعلى الشعب يتعالمون ويعقسون كل أمر • وأمام

(١) من البشاك •

رؤسائهم يرتعدون ويركعون ولا كفهم يقبلون وفى مديحهم يكثرون الطبل والزمر .

راينا كيف أن مولانا صاحب النذالة ، كان عملة ذات وجهين : سيدا على الشعب ، وعيدا للاستعمار .
حاكما على مصر ، ومواطنا فى قصر الدوبارة .

قائدا أعلى للجيش المصرية ، وغابطا صفيرا فى جيش «اليزابيث» على نمط أبيه الذى كان ضابطا فى جيش ايطاليا ، ومن شابه اياه فما ظلم .

وعن طريق هؤلاء التوابع كانت سيادة الشعب ثلوث آخر الأمر الى المستعمر ومع ذلك وبكل صفاقة وقحة ، كان يسمى هذا الحكم بالديمقراطية ... ديمقراطية الملك الصالح ... أو حكم «وزارة الشعب» ... ديمقراطية مزيفة مضللة . ديمقراطية الدخول والاحتلال . كنا نتساءل عن المصدر الذى يستمد الدكتاتور الفرد سلطته المطلقة . ولم تكن من الغفلة أو الساذجة بحيث نصدق نظرية «التيوقراطية» التى يستمد الحاكم سلطته - بمقتضاها - من مصدر الهى . فلا يكون مسئولا عن أحكامه أمام الشعب . ولا يجوز لأى هيئة أو فرد أن يحد من سلطاته أو يخفف من طغيانه أو يعترض على استعباده ، أو يتدخل على استبداده ، فهو القانون ، والدستور ملك يمينه ، هو الأمر الناهى المطاع . تدن له الرقاب بالولاء ، وتغض أمام طلعه الالهية الابصار ، وتنحنى لحضرته الهامات ، ويسجد له الوزراء ، ويقبل اعتابه كل المواطنين حتى رجال الدين ، وصار هذا الأسلوب «بروتوكولا» ينحدر الى الساسة من ملكهم ، والى المديرين من وزراءهم ، والى كبار الموظفين من مديريهم ، والى الموظفين من كبارهم ، والى الشعب من موظفى الحكومة ، تسلط ، وتعال ، وطفيان ، ولا مسئولية ، ونفقة .

ولسنا من الذلة والمهانة بحيث نسلم بنظرية القوة التى يستمد الحاكم سلطته بمقتضاها من القهر والانتصار ، سواء اكان غازيا اجنبيا أم زعيم انقلاب داخلى يستولى على السلطة ، ان التسليم بهذه النظرية لا يعنى الا الخنوع ، ولا يؤدى الا الى اهدار القيم الانسانية والمعنويات الأدبية ، انها تقوم على الغصب والقمع والخديعة والعدوان والسخره ، انها تعتمد على الاثرة والانانية واحتكار الحاكم لثروات البلاد بعد استيلائه عليها بحق المغانم والأسلاب ، وتتضمن احتقاره للمواطنين واستعباده لهم بحق الأسر ، انها لا تليق الا بمجتمع افراده نعاج ضلوبة يحكمها أحد الذئاب الضارية . ولهذا بصقت أرضنا نابليون وحملته .. ولهذا ناضل أجدادنا لطرد «أسرة محمد على» حتى وفق لذلك

أحفادهم آخر الأمر بقيادة حفيد بار هو عبد الناصر ، فى ٢٣ يوليو
عام ١٩٥٢ .

**« إن قصص كفاح الشعب ليس فيها فجوات يملؤها الهباء . وكذلك
ليس فيها مفاجآت تقفز الى الوجود دون مقدمات . » (١)**

ومنذ ذلك اليوم أصبح لا مكان للذلة والمسكنة والسلبية ، فلا يلومن
المستضعفون الا أنفسهم ، هؤلاء المترددون عن ممارسة النقد ، الذين
يقعدهم الخوف والوجل والاستكانة عن المجاهرة بالرأى البناء ليساهموا
فى تطهير الأجهزة الادارية من البيروقراطية والبيروقراطيين ارباب
الفئسب ... اقزام السلطة فى مختلف أدوات الانتاج .

دكتاتورية الطبقة : ادت بنا على مر الأجيال الى تزايد فى الفقر
والجهل والمرض ... والهوان والخوف ، وهذه الأمراض الخمسة نفسها
هى العوامل السلبية البيروقراطية مما سوف نفسره فى غير هذا المكان
كانت هذه الأمراض تتضاعف بينما يزداد الاقطاعيون ثراء وجاها
وتكريشا وطفيانا . على حساب الشعب .

**« كان رأس المال يمارس ألوانا من الاستغلال للثروة المصرية ، بعد ما
استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لحتمته » (٢) .**

ليس منا من يقبل حكم « الاوليجاركية » أى سيطرة الأقلية الغنية،
سيطرة رأس المال الجشع ، الذى يتجمع من حبات عرقنا ، وبربو من
نزيف دمائنا ، ويشتد من تسخير قوانا ، ويتكفل من تفتيت ملكياتنا ،
وتترامى اطرافه على حساب ابتلاع ارضنا ومواردها يتوارثها «الماليك»
فالانتراك ، قبلاط القصور والأجانب من سمار اللىالى ، والأغوات ومن
استغلوا نفوذهم فى الحكم ومناصبهم فى الحكومة ليقططعوا من أرض
الوطن رقعا أصبحت لهم إبعديات ، ومن أمواله أرصدة فى البنوك وفراء
للغانيات ، ومن أصوات الناخبين بالقهر والقسر ما يمكنهم من احتكار
مقاعد البرلمان ليعيدوا سيرتهم الأولى فى حرمان الفلاح والعامل من
حقه المشروع فى أجر عادل ، وحرية سياسية ، ورعاية علمية وصحية ،
 واجتماعية تناسب مكانته كدعامة للانتاج والثروة الوطنية والدخل
القومى . شئ من هذا لم يكن يخطر على بال هذه الطبقات . انها كانت
تعتبر الدولة حظيرة دواجن آدمية فيها ما هو فلاح وما هو عامل وما هو
موظف عادى ... عليها ان تكون أليفة ... وواجبها ان تبيض بيضا

(١) فلسفة الثورة صفحة ١١٢ .

(٢) من اليأساق .

ذهيبا يتبعثر فى كبرى والريفيرا وباريس وعلى موائد الميسر ، وفى
كؤوس الطلى واحضان الغوائى .

ليس منا من يقبل حكم الارستقراطية ، تلك الطبقة التى تتعالى
بتفوق اجتماعى أو اقتصادى أو علمى ، تتسلط به ، فنحن لا نؤمن بسلطة
يستمدّها فرد أو طبقة من ذاتها أو شخصيتها نتيجة لفرض خاصة حرم
منها العامة ، فكل سلطة مردّها للشعب .

**« ان الديمقراطية هى تأكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها
فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه » (١) .**

اننا ننظر بالهزء والسخرية والتحفز الى رواسب التعالى والفسور
التي تتفشى بين بعض افراد الطبقات المهنية التي تشكل خطرا جديدا على
الديمقراطية والاشتراكية بدأت تهب عواصفها مما يمكن أن نسميها
« الطبقات التكنوقراطية » (٢) والتي لا بد أن تختصر طريق العودة الى
صواب الميثاق قبل أن ترتطم بسلطة الشعب فتسود وجوها . لقد
انقضى الوقت الذي كانت الوظيفة فيه صفقة تؤخذ بالرشوة لتصبح
للمستوظف مصدر رشوات ، وولى الزمن الذي كانت دواوين الحكومة
واداراتها بورصة للتكنوقراطيين ومحترفي السياسة ومن يعيشون فى
فى حمايتهم من الأحزاب والأذئاب يتاجرون فى التقلبات والترقيعات
والعلاوات . ويتقاضون ثمن التسهيلات غير القسائونية ويلاعبون
بالمناقصات والمزايدات والممارسات . . انقضى هذا الوقت وولى . ولم
تد هذه الجرائم تنسجم مع طبيعة المجتمع الثورى الجديد . . المجتمع
الديمقراطى الاشتراكى . . لقد كانت هذه المساخر من بين افرازات
الديمقراطية المزيفة .

الديمقراطية المزيفة : أو طريقة « جلا جلا » التي كانت تسيطر بها ،
العصابة التقليدية على أجهزة الحكم بلا رقيب ولا حسيب ، وينقلدون
سيادة غير محدودة تذبذب حيلها شخصية الإرادة الشعبية العامة ، ولا
تظهر الا امام صناديق الانتخابات ، ليختار الشعب جلاديه من جديد
بالارقام ، وتكرر الأساة من جديد ، تسيطر على أجهزة الدولة الحيوية
قوى لا تمثل فى الواقع الا نفسها ، وتؤثر مصالحها الخاصة على المنفعة
العامة ، وتتصرف بالسيادة المستمدة من الأمة تصرفات جنونية طائشة
فاجرة خائنة .

وكان أى صوت يحاول الإشارة الى ارادة الشعب ورغباته المكتوبة
يقابل بالبطش والاضطهاد والتنكيل سواء فى المجال الادارى أو فى محيط

(١) من الميثاق .

(٢) انظر التكنوقراطية ص ٢٤ .

السياسة ، وما كانت أكثر عمليات النقل الى الاماكن النائية أو الفصل من الخدمة لهؤلاء الذين لقبوهم بالمشافين وما كانوا الا رجلا شجعانا امتلاوا غيرة على الأخلاق ومال الشعب وحقوقه وأوتوا من الصلابة والجرأة ما جعلهم يقبلون « **البفيل فى الإبريق** » أو حاولوا اثبات ان « **الماء يجرى فى العالى** » ان لم يكن بالضح الآلى فبالساقية والطنبور والشادوف .

وحتى القلعة الشعبية التى أمكنها بطرق معجزة ان تقتحم البرلمان وتنكب الطريق الى المقاعد النيابية بين شرر نظرات الارستقراطية الحاكمة المشماتة ، لم تكن تستطيع أن تفرض أى اصلاح شعبى ، لأنها فى رأى الديمقراطية الزائفة ، لا تمثل أغلبية داخل البرلمان وان كانت تمثل فى الواقع الرغبات الصادقة والتطلعات الصارخة لجموع الشعب، بعكس الأغلبية البرلمانية الزائفة التى كان نباحها يطفى بضجيجيه على صيحات الاصلاح والتى لم تكن تمثل الا مصالح مصاصى الدماء . وكان هذا مع الأسف تأييدا لرأى « **جيون** » بأن سجل التاريخ حافل بالجرائم والأمثلة التى تبرهن على أن رخاء الخاصة يتنمر دائما على الحقوق الطبيعية للعامة ، وأن السيادة الشرعية ، مجرد فلسفة يرسى عليها **اليوثيون العالمون نظرية الدولة كما يتمنون** ، لا كما هى فى الواقع (١) ولكن طبيعتنا أثبتت وقتية هذا الحال ، وأنه لابد ليل الطويل من آخر ... ولابد لطفيان الديمقراطية الزائفة من ثورة شعبية تطيح بها .

« **ان أصواتا كثيرة ارتفعت داخل البرلمان تنسأى بحقوق الشعب** ولكن هذه اقتداءات تبعدت هباء دون تأثير حقيقى » (٢) .
لقد اكدت لنا تجاربنا مع ديمقراطية الشعارات الدستورية المزيفة ، انها لم تكن تقصد الشعب بما تعنيه من حرية . كانت تعنى حرية الحلف غير المقدس فى استرقاق الشعب وتسخير قواه العمالية واغتصاب حاصلاته الاقتصادية ، كانت تعنى حرية اقتسام مراتب الحكم على جماجم الشعب واكتافه من تحتهم . وفى القمة أعلى مراتب الحرية ... حرية الاستعمار فى استغلال الملك والوزير والخبيل والطواوى والجنود والشعب فى لعبة شطرنج عالمية ، تحقق أهدافه العسكرية والاقتصادية ... أما الشعب فأصفار ... لا صدى لصرخاته ، ولا ضماد لجروحه ، وأسى لدموعه وكأنما ايلام الشعب هو الغاية من حكم الديمقراطية المزيفة ، وما البرلمان الا مظهر تستوجبه اللذنية ، أو مكياج لحبك التهريج السياسى الذى تزاوله الدكتاتورية التطبيقية .

(١) أسس السيادة — هارولد لاسكى .

(٢) من البشاش .

وكان الناضبون تحت ضغط لقعة العيش وغريزة حب الحياة مرغمين على قذف أصواتهم فى الصناديق لصالح سفاحيهم آليا تتحكم فيهم عدة عوامل : خوف الطرد من الأرض أو الفصل من المصنع أو الوظيفة واتقاء التنكيل الذى بلغ حد القتل ، أو التجاوب مع ارادة البدنة ومسانرة العصبية الريفية التى كان يسهل الجهل مأموريتها وتأثرها بالعاملين السابقين فأفقدوها امكان تحدى ارادة الاقطاع والرأسمالية المسيطرة على اجهزة التشريع والتنفيذ والادارة .

ان هذه الخطوط الواضحة من التجارب العميقة قد حددت بلون الدم المهدور فى معارك النضال من أجل الحرية ، صورة جديدة للديمقراطية السليمة الثابتة من تربة أمتنا واطهر مقدساتها ، النابعة من تجاربنا بالأمم وأاناتها . فنحن نكره تمجيد الأفراد بمختلف أحجامهم ومستوياتهم ، ونمقت تقليد أى فرد مهما كان مركزه السياسى أو الادارى ، سيادة أو سلطة مطلقة ، وننبذ الطبقية واستئثار طبقة بالسلطة ، ونعتبرها نوعا من التمييز العنصرى .

ولذلك قامت الديمقراطية السليمة لتقضى قضاء مبرمه على احلام الخاصة ، وتميد السيادة الشرعية الى الجذور الشعبية العميقة التى يقع على كاهلها عبء دفع عجلة الدولة ومدها بطاقات الحياة والنشاط والنمو . ولم تعد سيادة الشعب غنيمة تقسمها عصابات الأقوات والحريات « ان التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابد لها ان تمثل بحق وبعقل القوة المكونة للأغلبية وهى القوة التى طال استقلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة كما أنهىها بالطبيعة الوعاء الذى يخزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان » (١)

وإذا كان « فولتير » و « مونتسكيو » أبرع من حملا المأول لهدم قلاع النظام الطبقي الاستبدادى فى أوروبا نظريا فى القرن السابع عشر فان جمال عبد الناصر قائد الثورة العربية ، هو أروع من ذلك حصون الاستعمار والرجعية والاقطاع ورأس المال المستغل عمليا ونظريا فى القرن العشرين .

ولا تبدو هذه الروعة .. والبطولة فى انتصاره على كل هذه القوى البغيضة المتحالفة - فحسب - ولكن فى اصراره على تعقيبها حيثما اختبأت خلف ثياب الوطن العربى ، وفى جوار العالم أجمع ، وفى

(١) الميثاق - الباب السادس .

مشارته على تطهير المجتمع بكل أجهزته وتنظيماته من بصائنها النجسة ومنها البيروقراطية .

ولن ينسى التاريخ لعبد الناصر انه بعث فكرة الديمقراطية العربية السليمة المتطورة القائمة على السيادة الحقيقية للشعب على أوسع نطاق ؛ المتسامية الى مرتبة الديمقراطية المباشرة رغم اجماع جهابذة السياسة في الشرق والغرب على استحالة تطبيقها .

والديمقراطية العربية السليمة التي هي حكم الشعب بالشعب هي وسيلة الشعب لاقامة مجتمع ترفرف عليه الرفاهية وكفاؤ الفرص . وهي وسيلة نظيفة فاضلة نبيلة لأنها أخلاقية ، وقوية مستقرة ، لأنها شعبية واعية تخلصت من النعمية وأسباب الظلم الاجتماعي التي تخذم أنفاس الحرية . ديمقراطية لا مكان فيها للحرية أو القليلة أو الطائفة التي توهن عزم الأمة وتمهد قواها . ديمقراطية تجعل من الشعب كله حكاما . لكل فرد فيها نصيب مساو - لأخيه من الحرية ومن مقدرات هذا البلد الأمين بقدر عمله ، وإدراكه بعد ان أتيحت له كل الفرص - ديمقراطية لا مكان فيها للبيروقراطية . ديمقراطية لم يعد لها من أعداء الا البيروقراطيون الذين يخشون أن تنال منهم حرية الرأي ويكشف النقد مساوئهم . أو أصحاب التطلعات الطبقة الرأسمالية والاقطاعية .

« ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب ، ثم - هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطني - كما انه الضمان الذي يحمي قوة الاندفاع الثوري من أن تتجمد في تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف » (١)

ولكن كيف يتم ذلك :

هيهات أن تتمكن المجالس الشعبية من ذلك بطريقة جديدة مادامت للبيروقراطية أروقة ومضاجع ومخابئ في أجهزة الدولة التنفيذية . ومادام بين المسؤولين في الدواوين مقيمون بالتسلط ومتفنونون في التعتيق .

وفي رأي ان الظروف التي حتمت الاشتراكية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها - الجناح الآخر لطائر أحد جناحيه الديمقراطية ، ولابد من الجناحين لينطلق طائر الحرية - في رأي أنه من المستحيل أن يتحقق التطبيق الاشتراكي المنطلق المطلوب بدون اشتراكية الإدارة .

(١) من الميثاق - الباب الخامس .

بدون ديمقراطية الادارة . ان تأكيد سلطة الشعب على الاداة الحكومية لا يأتي الا برفع كابوس البيروقراطية اولا عن القاعدة الشعبية الادارية وتأمينها لتدلى باقتراحاتها فى تطوير الاجهزة وتحسين النظم . وثانيا برفع مستوى صفار الموظفين اقتصاديا وصحيا وثقافيا ومهنيا .

من المستحيل ان يقوم بناء اشتراكى شامل سليم على غير اساس ديمقراطى . ومن المستحيل ان تكتسب اى ادارة طاعة الموظفين واحترامهم واهتمامهم مالم تقم على اساس اخلاقى يكفل الاخاء والمساواة والحرية والقنوة الحسنة والشورى فكلها مزايا الحكم الديمقراطى الاشتراكى - ولم يعد فى الامكان بعد ان انتشرت قيم الميثاق ان تكفل اى ادارة لنفسها ولاء واحتراما حقيقين مهما كان الضغط ومهما كان الارهاب - ولا بد فى النهاية من ان ينكشف الانحراف والجمود والتعقيد والاهمال .
وبعد - هذه خطتنا وهذا هو ميثاقنا .

ان دولة هذا ميثاقنا ، وهذا تاريخها ، وهذا شعبها ، وهذا قائدها ورائدها لابد ان تلوى بيد الحزم قياد الأقدار ، وتطوى بخيل العمل سفوح الزمن وتلأله الى قمة المجد ، لابد ان تستعيد سؤدها الفابر وقد زاده التطور رونقا .

كيف ؟

بالنظميات السياسية والادارية السليمة المتفاعلة ...

وبالعمل الوطنى الشعبى التلقى .

مقومات التنظيم الرشيد : اذا تأملنا تاريخنا لوجدنا ان فترات المجد والخلق والابداع ، والتفوق العربى ، وازدهار الانتاج المادى والعسكرى، تتفق مع عهود توفرت فيها للوطن العربى ولأجهزته السياسية والادارية، عدة عوامل أهمها :

- ١ - التحرر من كل اثر لاي نوع من السيطرة والنفوذ الاجنبى .
- ٢ - توفر الحكم الديمقراطى ، والادارة الاخلاقية الجادة ، وسهرها على حماية الحريات والمصالح الشعبية من سيطرة الفرد واثانية الطبقة .
- ٣ - اختفاء مظاهر الخلاف بين الجماعات التى كانت تتمثل فى الشيع والاحزاب والطبقات .
- ٤ - قيام نظام اقتصادى يكفل العدالة الاجتماعية ، وتذويب الفوارق بين الطبقات سواء « بيت المال أو ما يقوم مقامه من قوائم اشتراكية متطورة » .

٥ - وحدة الصف العربي حول الأهداف الحيوية المشتركة ، واختفاء مظاهر الشعوبية والإقليمية .

٦ - وجود تنظيم سياسى يقظ يباشر أو يراقب تنفيذ هذه الأسس .

أما حينما تسير الأمور على غير ذلك : حينما كان الأجنبى يجد نفرة بين صفوف وحدتنا ، ينفذ منها الى حصوننا يسيطر ويتحكم .. أو حينما كان التنظيم السياسى ، يسمح بانقسام الأمة ، فتدور رياح الحزبية حصاد قواها ، أو حينما كان البيروقراطيون يمتصون عصير الدخل القومى ولا يتركون خزينة الدولة فاكهة جافة ، ويعتصرون حياة الطبقة المنتجة من عمال وفلاحين ومثقفين ، والطبقة المدافعة من جنود بوسائل .. فيسلب بذلك من أرواحهم الشعور بالانتماء للوطن ، وينمى فى كيانهم اللامبالاة .. فتحولهم الى كتل بشرية جامدة خائرة ..

حينئذ كانت تخدم جذوات الفكر ، ويهبط حماس الدفاع ، وتذبل أزهار الفن وتنسكج مركبات الإنتاج ، وتترنح القوى الشعبية ، وتنهار أركان المقاومة ، وتصبح الدولة مرتعا لعناكب الفقر والجهل والمرض ، ومنجما وحظيرة رقيق ملكا للمعتدين الأجانب .

ان العروبة لم تبسط جناحيها على قمة الكرة الأرضية ، ومفترق الطرق العالمية بين الهند والمحيط الأطلسى جزافا .

ان فرسان العرب لم يزلزلا أسوار أوروبا فى الأندلس بقيادة طارق بن زياد مرة . ومن البحر الاسود بعد طى الأناضول بسنابك خيول الأمويين مرة أخرى - بقوة السيف وشجاعة الفؤاد فحسب .

ان سر انتصار العرب على جيوش أوروبا مجتمعة فى الحملة الصليبية لم تكن قيادة صلاح الدين الأيوبي وحدها .

السربل السحر هو وجود تنظيم يقوم على الأسس الرشيدة السابق ابضاحها ، يعمل على تنفيذ الخطة الديمقراطية الاشتراكية التى يرتضيها الشعب العربى ، والتى تتمثل اليوم فى أحكام الميثاق .. يقوم بتأصيلها اليوم تنظيمان أحدهما سياسى - شعبى والآخر ادارى حكومى .

التنظيم السياسى

إذا كانت الفلسفة البراجماتية Brigmatism الواقعية المتطورة قد حددت أسلوبا معيناً من التفكير ، ضربت له مثل الرجل الجالس فى ردهة فندق ينتهز فرص إقبال باقى النزلاء ، على اختلاف آرائهم ومذاهبهم

وفنونهم ، من عزلتهم في عرفهم ، يعامل هذا ويناقش ذاك ليخرج من كل بستان فكر بأجمل أزهاره وأنضج ثماره التي تتناسب مع ذوقه ، وتوافق طبيعته ، وتحقق أغراضه - فإن وضعنا الاستراتيجي في صالة العالم بين أكبر ثلاث قارات ، وفاعلية شعبنا ونشاطه وذكائه وإيجابيته على امتداد التاريخ ، وقدمه وعراقة عناصره الانتروبولوجية ٠٠٠ كل هذا وغير هذا ، جعلنا ذلك الرجل البراجماتي المتحفز الى المعرفة في صالة الفندق العالمي ، فندق الحياة لا يكتفى بعلمه الخاص وتجاربه الشخصية ، وإنما يطلع على تجارب وآراء أجناس العالم المختلفة وخلاصة معارفهم ٠٠ يقبل مذهبهم ، ويتذوق مشايرهم السياسية المتنوعة ، يعرض عن الفاسد منها ، ويقبل على الفاضل بينها ، ويضاهي معاملهم بترائنا ، فإذا به من بحر معارفنا الأزلية قطرة ، ومن شجر علومنا ثمرة ، ومن شمس نظمنا وفضائلنا قيس .

ونحن بين هذا وذاك نقنع من الخبرة بالعبرة ، ومن العبرة بالخبرة ، وهكذا بصقنا الحزبية عملا بقوله تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » .

ودرسنا نظم الحزب الواحد فوجدناها طبقية البروليتاريا ، وجربنا هيئة التحرير والاتحاد القومي ، فكانت مراحل تجريبية لنظام أفضل يقوم على أسس أكمل هي تحالف القوى الشعبية العاملة النظيفة كلها ، في تنظيم سياسي نقي لا مكان فيه لمسخ سياسي أو اقتصادي . ذلك التنظيم هو الاتحاد الاشتراكي العربي . وهو التنظيم الذي يباشر العمل الوطني السياسي ، والقالب الذي تنصب فيه الطاقات الفكرية والشحنات العملية المخلصة المؤمنة بمضاعفة الجهود المتنوعة لصالح الشعب ، يوجهها التنظيم حسب أحكام الحطة . نحو بلوغ الأهداف ، وهو الطريق الرئيسي الذي تلتقي فيه مختلف المواكب الشعبية العاملة المتوثبة على اختلاف فئاتها - بلا تمييز - نحو غاية واحدة ، هي التي حددها الميثاق . والتنظيم السياسي هو ملتقى الكفايات النزيهة والقيادات الواعية والقوى الشعبية الخالصة النقية من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية ، والاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي لبلدنا .

« الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير وتعبر عن ارادتها ، وتوجه العمل الوطني ، وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم ، في ظل مبادئ الميثاق ، وهو الوعاء الذي تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها(١) » .

(١) من مقدمة الاتحاد الاشتراكي العربي .

فهو اتحاد بشري وفكري وتطبيقي ، أساسه كل القوى الشعبية
النظيفة البريئة من أى اثره أو ميول رجعية انتهازية نفعية - هذا الاتحاد
البشري المزود بالوعى العميق والايمان اللامحدود بالقيم السامية النابعة من
واقنا ، الملتف حول مبادئه المتعصب لرسالته المحلية والانسانية الأخلاقية
.. يشكل بمثابة قلعة تحمي ثورتها وميثاقها ...

وأعضاء هذا التنظيم قادة ، ورواد ، وموجهون ، ومراقبون ، ونقاد ،
يمثلون ارادة الشعب وسيادته واحتياجاته ورغباته ، ويتقمصون ميثاق
الأمة ومبادئ الثورة فهم مرايا ذات وجهين : على احدها تنعكس مشاكل
المجتمع بكل تقاطيعها وملامحها وانفعالاتها ، فتبدو واضحة للأجهزة
التنفيذية حتى تعمل على المعاونة الفعالة لحلها ، وعلى الأخرى تنعكس
معايير الميثاق وتفاصيل خطوطه فتصطبغ بها سجاياهم وصور سلوكهم ،
يتعاونون جميعا على قدم المساواة فى دفع عجلة العمل الثورى وتتحاضن
كفأياهم وتتكفل وتراص ، لتحمي مكاسب الثورة ، وتولد مكاسب جديدة
للفرد والدولة والانسانية جمعاء ، وتتسلح فكريا وماديا وعقائديا بما
يقبها تربص الحاقدين .

والمطلوب من الاتحاد الاشتراكي العربى أن يكون صورة مكبرة
لمجلس قيادة الثورة ، وأن تكون المبادئ والملاقات التي تجمع أفرادها
وتنظم نشاطهم هي بنفسها وأصانتها ، التي وحد عبد الناصر عليها
الشعب قبل أن يجسدها مجموعة من المبادئ في ميثاق .. فإذا
التأزر مكان التنافر ، والوئام يبدد الحصام ، وإذا القوة محل الضعف ،
والاقدام يزيح الاحجام ، وتحول الهزيمة الى نصر ، والفرد الى كرم ، والمهانة
الى مهابة .

والمفروض فى كل عضو بهذا التنظيم أن يقتدى برأئده الأول جمال
عبد الناصر ، الذى تبلورت فى كيانه ارادة الشعب وأهدافه من فرط
الغليان ، وتشبعت روحه بآلام الجماهير وآمالهم ، ففجر بحسن التدبير
ودقة التقدير ، تلك الثورة التي أطاحت بأعداء الشعب ، الذين طاموا
حولوا جموعه الحزبية الى فئات متصارعة وعائلات متقاتلة يرون النار
والدم جيلا بعد جيل ، فأعادهم القائد الحكيم الى وحدتهم الطبيعية بالفاء
الأحزاب ، وجمعهم على الخير ، يلتفون حول عقيدة من صميم وجودهم ،
وأطلق الطاقات العمالية من أسار الفقر والبطالة ، وأعتق السيد المواطن
من رق الخبز والخوف الذى كان يتحكم فى صوته السياسى ويحول انسانيته
أمام صندوق الانتخابات الى مجرد ببغاء وديع ، لا يجيد من النطق الا ما
دربه عليه سيده الاقطاعى أو غيره من سادة المال والادارة ، وكل عزائه فى
ارادته المسلوقة ، ترديد المثل الخانع :

« ان كان لك عند الكلب حاجة قول له يا سيد » أو « من أكل مال اليهودى يضرب بسيفه » ان هذين المثلين ليصوران القيمة الحقيقية للمتحمكين فى أقدار الشعب كما كانت تبدو للعامة .

حينما اتحدت الكلمة ، وتحالفت عناصر الشعب النظيفة ، أصبح أعداء الشعب كالجراثيم لا مكان لهم فى المجتمع المعقم : منهم من فر ومنهم من آل الى ضياع ، ومنهم فى مجرى تيار الزحف الشعبى المقدس من رسب فى القاع .

وكان من الطبيعى بعد أن تطهرت الأمة من الحزبية وبددت سحب الغش والحداع والتهريج السياسى - كان طبيعيا أن يقف تحالف الاقطاع والاستعمار والاحتكار والأحزاب مكتنفا مذعورا أمام تحالف قواها الشعبية ، ولا يلبث أن يلقي سلاحه ومسروقاته ويولى الأدبار - وإذا ببريق معدنها التاريخى يتوهج بالثقة والاعجاب فى المجتمع الدولى الكبير الذى عمد الاستعمار الى عزلنا عنه . فتتوطد علاقتنا بدول العالم عامة ، ودول آسيا وأفريقيا خاصة . وإذا بامتنا تشتهر كدولة صاحبة رسالة انسانية ودعوة صدق لحقوق الانسان وحرية تقرير المصير والسلام والحياد الإيجابى والتعايش السلمى ومحاربة الاستعمار بمختلف صوره .

وصار استيراد السلاح ممكنا . فاجتمع لها الى جانب القوة المعنوية سلاح وأصدقاء ، يعتزون بوجودها وسلامتها كرمز للدعوة الانسانية التى كرسست جهودها لها . وكفيصل عدل وصراحة وحكمة فى المشاكل الدولية ، واتضح هذه الحقيقة فى المؤازرة المادية والأدبية التى كان لها أثر فى انتصارنا على جيوش الغدر الثلاثة خلال العدوان الثلاثى .

كانت تجربة كبيرة استغرقت عشر سنوات ، حاولنا فيها تنظيمات سياسية مختلفة لتحل محل الأحزاب ، يزاول فيها الشعب الديمقراطية على أوسع نطاق ، فكانت هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى .

وخرجنا من هذه التجارب السياسية بحقائق أكيدة الفاعلية ، وانماط مضمونة النجاح وقيم تكفل التقدم وتصمم من الزلل والحديعة والخسران، وقواعد ضرورية لا بد منها لضمان سير العمل الوطنى - فى كل المجالات على أسس شعبية صميمة - تضمن الاستقرار والرفاهية فى الداخل ، وسلامة حدودنا من الخارج . وأهمها من الناحية التنظيمية هى الوحدة الوطنية .

هذه الأنماط وهذه القواعد هى روح الميثاق .

وهذا التنظيم الذى يحفظ للعمل الوطنى اتجاهه السلمى نحو الفساد
الزاهر ، هو الاتحاد الاشتراكى العربى ، التنظيم السياسى الذى يؤمن
اتحاد الأمة ومصالح الشعب .

مزايا الاتحاد الاشتراكى : أهم مزايا الاتحاد الاشتراكى أنه يحزم
الشعب كله فى باقة واحدة لا مكان فيها لأغشاب الأحزاب بفرقتها وتعصبها
وصراعها ومساوئها الادارية على الاداة الحكومية مما كان له أبلغ الأثر فى
توسيع دائرة البيروقراطية فان أهداف الشعب وعزة الدولة لا يمكن أن
تتحقق الا فى اطار الوحدة الوطنية بالتعاون والتشاور ومباشرة النقد .
والاتحاد الاشتراكى اذ يعتمد على الانتخاب الحر المباشر فى أوسع مجالاته
وعلى مختلف مستوياته بالكفور والنجوع والأحياء السكنية والمؤسسات
الجماهيرية ، فى المصانع والمدارس والداوين والمؤسسات المالية والتجارية
والمستشفيات ، بالقرى والمدن مراكزها وينادى بها ، ثم بالمحافظات . ان
الاتحاد الاشتراكى بهذا النهج يمثل بحق وبعدل كل القوى المعبرة عن
رأى الشعب المكونة لأغلبيته ، المتدرجة بعملية غريبة تشمل الجمهورية
كلها ، وتصل الى قمته فى حلقات متصلة متماسكة تمتد بالفاعلية من
القاعدة الى القمة وبالعكس ، دون أى حواجز خصوصا وأن التشكيل
السياسى يتيح فرصا أكثر لكل عضو بالقاعدة كى يدلى بالرأى ويبسط
ما يعن له من أنواع المشاكل التى تبدأ أساسا من الوهن الادارى .

ومن ناحية أخرى فان امتداد جذور هذا التنظيم وشعيراته داخل كل
الأحياء السكنية والمؤسسات الجماهيرية لما يجعل الاتحاد الاشتراكى فى
أفضل المواقف الاستراتيجية التى تمكن أعضائه من الرقابة الجادة المباشرة
على كل أجهزة الدولة والادوات الحكومية والمؤسسات والمصانع وتختلف
قطاعات الانتاج والمرافق العامة . ومن هنا كان العبء الأكبر من محاربة
البيروقراطية أمانة فى جيد الاتحاد الاشتراكى مما سوف يفصله بعد .
ومما يدعم أركان هذا التنظيم ويحفظ اتجاهه فى خدمة الجماهير الشعبية
على مبادئ الميثاق أن القانون قد كفلّ للعمال والفلاحين ٥٠% من عضوية
لجانته المختلفة على الأقل ، وكان هذا خير ضمان لسيره الى جانب الشعب
وتجنبه لمواطن الانحراف والزلل فى مزالق الطبقية .

شخصية الفرد العربى فى الاتحاد الاشتراكى : ان الاتحاد الاشتراكى
وقد استمد قواعده من الميثاق لا ينتقص من قيمة الفرد فى المجتمع
الاشتركى ، ويؤمن بأن الانسان العربى الحر هو المصدر الأول لقوة
المجتمع ، والمنبع الاصلى لكل أنواع الانتاج المادى والفكرى ، وأنه عنصر
تميز الكيان له أعق الآثار فى خطط الدولة ومشروعاتها وتاريخها أيضا
بممارسة الديمقراطية السلمية .

ولقد جرت العادة في النظم السياسية الأخرى على أن يقف نشاط الفرد سياسيا عند حد اختيار مرشح عنه ، لا يجوز له سحب الثقة منه قبل انقضاء مدة معينة ، أما عضوية الاتحاد الاشتراكي فقد كفلت للفرد العربي فيما عدا حق الانتخاب والترشيح والحقوق الطبيعية المعروفة ، أن يناقش ما يعن له من موضوعات في منتهى الحرية في اجتماعات الاتحاد ومنظماته التي هو عضو فيها ، وأن يرفع رأيه إلى أي هيئة قيادية مهما كان رأيه مخالفا لقرارات الاتحاد ، وأن يتقدم بالأسئلة والاقتراحات والانتقادات ، وأن يطالب ويشكو ويناقش مختلف المسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، بالرأى الحر مكتوبا أو مسوعا .

واشتراكيتنا في هذا تخالف الاشتراكيات التقليدية والغربية ، التي دفعتها عقدة الرأسمالية إلى التطرف الذي جعلها تنتشل الفرد من عبودية رأس المال لتضييعه في غمار المجتمع . . في دوامة الطبقة الاجتماعية . . في طيات الطبقة العمالية . وأهدرت آدمية الفرد ، واعتبرته مجرد آلة تخدم النظام الاشتراكي وتدعمه دون أدنى حق في حرية مزاوله الديمقراطية السليمة فضلا عن حرمانه من أي قدر معقول من التملك المتوازن القنوع الذي لا يؤدي إلى ابتلاع أو احتكار أو استغلال .

والاشتراكية الماركسية في روسيا أوضح مثال لذلك . فقد أنكرت بعد حق الملكية والقداسة الدينية والعواطف الأدبية ، أنكرت تقدير المشكلات الفردية الخاصة والآراء الشخصية والانتقادات ، وجعلت طبقة البروليتاريا وحدة أولية جديدة بالمعاملة دون أن تلقى بالا إلى الأفراد المكونين لها . . تلك العناصر الأدمية الحية ذات الأحاسيس الإنسانية التي تؤثر على سلوكهم ، وتقدهم الإيمان تدريجيا بمذهب سياسي يلقي كيانهم الذاتي ويفعل وجودهم الخاص ويعطي المجتمع دون الفرد كل عنايته . . وفي هذه النقطة يتقابل النظام الماركسي مع الرأسمالية في اجحافها بحقوق الغالبية العظمى من الأفراد المكونين للمجتمع ، وينتفي الغرض من النظام الاشتراكي الذي هو رفاهية الفرد وازدهار شخصيته ، فكل النظامين الرأسمالي والاشتراكي الماركسي قد وصلا بالفرد إلى العلم : الأول جعل جهده سلعة في الانتاج الصناعي ودابة في الانتاج الزراعي . والثاني عامله معاملة قطعة غيار صغيرة القدر والقيمة في آلة هائلة هي المجتمع .

وما ضرنا لو استعرضنا - في هذا المجال - شخصية الفرد في أنظمة مختلفة لنعرف إلى أي مدى يتمتع الإنسان العربي بمظاهر اقرار الذات وأوفر قدر من الحريات في مجتمعنا ؟

فنرى كيف أن المواطن « الأثيني » القديم قد مارس حقا سياسيا ممتازا باستثناء طبقة العبيد والأجانب ، إذ حرم كلاهما من حق الحكم أو ابتداء الرأي ، خاصة وأن طبقة العبيد كانت تعتبر أدوات الانتاج لا ارادة لها ولا مواطنة .

ولعل « الأبيقوريين والرواقيين » عند الاغريق هم أول من نادوا بأن غرض المجتمع وهدف البشرية هو تحقيق سعادة الفرد ، ولكنهم نادوا أيضا بالسلبية وتجنب العمل السياسى التماسا للراحة والسعادة الشخصية .

وفيما عدا ذلك فإن الفرد في الحضارات القديمة كان مغمورا في جنسه ليحس لشخصيته الفردية أى معالم تذكر ، وكان الطابع المميز للمدنيات القديمة - خاصة في الهند والصين - هو عدم تقييد سلطات الحاكم بأى اتجاهات شعبية ، وذوبان الفرد في بحر الجماعة ، واختفاء حقوقه الفرقة في أعماقها .

ولا نزاع في أن « المسيحية » خففت من غلواء استعباد الجماعة للفرد والتهم الحاكم المطلق لكل حقوق واستقلالات الأفراد بأرائهم خاصة فيما يتعلق بحرية العقيدة . فالمسيحية قامت أصلا على عتق العبيد ودعت الى حرية العقيدة ونجحت في تصديق الكيان « الجماعى » الى حد ما . وألقت في أرض أوروبا بذرة الحقوق الانسانية للفرد .

وفي عصر النهضة تعهد أنصار « نظرية العقد الاجتماعى » هذه البذرة بالرعاية . . . مجدوا الفرد ، وقدموا حرياته ، وأكدوا وجوده السابق للجماعة وبرهنوا على أن الجماعة لم تقم أصلا الا من أجل خدمة الفرد ، ووصلوا بذلك الى أن سعادة الفرد هي الغاية للدولة والمجتمع ، ونادوا بأن الفشل كل الفشل لدولة لا تكفل للفرد مصالحه ، ولا توفر له احتياجاته ، ولا تمنحه أكبر قدر من اقرار الذات السياسية .

وفي نفس القضية - قضية الكيان الذاتى للفرد قبل المجتمع سساهم « جروتس » أستاذ مدرسة القانون الطبيعى الحديثة في القرن السابع عشر ، فدفع بأن القانون الطبيعى هو الذى أسس الدولة بناء على ارادة الافراد ، ومن أجل ضمان حرياتهم الانسانية الفطرية ، فلا يجوز اذن أن يحرموا من توجيه دفة الحكم . وبالتالي لا يجوز لأى حكومة أن تنتقص من حقوق الفرد أو يستغل موظفوها سلطات الوظيفة العامة . ومن الواضح أن جروتس قد استمد فكرته من الرواقيين ومن شيشرون الرومانى .

ولقد شرح شيشرون فكرة القانون الطبيعى على أنها قواعد أخلاقية نابعة من عقل الانسان وهي أسمى من القانون الوضعى وأعم . فالقانون

الطبيعي أصل القانون الوضعي وأبقى منه وأخلد على مر العصور • تنفير القوانين الوضعية وتتعديل أما هو فخالده الى الأبد بنفس المعايير الأخلاقية • والشعب على هذا الأساس مصدر القوانين ومؤسس الدولة • وبالتسالي لا تكون السلطة حقيقية وفاضلة الا اذا استندت الى الشعب وعملت على تحقيق مصالح الأفراد وحماية حرياتهم • وهذا ما لا يتم طبعاً الا بأجهزة ادارية تلتزم بهذا المفهوم •

وفي هذا الصدد لا يمكن أن نغفل اثر « سينيكا » فيلسوف الرومان الذي رفع عقيرته منادياً بسيادة المواطن مطالباً برفع مستواه السياسي ، باكيا على ما سماه « بالعصر الذهبي » الذي كان يحكم الناس فيه أرجحهم عقلاً وأوسعهم حكمة ، بمقتضى القانون الطبيعي العادل المبني على المساواة • والذي يهمننا من فلسفة « سينيكا » وحكمته أنه أكد أن الفساد لم يندب في المجتمع الا عند ما تحول الحكام العقلاء العدول الى الاستبداد والجشع والتملك مما جعل الصراع والتكالب على الملكية يتفشى ويزداد خطره حتى التهمت هذه الظاهرة حريات الأفراد ومصالح غالبيتهم • وهذه الحالة من الفوضى هي التي أوجبت ايجاد القوانين الوضعية الملزمة لجميع الأفراد ، حتى يعود الاعتدال والتوازن في المجتمع •

وتمخض القرن الثامن عشر عن « آدم سميث » الانجليزي فاعتنق فكرة الفيزيوقراط وتبعه نفر من المفكرين الفرنسيين • وتطرفوا بالقانون الطبيعي وانحرفوا به الى الناحية الاقتصادية الفردية تدفعهم مادية الغرب • وأدى بهم قصر النظر الى التركيز على المطالبة بالحرية الاقتصادية الفردية دون أدنى تدخل من الحكومة بأى رقابة أو توجيه أو تنسيق أو تحديد • ورفعوا شعارهم المشهور « **دعه يعمل ، دعه يمر** » • وكان هذا يعنى فتحاً لبوابات الاقطاع والرأسمالية المستغلة المحتكرة ، ويعنى أيضاً التمهيد لسيطرة رأس المال على الحكم دون أن يكون للحكومة أى حق فى سلطة اقتصادية تضمن بها حق غالبية الشعب ، أو أى حيلة فى ايجاد التوازن وتوفير الفرص المتكافئة بين الأفراد • وسميت هذه الفكرة « **المذهب الفردي الحر** » • ولم تكن فى الواقع الا ترخيصاً لرأس المال بأن يتضخم على حساب افلاس الثروات العادية والصغيرة ، وعلى حساب شقاء العمال وظلم العامة واستمراء دهمهم • وفى ثنائيا تطبيق هذا المبدأ ألقى بالتدرج الكيان الفردي للذات الانسانية الذى قام هذا المبدأ لاقرارها : فوصل فى النهاية الى العكس تماماً • • وصل الى تركيز السلطة والارادة والحرية فى أيدي حفنة من الرأسماليين الذين استأثروا بالسيطرة السياسية على الحكم ، وتلاشت امامهم حرية الشعب وحقوقه الطبيعية ، وأصبحت هذه الحقوق مجرد أسطورة أو حلم ، ليس لها ظل فى عالم

الحقيقة الا حكم حفنة من الأقوياء الأثرياء للملايين الضعفاء الفقراء ، حكما
دكتاتوريا لا أثر فيه للديمقراطية .

واعتقد أنه من تكرار القول أن نعيد شرح كيف أن الانسان العربي
قد أحبط باحترام المجتمع ورعايته ، وتمتع بحقوق طبيعية وافرة لم يتمتع
بها مواطن غيره ، فقد كفلت له مبادئ الاسلام من بروز الشخصية
الفردية الحرة ومن مقومات الكيان الذاتي ومن رعاية المجتمع ما يحفظ عليه
انسانيته واستقلاله . وكذلك المسيحية : اعتبرت الانسان صاحب رسالة
ومسئولية بالنسبة لنفسه ولغيره . غير أن الاسلام أكد ان اصلاح الفرد
هو بداية الطريق الى اصلاح المجتمع وانه لا صلاح لمجتمع الا عن طريق
الفرد الصالح الذى تتوفر له امكانيات الرأى الحر الناضج وضماناته حتى
يستطيع أن يامر بالمعروف وينهى عن المنكر .

تلك الحرية هي العمود الفقرى لنظام الاتحاد الاشتراكي العربي .
فهو اتحاد فكري عقائدى يؤمن بالديمقراطية ويمارسها ، ويدعم الاشتراكية
ويراقب تطبيقها ، ويحرس مبادئ الثورة الستة ويندفع بها نحو أهدافها،
ويحمي مكاسب الشعب ويعمل على تنميتها ، يقاوم السلبية والبيروقراطية
والانحراف .

وسبيل الاتحاد الاشتراكي الى ذلك هو مزاولة الديمقراطية السليمة :
ديمقراطية كل الشعب التى ترمى الى أن تزيل التناقض بين الشعب وبين
الحكومة حتى تحولها الى أداة شعبية وممارسة النقد والنقد الذاتى الشجاع
التي تمنح العمل الوطنى فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها مع الأهداف
الكبيرة للعمل . وفى هذا النحو أوصى الميثاق بحماية حرية النقد حماية
للعمل الوطنى وتوسيعا لقاعدته (ان ممارسة الحرية على هذا النحو
ليست لازمة فقط لحماية العمل الوطنى ولكنها لازمة لتوسيع قاعدته وتوفير
الضمان للذين يتصلون له) .

وعلى هذا فالحرية التى يتمتع بها عضو الاتحاد الاشتراكي العربي ،
حرية ارتقت الى درجة الالتزام بالادلاء بالرأى ، ومراقبة مجريات الأمور
ونقدها ، وإبراز المشاكل واقتراح أوفق الحلول لها . وعلى هذا الأساس
لا بد أن يقوم التنظيم السياسى بتدريب الأعضاء وتربيتهم سياسيا وعقائديا
واداريا .

ومن هنا فإن الأمل كبير فى أن تتولى تلك السلطة الشعبية الهائلة
أمر القضاء على البيروقراطية بما أوجبه عليها قانون الاتحاد بمبادئه
الخامسة والتاسعة من مزاولة النقد ومقاومة السلبية وإبداء الرأى فى
مناقشات حرة والاستجواب والاقتراح والشكوى وتوجيه الجماهير سياسيا

للمعمل الاشتراكي ، وتعريفهم بالحقوق والواجبات ، ومحاربة البيروقراطية وحث الأعضاء ، وملاحظة تنفيذهم لمبادئ الميثاق وسياسة الاتحاد الاشتراكي العربي وفقا لما تتطلبه حاجة الجماهير وحقوقهم في مجالات الخدمة العامة .

ان مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أمكنه أن يغير وجه التاريخ لا في مصر وحدها ، ولا في الأمة العربية فحسب ، ولكن في العالم بأسره ، ولم يكن يتكون الا من بضعة عشر ثائرا ، ومن ورائهم الشعب . فكان خليقا بالعشرين ثائرا الذين يشكلون لجنة المؤسسة الجماهيرية في كل جهاز ، وفي الوحدات الأساسية ، أن يغيروا وجه الادارة باستئصال شائفة البيروقراطية . فهم رواد الطليعة الاشتراكية المسئولة عن توجيه العمل الوطني والرقابة على سيره في خطه السليم في ظل مبادئ الميثاق . وهم اذ يجتمعون سياسيا مع غيرهم في مراكزهم الرسمية بالادارة ، يجب أن يفهموا ان وضعهم الاشتراكي يجردهم من أزياء المراكز والمناصب ، ويذيب مقتضيات الفوارق . فلا سيادة الا لقيم الميثاق ، ولا تبعية الا للحق ، لا خوف ولا أرهاق ، معنى هذا أن يؤمن كل عضو اشتراكي بأن الاتحاد الاشتراكي - وهو من بين أفسراده - ليس الا كما قال الرئيس جمال : (تحويل الشعب كله الى مجلس قيادة ثورة يمارس الديمقراطية السليمة) فكل لجنة بهذا تكون مجلس قيادة ثورة محلية تعمل على هز الجهاز الاداري الذي تعيش فيه ، تعمل على تحسين توزيع القوى البشرية ، وتنتهي مظاهر المحاباة والتمييز والاثرة والاضطهاد والحرمان ، تلك المعوقات والحواجز التي تحول دون رفع امكانيات التقدم الثوري لصالح الجماهير ، وتقضي على الرواسب الادارية والمخلفات الروتينية التي لا تتناسب مع مجتمع الكفاية والعدل الذي يعمل كل من الشعب والدولة على توسيع أبعاده .

الوقاية من الانحراف السياسي :

ان الحرص على سلامة بناء التنظيم السياسي ، والحذر من أن يتطرق الانحراف الى بعض أفراده ، يدعونا الى البحث عن اجراء وقائي . ذلك أن انحراف بعض ممثلي الجماعات في المجالس المنتخبة أمر شائع . وكثيرا ما طالعنا به المجالس القروية والبلدية والبرلمانية وغيرها . قبل الثورة . وحتى مجالس ادارات الجمعيات والروابط والنقابات العمالية ، لم تسلم ممن تحولوا بعد الفوز - بفعل الأنانية - من جانب الناخبين الى جانب أصحاب المصلحة المضادة لحقوقهم .

لهذا فإن قانون الاتحاد الاشتراكي العربي بعد أن فصل الأهداف والتنظيمات والحقوق والواجبات ، عين في المادة ١٥ الخطوط العريضة لموضوعات الانحراف ، ثم حدد في المادة ١٦ العقوبات التي تحيق عن تثبت ادايته ، وتتراوح بين التنبيه والفصل من العضوية العامة .

ولكى يكون القانون قوة ضابطة كافة ذات فاعلية ، لابد من تحقيق قدر كبير من سلطة الوصاية الادارية تمارسها اللجان تنازليا على اللجان التي تليها في التدرج الهرمي . ولا بد أن يتخلى القائمون بسلطة الوصاية عن الأسلوب المكتبي ، وأن يلتزموا الأسلوب الميداني المتحرك النشط ، بمعنى ألا يكتفوا بمجرد الاطلاع على صور جداول الأعمال ورؤوس الموضوعات والقرارات التي تصدرها اللجان . وانما عليهم أن يقوموا دوريا وباستمرار وفجائيا ، بزيارة الوحدات والاشتراك في جلساتها ، والاطلاع على مضابط الجلسات الحرفي حتى يستطيعوا مزاولة سلطة التوجيه والارشاد عن علم ودراية بطبيعة المشكلات المحلية التي تختلف وتتفاوت درجة شدتها ونوعيتها من وحدة الى أخرى .

ان تحقيق الوصاية الادارية يؤدي الى حماية تصرفات الأشخاص اللامركزية في مختلف المستويات من الجمود والجمودية والسلبية والافتئات وتجاوز الحدود (١) ثم هي في مجال وحدات القطاع العام تحقق فوائد سياسية وقانونية وادارية ومالية للدولة : فهي سياسيا تؤدي الى ربط حلقات التشكيل السياسي في سلسلة متماسكة متواصلة متداخلة فتتخفى المسافات البينية العازلة فيما بينها وتيسر للتيارات القاعدية أن تسري من القمة الى القاعدة بسرعة ووضوح . وقانونيا تؤدي الى احترام القانون وتنفيذه دون تفريط أو افراط ، واداريا تدفع الى مداومة عقد الجلسات بصفة دورية دون جمود ، وتنفيذ القرارات في اطار من حسن الأداء والايان بمبادئ الميثاق . أما الفوائد المالية فتتلخص في أن ممارسة الرقابة الجادة بلا مجاملة ستؤدي آخر الأمر الى تشجيع عمليات النقل التي تسفر عن وفورات خيالية في ميزانيات بعض الوزارات والمصالح والمؤسسات تكفي لتمويل أكثر من مشروع ينتظر دوره في خطة التنمية (٢) .

(١) نظم الإدارة المحلية - دكتور حشيش .

(٢) راجع التربية المقائدية - الفصل الخامس من هذا الكتاب .

الفصل الخامس
المبادئ الإدارية
للأجهزة الحكومية

تمهيد :

ان نشاط الدولة التنفيذي ينصب في عدد من الأجهزة الادارية الكبرى، يقل عددها أو يزداد تبعاً لخطتها الاقتصادية ، وكل من هذه الأجهزة الكبرى يمثل قطاعاً ضخماً من قطاعات العمل الوطني . وتختص كل هيئة بالأعمال التي من فصيلة واحدة ، تقسمها الوزارات على مصالحها وفروعها واداراتها وأقسامها ، فترى هيئة منها تصون الأمن العام وتحافظ على الممتلكات والأموال والأرواح ، وأخرى تتولى القصاص والقضاء بين الناس بالعدل ، وغيرها تتكفل بالزود عن حدود الوطن وتحمي الأرض وما عليها من العدوان الخارجي ، ورابعة تنظم علاقاتنا الخارجية مع دول العالم. وخامسة توفر الماء اللازم لرى الأرض وتصرف ما يفيض منها ، وسادسة تتحمل مسؤولية تعليم النشء وتربيته ، وسابعة تهتم بشعاع الثقافة وإرشاد الشعب ، وثامنة تشرف على التجارة الداخلية والخارجية، وتاسعة تدبر المواد التموينية اللازمة لاشباع المواطنين وتنظم أسعار السلع ، وعاشرة تعمل من أجل وقاية الأبدان من الأمراض وعلاجها وغيرها تتولى تنظيم حركة النقد والعملة . . . الخ .

وكلها تعتمد في أعمالها على دعائم قانونية توجيهية ، ولوائح تنظيمية ، وقوى بشرية وأرصدة مالية ، بالإضافة الى المباني والآلات والأمتعة والأدوات .

يسرى هذا على كل الدول بفرق واحد وهو أن الدولة الاشتراكية يدخل في نطاق أعمالها الاشراف على مؤسسات الانتاج المنظور ، ومهما اختلفت اختصاصات هذه الأجهزة فالمفروض ان تسير أعمال كل قطاعاتها في خطوط متوازية ، في وقت واحد ، نحو اتجاه واحد ، هو تحقيق الخير العام لمجموع المواطنين . والجدير بالذكر أن الاداة الحكومية في الدول التي تعتنق المذهب الفردي . . . يتضائل نشاطها وحجمها أيضاً . أما حيث يطبق النظام الاشتراكي فان مسئولية الحكومة حيال الشعب تتسع . فتتسع تبعاً لذلك دائرة الاداة الحكومية ، وتزداد أعمالها حتى تشمل كل مظاهر العمل تقريباً ويتضخم عدد العاملين بها ، كما أنه يلاحظ أن التطبيق الاشتراكي يحول غالبية المؤسسات الكبرى الى مرافق عامة تتحول الى النفع العام ، وينتفي منها الانتفاع الخاص ونتيجة لذلك تدخل تحت طائلة الاشراف والرقابة الشعبية في مجتمعنا .

اهداف المرافق العامة ومبادئها :

وتتميز المرافق العامة بأن الهدف منها هو خدمة الشعب بأشباع احتياجاته المشتركة المادية والفكرية والتنظيمية والصحية وغيرها . كما أنها لا تعمل لمنفعة الحكومة أو موظفيها بوصفهم موظفين ، وإنما لمنفعة الشعب ومن بينهم الموظفون كأفراد من الشعب . وعلى سبيل المثال فإن وزارة كوزارة الصحة أو الري ، لا يقصد من انشائها تشغيل الأطباء والمهندسين ومنحهم المرتبات الأصلية والاضافية والبدايات المتنوعة ولكن القصد الأصلي هو وقاية الشعب وعلاجه من الأمراض وتوفير أكبر قدر ممكن من الماء لرى الأراضى والتوسع فى اصلاح البور وتعمير الصحارى وما الى ذلك من أعمال تعود على الشعب بالرخاء . وتنضج المرافق والأجهزة الحكومية الى ثلاثة مبادئ :

- ١ - انتظام سير العمل ، واطراد تقدمه لتحقيق الكفاية الانتاجية .
- ٢ - تطبيقه لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص فيما يؤديه من خدمات شعبية وفى معاملة الموظفين دون تحيز أو تمييز أو تفضيل .
- ٣ - مرونة النظم المعمول بها فى الجهاز وسرعة استجابتها للتطور مع مقتضيات التغيير والتعديل حسب تغيير الظروف السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية بالدولة .

١ - الانتظام والتقدم :

وضمان الانتظام والتقدم يقتضى الدقة فى تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل والاهتمام بتوزيع القوى البشرية توزيعاً سليماً ، ورفع المستوى الثقافى والعلمى والفنى والمهنى بين فئات الموظفين ، ورفع مستاهم المعيشى والصحى والنفسى ، وشغل أوقات فراغهم بطرق ايجابية بناءة ، والقضاء على كل أسباب سيطرة الروتين وانخفاض مستوى المهارة الادارية والكفاية الانتاجية ، وتخفيف حدة الشعور الطبقي بين درجات السلم الادارى ، ومعالجة مشاكل السكن والمواصلات فى محيط الموظفين وإزالة أسباب شكاياتهم عامة .

٢ - المساواة وتكافؤ الفرص :

أما مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص فنوشقين : أحدهما يتعلق بمعاملة الجمهور على أساس من التزام الموظف ، والآخر يتعلق بالمساواة بين الموظفين أنفسهم وتذويب الفوارق المختلفة بين مستوياتهم .

٣ - مرونة التنظيم :

وتغيير اللوائح الحكومية القائمة ، أمر ضرورى ، بل شرط أساسى

- لا مكان مسيطرة أعمال أجهزتها للتقدم الثوري الجديد فى كل المجالات .
- وسنعالج كلا من هذه العناصر بشئ من التفصيل .

انتظام الادارة وتقديمها

المقصود بهذا المبدأ هو الحرص على سير العمل بدون توقف حتى لا يترتب على ذلك تعطيل مصالح الجمهور وارتباك أمورهم ، وتعريض أمنهم أو صحتهم أو أى من مستلزمات حياتهم لخطر الفوضى ، فينهال ركن من أهم أركان ضرورة وجود المرفق .

الانتظام :

ولقد أرسيت لذلك مبادئ قانونية تفصيلية تنظم التعيين والاستقالة، وتحرم الاضراب ، الى غير ذلك من ضمانات استمرار العمل ، وعدم تركه، أو الامتناع عن أدائه ، سواء أكان ذلك بقصد عرقلته وتعريض مصالح الشعب للخطر أم كان بشئ قصد ، وسواء أكان بأسلوب صريح واضح أم بأسلوب لولبى خفى .

ومن أجل ذلك توضع النصوص الادارية التى تنظم الاجازات المرضية والعرضية والاعتيادية وغيرها ، والتى تحدد مواعيد الحضور والانصراف ، أو تحدد قوالب الاستئذان للتغيب الطارىء للأسباب المختلفة كالاجازات الدراسية مثلا .

ولكن من المؤسف حقا ، أن هذه النصوص تلى تحت ثقل المراكز والمناصب كلما تدرجت تصاعديا ، وأن نصابها لا تكون حادة أو قاطعة الا اذا صادفت رقاب المخالفين من صفار الموظفين والعمال أصدقاء المسؤولية التقليديين الذين تحط رجالها عندهم كلما تقاذفها الكبار ولم تعد لها مستقرا ولا مقاما ، كذلك نصوص التخلخل الادارى المؤقت أو الدائم كالنقل والفصل ، ينعدم أثرهما تدريجيا كلما صعدنا بالبصر على السلم الادارى ، حتى تختفى أغلب مظاهرها الجزائية بين الطبقات التكنوقراطية وبين الدائرين فى أفلاكهم من الامعات والأتباع ، الأمر الذى يقتضى وضع أسس دقيقة للنقل والفصل والجزاء ، بحيث لا تصبح نعمة للامعات ونقمة على دعاة الإصلاح فى يد الرؤساء .

وهذا المظهر البيروقراطى يهدم أول ضابط من ضوابط الادارة الحكومية فى محيط القدوة ، مما يدفع الصفوف الخلفية الى التفتن فى التعاليل بطرق جهنمية على القوانين واللوائح المنظمة للاجازات والحضور والانصراف

وتنفيذ النقل سواء بطرق شعورية أو لا شعورية ولقد قرر العلامة وتارد
أن قانون التقليد والمحاكاة يشع أصلا من الأرقى والأكبر والأقوى ، بمعنى
أن الأدنى يقلد الأعلى ، والأصغر يقتدى بالأكبر ، والأضعف يحاكي
الأقوى (١) .

وهذه الحقيقة تدفعنا في هذا المجال الى مواجهة هذه الحالة من
البيروقراطية بالقنوة الصالحة ، القنوة الاشتراكية الديمقراطية الأخلاقية
التي تؤم أفواج العاملين في انتظام .

ولا تقتصر مظاهر البيروقراطية من ناحية انقطاع الموظف عن عمله ،
على أنواع التخلف عن العمل وإهمال قواعد المواظبة ، ولكن هناك ما هو
أكثر وأضل سبيلا . فكمثرا ما تقع تحت سمعنا وبصرنا صور من
التأخير بانتهال أسباب ملفقة للانتداب الى أقاليم النزهة والاستجمام
الموسمى كالمصايف ، أو حيث تقضى مصالح أصحاب النفوذ والأجرام التي
تسير في فلهم ، ومن هذه الأحوال ما لا يقف مداه الى حد عواصم المحافظات
بل يتعداها الى خارج الجمهورية كالسودان وغيرها من الأقطار العربية .
وغنى عن البيان ما يستتبع ذلك من نفقات السفر ، وبدلات اضافية متعددة ،
ومضاعفة في المرتبات تتحملها خزينة الدولة ، وفي نهاية الأمر يتحملها
الشعب ، ومن هذه الصور أيضا الأجازات الدراسية ، والرحلات
التفتيشية ، والتي لا تعدم التبرير بأنها لصالح العمل أو حاجته ، والعمل
براء من دوافعها ، وما هي في الحقيقة الا وسيلة لمصلحة ذاتية أهمها
الحصول على بدلات التمثيل والسفر والتفتيش والمناسخ والاغتراب
وغیرها .

عوامل استثمار تقدم العمل :

أما الشق الثاني وهو توفر عناصر اطراد تقدم العمل ، فهذا يستوجب
أمورا رئيسية يستحيل تحقيق الكفاية الانتاجية بدونها :

١ - « وضع كل عامل في العمل الذي يتناسب مع كفايته واستعداده
و مع ما حصل عليه من علم وتدريب ، وما تيسر له من خبرة لأننا في
حاجة الى كل عقل يفكر ، وإلى كل يد تعمل ، في حاجة الى أن يفكر كل
عقل في ميدانه الطبيعي وأن تعمل كل يد في حقلها الطبيعي (٢) » .

(١) فلسفة العلاقات الاجتماعية - دكتور حسن شحاته سمعان -

(٢) من تقرير الميثاق .

فمن البيروقراطية أن يوضع المهنيون المتخصصون كالمهندسين والأطباء والقضاة والأخصائيين الاجتماعيين مثلا في الأعمال الادارية المكتبية كما هو متبع في الأوراق العليا بالوزارات . ومن صور الاخلال بهذا المبدأ أن يوضع في منصب وكيل وزارة مساعد للشئون المالية والادارية : قاض في وزارة العدل أو مهندس في وزارة الأشغال أو طبيب في وزارة الصحة . . وهكذا . وكان خريجي التجارة من المحاسبين الخبراء لا يصلحون لهذا العمل . ان هذا تقليد لا يساير روح العصر ، ولم يتبع فيما مضى الا لضمان سير المصالح الادارية والمالية للطبقة التكنوقراطية بكل وزارة . باعتبار أن الوزارات قسمة بين مختلف الطبقات المهنية المختلفة ، تسود كلا منها وزارة ، وتستأثر بخيراتها . ان المقصود من شغل هذه الوظيفة بواحد من الطبقة الفنية السائدة في الوزارة وعدم تركها لأخصائي في الشئون المالية والادارية ، يعنى أيضا الخوف على سرعة تحقيق التطلعات والمكاسب غير المشروعة من أن يحدها أو يمنعها موظف من غير هذه الطبقة . ومثل هذا يقال عن مديري المكاتب والسكرتاريين وغيرهم ممن يفتقر الحقل الفني الى خدماتهم ، بينما هم يقومون بأعمال مكتبية وفي نفس الوقت يسدون الطريق أمام طابور طويل من الاداريين والكتابيين دون التطلع والترقى الى هذه المراكز اللامعة ، وهذا بالطبع يسحب من كيانهم حوافز التفانى والنشاط والحماس طالما فرصهم محدودة وضيئلة القدر .

ان ضعف التخصص وتقسيم العمل هو أبرز سمات الاداة الحكومية وأوضح عيوب بنائها الادارى .

ونظرة مقارنة للجدولين التاليين تبرز على مدى صحة هذا القول .

البناء الإداري بأحدى الوزارات

العدد	الفئة	العدد	الفئة
٥٩٩	كتابيون	٥٤٦	لا مؤهلات
٣١٤	خدمات	٢٠٣	ثانوى مختلف
١٧٤	فنيون (مهندسون)	١٦٦	ابتدائي
٥٠	صناع	١٥٣	فنى عالى
٣٨	اداريون	٦٣	صناعى عالى
٢١	رسامون	٥١	اعدادى
٢٠	سائقون	٢٠	تجارى عالى
١٥	طباعون	١٨	قانونى عالى
١٢	قانونيون	١١	كلية الآداب
٥	خطاطون	٦	خدمة اجتماعية
٣	مترجمون	٥	تحسين الخطوط
٢	مجلد	٥	معهد المعلمين
٢	حراسة	٣	فنون جميلة
١	مهندس زراعى	٣	تجويد قرآن
١	مرتب خرائط	٢	زراعة عليا
١٢٥٧	المجموع	١	كلية اللغة العربية
		١	دبلوم لاسلكى
		١	فن التمريض
		١٢٥٧	المجموع

شكل (٢)
الحالة الوظيفية

شكل (١)
الحالة الثقافية

هذان الجدولان يبينان الحالتين الثقافية والوظيفية بدوان عام احدى الوزارات والرئاسة العامة لمصالحها المختلفة ، نسوقها مثلا من امثلة ضعف التخصص وتقسيم العمل ومن المهم أن نعرف طبيعة عملها فهي وزارة هندسية .

حقا ان الحاجز الفاصل بين المهندسين من خريجي كلية الهندسة ، وزملائهم من خريجي الفنون والصنائع ، والهندسة التطبيقية العليا ،

ومن في درجتها ، هذا الحاجز من الانخفاض بدرجة يمكن معها تخطيته بسهولة ، خصوصا في ميدان الميكانيكا والكهرباء باعتبار أن الحقل واحد ، والدراسات متقاربة ، من حيث المواد العلمية أو المدد الدراسية . انه حقل هندسي واحد أو متشابه . ولكن الأمر يختلف تماما بالنسبة للاعراض الشاذة الآتية :

١١ () تشغيل خريجي المعاهد الصناعية العالية او الثانوية والاعدادية الصناعية في أعمال مكتبية ، بينما مكانهم الطبيعي في الورشة أو المصنع ، أو في مكاتب الرسم اذا تعذر تعيين المتخصصين في الرسم الهندسي .

(ب) تشغيل خريجي كلية الآداب في أعمال كتابية بالمستخدمين والحسابات وغيرها بينما يمكن الاستفادة من محصولهم العلمي واستعداداتهم الطبيعية في ادارات مناسبة ، كالثقافة العامة والترجمة . وغيرها . وواضح من الجدول رقم (١) ان بهذه الوزارة ١١ فردا يمكن الاستفادة منهم في تخفيف أزمة المعلمين بوزارة التربية والتعليم ، ومثل هذا يقال بالنسبة لخريجي معهد المعلمين الأربعة ، وخريج كلية اللغة العربية .

(ج) وبنفس الطريقة يوجد ١٨ من خريجي كلية الحقوق ، لا يعمل منهم في ادارات الشؤون القانونية كمحققين سوى ١٢ وتبعثر الستة الباقون في غير اختصاصهم ، ومثلهم ٦ أخصائيين اجتماعيين بالمؤهل ولكنهم كتبة بالفعل ، ومهندس زراعي من بين اثنين لا عمل زراعي له ، وملاحظ مباني يحمل ابتدائية المعهد الديني ، ودبلوم لاسلكي يعمل كاتباً وسامياً يحمل شهادة فن التمريض ، وثلاثة يحملون دبلوم تجويد القرآن مكانهم الطبيعي في المساجد .

(د) ومن الملاحظ أن عدد الفنيين يبلغ ١٧٤ مهندسا ، وكما قلنا فان معظمهم يقوم بأعمال ادارية بحتة ، كادارة المكاتب الكبرى وسكرتارياتها ، وقد يكون الأمر مستساغا بالنسبة لمن تجمع أعمالهم بين الادارة والفن كمديرى المكاتب القيادية الفنية العليا والخاصة بالبحوث من درجة وكيل وزارة مساعد فما فوق بشرط أن تكون الأعمال الفنية من بين أعمالهم . أما أن يجند هذا القدر الضخم من الخبرة الفنية فى المكاتب - فهذا من بين أسباب العجز الذى تعانيه الدولة فى القطاع الهندسى ، وما يعبر عنه بسوء تخطيط القوى البشرية . وفى ذلك قال السيد المهندس « عبد الحميد العبد » مقرر اللجنتين الدائميتين للأفراد الفنيين والعاملين ، فى المؤتمر الاقليمى لتخطيط القوى البشرية الذى

انعقد بالقاهرة فى ٢١ مارس عام ١٩٦٣ : « ان اهم عناصر الانتاج هم الافراد ، وان رعاية النولة (١) خلال مرحلة التطور يجب ان تتجه اولاً الى حل مشاكل القوى العاملة ، وخاصة الفئات التى تعاني منها البسلاد نقصاً . . . ان ما تقاسيه المشروعات الصناعية والإنشائية من نقص فى المهندسين ، انما يرجع فى الغالب الى عدم الاستفادة بالكثير منهم فيما دربوا عليه » .

وما يقال عن طائفة المهندسين فى هذا القطاع يقال عن باقى الطوائف المهنية فى القطاعات الأخرى .

(هـ) ويلاحظ أيضاً فى الجدول رقم (٢) أن عدد العاملين فى الخدمات من سعاة وفراشين ورؤسائهم ، يبلغ ٢١٪ من التكوين الإدارى اجمالاً ويبلغ فى احدى المصالح ٢٤٪ فإذا ما تفرعنا الى بعض المكاتب وجدنا انها تصل الى نسبة ٣ : ١ فى بعض المكاتب الكبرى رغم خفة ضغط العمل او انعدامه تقريباً ، بينما على تقيض ذلك فى الإدارات الصغيرة ، أى فى قاعدة السلم الإدارى ، ففى ادارة المحفوظات او الحسابات حيث تشد الحاجة الى الخدمات تبلغ النسبة غالباً ١ : ١٥ وهكذا نجد أنه بالرغم من تضخم الجهاز الحكومى بعدد العاملين فى قطاع الخدمات . الا أن المكاتب الكبرى هى التى تستأثر بهذا العدد بينما المكاتب الصغرى فى ميسس الحاجة الى هذه المحركات البشرية التى تنقل الاجراءات . أو تهىء المباني لراحة العاملين . ولا يهمننا أن نذكر أسباب هذا التضخم أو نعيدها الى فساد العهود الماضية ونزوع الفارين الى أحاطة أنفسهم بالخدم والحشم سواء بالقصور أو الدواوين ، بقدر ما يهمننا أن نشير الى أن مستوى الاداء لا يرقى الى المرتبة المطلوبة ، رغم هذا التضخم ، الا فى المكاتب الرئاسية العليا ، وفيما عدا ذلك ، وحيث تضمحل القدرة الجزائية ، وفى المستويات الدنيا يبدو الإهمال واضحاً وتخبو حركة نقل الاجراءات، وتعرض صحة صفار الموظفين الى الخطر من فعل تراكم القبار وعدم العناية بتنظيم واتقان تنظيف المكاتب والحجرات .

ان الذى ينتقل على درجات السلم الإدارى تنزلياً بين حجراته يشعر لأول وهلة بتدرج هابط فى جدية الخدمة ، وعدد عمال الخدمات حتى تخفى تماماً عند القاعدة الادارية ، وبالرغم من أن المكاتب العادية فى حاجة الى عناية أكثر لأنها أشد ازدحاماً بالأفراد - ولأن معدل نصيب الفرد من المساحة المسطحة لا يتجاوز مترين مربعين فى أغلب الأحيان ولذلك بالطبع اثره السئ فى تمويق حركة العمل وتنقل الاجراءات من جهة وفى التأثير على صحة الموظفين من جهة أخرى.

(١) الاهرام الاقتصادى - العدد ١٨٣ .

(و) حقا ان سعة المكاتب القيادية امر ضرورى لانمقاد اللجان واستقبال
الرسميين من الزوار والخبراء ، ولكن الأكثر ضرورة أن يتوفر للموظف
الجو الرحب النظيف الهادئ الذى يشجعه على اعادة العمل ، ومن أهم
الأمر أن يتم تنسيق استراتيجيية الحجرات والادارات ، بحيث تضمن
انسياى الاجراءات الادارية المتتالية فى خط مستقيم على حجرات
متجاورة متتالية تبعا لطبيعة العملية الادارية ، وبفض النظر نهائيا عن
نزوع بعض الرؤساء أو ذوى النفوذ فى الاستئثار بحجرة معينة لظفر أو
ميزة معينة كما هو حاصل الآن على الأغلب . الأمر الذى من أجله
اهتمت حكومة الثورة بانشاء المجمعات الحكومية ، ودرجت على التوسع
فى تشييدها لتلافى هذه العيوب ، خصوصا وأن أغلب الوزارات ليست
الا قصورا قديمة لا تتلاءم هندستها مع جغرافية العمل وطبوغرافيته
الادارية الحديثة . ذلك أنه قد أصبح لكل نوع من الادارات نمط خاص
من البناء ، توزع حجراته من حيث السعة والترتيب بحيث تتفق مع
طبيعة العمل وتسلسله مما يكفل للأداء عناصر السهولة والانتان والسرعة
بادنى جهد وأقل تكلفة .

٢ - ارتفاع المستوى الثقافى والعلمى والفنى :

ان العنصر البشرى فى البناء الادارى يستحيل عليه افراف طاقاته
العملية بطريقة أكثر وأحسن انتاجا ، مالم يكن مزودا بالقدر الكافى من
العلم ، والثقافة والتأهيل الفنى المناسب لنوع العمل ، كل فى حدود
اختصاصه .

ومما يؤسف له أن يوضح الجدول رقم (١) أن ٤٤٪ تقريبا من القوى
البشرية فى هذه الاداة - كمينة لمختلف الادوات الحكومية - ليس
لديهم أى مؤهلات دراسية ، ومن بينهم ١١٪ من الأميين الذين لا يعرفون
القراءة ولا الكتابة .

واذا علمنا أن ٦٦٪ من هؤلاء فقط يقومون بأعمال الخدمات بين
سعاة وفراشين وصناع ورؤساء سعاة ، اتضح لنا أن ٣٤٪ ممن
لا مؤهلات لهم يقومون بأعمال كتابية وما يمت لها من أعمال مشابهة ،
كأعمال النسخ على الآلة الكاتبة ، أو فرز الملفات بادارات المحفوظات ،
مع ملاحظة أن أغلب القائمين بأعمال الآلة الكاتبة من ذوى المؤهلات
المتوسطة والاعدادية .

ومن هذا يتبين أن اقلية غير المؤهلين يقومون بالأعمال الكتابية
العادية بمختلف الادارات والأقسام ، ومنهم من وصل بالأقدمية الى

مراكز حساسة ذات سلطة توجيهية وقيادية بهذه الأقسام . ولهم هذا بالطبع أسوأ الأثر في تسير دفة الأمور في محيط ضيق وبأساليب ضحلة لا تكفل للعمل تقدمه ولا تسمح له بالتطور ومسيرة روح العصر أو مستوى الأحداث المحلية والعالمية في مختلف المجالات .

ولارتفاع نسبة الأميين وغير المؤهلين دراسياً أثر كبير في وجود الخصائص الإيجابية وشيوعها في المجتمع الإداري :

(١) سيطرة الروتين : ان الإنسان المثقف يستطيع بما أوتي من علم ومعرفة ، للنظريات والقوانين الحديثة ، أن يناقش ، يؤيد ويفند ، ويبتدع ويجدد فيدخل بفاعليته أنماطاً جديدة على العمل تطابق مقتضيات التطور فيصبح الروتين مطية المجتمع والأداة الحكومية . أما ضيق الأفق الثقافي والعلمي فنتيجته الطبيعية الجهل بالنظم الإدارية الحديثة والافتقار إلى المرونة والجمود الإداري والعجز عن التصرف بما يناسب المواقف الجديدة التي تتمخض عنها تطورات المدينة المتكاثرة السريعة فلا يلبث الموظف في نهاية الأمر إلا أن يحني قفاه للروتين البالي العتيق . وفي هذا المجال لا يسعنا إلا أن ننبه إلى ضرورة التوسع في استخدام الأثاث والآلات الإدارية الحديثة .

(ب) انخفاض مستوى المهارة الإدارية : ذلك أن غير المؤهلين يتعذر تأهيلهم إدارياً بالقدر المطلوب لانجاز أعمال الوظيفة على وجه أكمل . ويكفي لتوضيح هذه الحقيقة ما قرره المعهد الدولي للعلوم الإدارية من أن الجامعيين ، أنفسهم ليسوا صالحين لتحمل مسئولية الوظيفة ما لم يزودوا بدراسات إدارية تكميلية بعد التخرج أو تنشأ لهم معاهد خاصة مستقلة يقتصر تخصصها على تخريج الموظف الصالح (١) فما بالناس بهذا القدر الهائل من الموظفين غير المؤهلين الذين لا يصلحون لتلقى التدريب الذي أنشئ من أجله معهد الإدارة العامة وما ينظمه من دورات .

(ج) انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية : من تكرار القول أن نسبهم في شرح كيف أن الإنتاج في هذه الحالة يؤدي بطريقة آلية بحثاً لتساير القفزات التقدمية في مجالات الإنتاج الاشتراكي الذي يعتمد على التعمق في دراسات فرعية لشتى الفنون والأعمال والمهن ، والجدير بالذكر أن الضحالة العلفية يصحبها انخفاض درجة الثقة بالنفس وازدياد معدل الاعتماد على الغير مما يؤدي إلى تفشي ظاهرة زلقة الإجراءات تهرباً من المسئولية .

(د) وضوح الشعور الطبقي : وهو ما يسمى فى التعبير العلمى
« وضوح صلة السمو والانحطاط »

ومبعث هذه الصلة ما يأتى :

١ - حدة الفوارق العلمية بين غير المؤهلين من المرعوسين وبين ذوى المؤهلات العالية وأغلبهم تكنوقراطيون .

٢ - القصور الذاتى عند الأولين يقابله شعور بسمو عند الآخرين .

٣ - الشعور بضالة الشخصية وضحالة الفعلية يؤدى الى الاقتناع الذاتى بوجوب الرضوخ والتبعية والطاعة العمياء وتنفيذ التعليمات مهما كانت خاطئة دون أدنى مناقشة مما يجعل الوظيفة تتحول أحيانا الى نفوذ لا يحكم المنطق السليم .

ونتيجة لوضوح الشعور الطبقي بسبب اتباين الشديد بين الفوارق الثقافية والعلمية والمهنية يصبح من المسير إيجاد التوافق والتقارب والاندماج بين كل العناصر البشرية للبناء الإدارى كذلك يصعب خلق ادراك حقيقى لطبيعة مختلف مستويات العمل داخل الاطار الانتاجى العام ، رغم ضرورة هذا الادراك لجودة الانتاج وزيادته وسرعته .

ومن ناحية أخرى فان هذا الشعور الهدام يقف عازلا نفسيا بين درجات السلم الإدارى . يحول دون تفاهم مختلف الفئات واتصالها اجتماعيا ويجعل كل فئة منظوبة على نفسها . تعيش فى عالمها الخاص يعزلة عن الفئات الأخرى ، كما تغلف الفئات الرئيسية صاحبة النفوذ بسياج من الهيبة والتعالى يحول دون تبادل الآراء والمعلومات الحرة الصريحة اللازمة لصالح تطوير العمل وتحسينه .

وأخيرا فان هذا - فى مجموعه - بشكل عاملا الحقد الاجتماعى والتذمر ، الذى يؤدى الى مواقف سلبية ، وإلى كبت آلاف من الآراء الخلاقة والشحنات البناءة ، ولو من قبيل عدم المبالاة نتيجة لانعدام الشعور بالانتماء للجماعة . الأمر الذى يستوجب الاهتمام بعقد اللقاءات الدورية الدائمة بين الرؤساء والمُرُوسين ، فى ندوات ومؤتمرات ورحلات ومعسكرات ، حتى تسود المجتمع الإدارى علاقات أسرية انسانية .

٣ - ارتفاع مستوى المعيشة :

وأصبح ارتفاع مستوى المعيشة عاملا من أهم عوامل تقدم العمل، وتطوره من حيث أن السواد الأعظم من أفراد الاداة الحكومية تعجز

اجورهم ومرتباتهم عن تيسير حصولهم على ضرورات الحياة ويرجع ذلك اساسا الى اسباب رئيسية عدة منها :

(١) اضطراب زيادة السكان بدرجة تفوق نمو الدخل القومى ، مما يجعل تحسين حال الموظفين والعمال اقتصاديا فى الاداة الحكومية امرا صعبا .

(ب) اعتماد الكادرات على تسعير الشهادات دون الخبرات ودون مراعاة لقيمة ما يبذل فى العمل من جهود عقلية او عضلية متفاوتة .

(ج) ازدياد حاجات الفرد تبعا لتطور المدنية وتقدم سبل المواصلات التى حملت الينا انماط جديدة من المعيشة ، تثير فى المجتمع حوافز التطلع والطموح بينما المرتبات لاترقى الى مرتبة اشباع هذه الرغبات المتطرفة .

(د) ارتفاع موجات غلاء الاسعار عقب الحرب العالمية الكبرى عام ١٩٣٩ .

(هـ) تناكب الطوائف الفنية العليا فى التأثير على الحكومات الماضية المتعاقبة فى فترات الانتخابات والمطالبة بامتيازات تحققت لهم دون أن يحدث مثل هذا للموظفين العاديين والمستخدمين ، فبقيت فوارق المرتبات الاصلية والاضافية بينهم وبين المهنيين واضحة عميقة .

ان ارتفاع مستوى معيشة الموظف من اهم الشروط الواجب توافرها لاطراد العمل وتقدمه ، ذلك ان الانتعاش الاقتصادي عامل وقائى ضد الرشوة والاختلاس والتزوير والتبديد وغير ذلك من جرائم الوظيفة ، كما انه عامل ايجابى فى استنهاض الهمم وحب العمل والاقبال عليه بشغف واخيرا فان اقرار المرتب المناسب للعمل المناسب يجذب الى دائرة الاداة الحكومية الكثيرين من ذوى القدرات الفنية والعملية العالية الذين يفضلون الاعمال الخاصة - حيث المرتبات المجزية - عن خدمة الحكومية . والواقع ان حكومة الثورة قد بذلت محاولات مستمرة لتوفير الاستقرار للعاملين فى الجهاز الحكومى ، فارتفع الباب الاول من الميزانية عام ١٩٦٥ الى ٢٣٤ مليون جنيه بعد ان كان عام ١٩٥٣ لا يتجاوز ٨٤ مليون جنيه مجموعه المرتبات والاجور .

هذا وقد ترتب على ازدياد نسبة انخفاض المستوى الثقافى والعلمى واصدار الكادرات على اساس من تسعير الشهادات ان زادت نسبة انخفاض مستوى الاجور خصوصا وان اغلب القضاة البشرية للاداة الحكومية كانت مدرجة على اسفل درجات كادري المستخدمين والعمال

دائمين أو مؤقتين ، يتقاضون أجورا ضئيلة جدا تضعف قدرتهم الشرائية وتمحزهم عن توفير مقومات الحياة الصحية السليمة من حيث الغذاء الكامل والسكن الصحى والعلاج المناسب ، فضلا عن افتقارهم لوسائل الثقافة السمعية والبصرية سواء منها المطبوعات أو الأجهزة ، مما يكون له أثر كبير فى تزويدهم بخبرات وقائية مهما اختلفت مجالاتها ، فهى تؤدى آخر الأمر الى تدعيم مركز الانتاج . وانخفاض مستوى المعيشة يؤدى الى انحطاط الحالة المعنوية ، وشيوع حالات القلق والتسراخى ، وتفشى السلبية ومقاومة الأفكار والأساليب الجديدة ، وصد الأعباء ، والميل الى الدشت والتعایل على الضوابط الاجتماعية ، وتآدية العمل بطريقة سطحية بحتة لمجرد سد «خانة» تسديدا لشغرات قد تهب منها عواصف المسئولية والجزاء .

وجدير بالذكر أن أغلب من تنطبق عليهم هذه الصفات من العاملين بالأداة الحكومية ، لا سيطرة لهم على ما يبني منهم من هذه الظواهر فقد أثبت علم النفس الحديث أنها أعراض مرضية لاشعورية نتيجة لعمليات الكبت والاحباط ، بسبب المعجز عن تحقيق التطلعات الحضرية لتصور الامكانيات المالية .

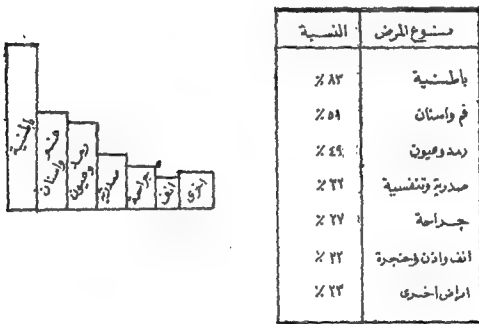
ومن الغريب أن الموظف الصغير أو العامل الكتابى البسيط الذى يجعل - « يوم الحكومة بسنة » متى شاء ومتى وجد من الحوافز ما يشجعه على تحمل المسئولية والتعجيل بالاجراءات - فنراه يتحائل على اللوائح الجامحة العقبية الجامدة فاذا بها مرنة سلسلة القيادة ، ولكن اسباب المفامرة غالبا ما تكون لا اخلاقية وانما نفعية ذاتية ، وحيانا تؤدى به الى الجريمة ، والسبب الاساسى هو التخلف الاقتصادى الذى تتولد عنه أغلب حالات الانحراف الادارى والتلوث بالرشوة . ومن المؤسف أن هذه الحالة قد بلغت حد حبس بعض الموظفين المستندات عن التداول بين الآخرين فى نفس القسم كوسيلة لاستنزاف منفعة من الموظف الذى يليه فى تسجيل الاجراءات ولو سيجارة او فتجان من القوة يتحصن به الأخير من عقوبة تحقيق به على تأخير الاجراءات أو تفويتها .

٤ - ارتفاع المستوى الصحى :

من المبعث أن نتوقع الانتاج الغزير السليم من الموظف الضعيف السقيم الذى تتقاسمه الأمراض ، ولا يتمتع بقدر مناسب من الرعاية الصحية والعلاج الكامل ، خاصة وان امكانيات غالبية الموظفين الاقتصادية تجعلهم عاجزين عن الفحص والعلاج لدى الأطباء المختصين ، فيكتفون

بالوصفات البلدية ، أو يعتمدون على ما تصرفه المستشفيات العامة من عقاقير قد لا تكون مجدية .

والمرض كمصدر معوق للإنتاج يعتبر من بين الأسباب البيروقراطية الهامة التي تعمل الحكومة على مكافحتها ، والمعروف أن مجتمع ريفي كما أن الريف هو المصدر الرئيسي لتنفيذ الأداة الحكومية بالأيدى العاملة ، ومن المحزن أن ٩٠٪ من السكان مصابون بالبلهارسيا ، ١٥٪ منهم مصابون بالانكلستوما ، ٥٠٪ مصابون بالطفيليات ، ٤٠٪ بالانيميا (١) وتسبب الأمراض المتوطنة في التهام ثلث جهد المصاب بها. وهذا يعني أن الدولة تفقد ثلث الإنتاج وثلث الدخل الحقيقي على الأقل بسبب الأمراض المتوطنة وحدها .



شكل رقم (٣)

ونظرة الى الجدول رقم (٣) تعطينا فكرة واضحة عن مدى انخفاض المستوى الصحي بين الموظفين والعمال ومدى ما لذلك من أثر على الإنتاج. كيفاً وكما ، مع مراعاة أن من بينهم من يعاني أكثر من مرض علماً بأن هذه الأمراض ليست بالضرورة كلها مزمنة :

(١) الاجتماع الريفي - دكتور محمد طلعت عيسى

نسبة انتشار الأمراض بين الموظفين

ولقد قررت اللجنة الصحية بالمجلس الدائم للخدمات العامة عام ١٩٥٥ أن الفحص الجماعي بالأشعة على الصدر قد أثبت أن ربع مليون فرد مصاب بالدرن الرئوي ، على الأقل بمصر ، وأن حاملي ميكروب السل وذوى الاستعداد للإصابة به يبلغون مليوناً ونصفاً من السكان تقريباً فى كل عام ، ومن بينهم بالطبع ٧٪ من القوى البشرية المكونة للأداة الحكومية على الأقل بوصفهم أباس حلاً من نظائرهم ممن يعملون فى القطاع الخاص ، وأقل قدرة على الحصول على مساكن صحية ومواد غذائية كاملة . كما أن ٥٠٪ منهم على الأقل يلجأون الى المستشفيات الحكومية وإلى الوسائل الخاصة الممكنة فى علاج ماينتاجهم من أمراض . وبالرغم من أن الحكومة قد اهتمت بنشر الرعاية الصحية ، إلا أننا نجد بعض الجهات كوزارة ائرى لم تعط العاملين بها أى رعاية صحية .

ولمشاكل السكن أثر كبير فى انتظام سير العمل وحسن ادائه فقد لوحظ أن المستوى الصحى يرتفع حيث تتوفر المساكن الحكومية للموظفين ، كما هو الحال فى المستعمرات والمدن السكنية المحققة بالادارات الحكومية النائية كتفاتيش ائرى ، والوحدات العسكرية وتفاتيش مصلحة الأملاك الأميرية أو الاصلاح الزراعى ، ويرجع ذلك الى ثلاث أسباب رئيسية :

(أ) توفر السكن الصحى ذى الاجار المناسب .

(ب) مجاورته لمكان العمل مما يجنب الموظف أو العامل مشاكل المواصلات .

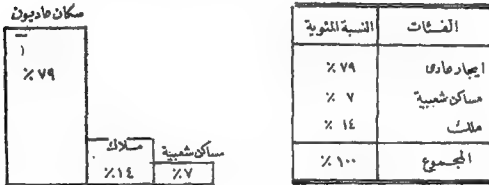
(جـ) توفر وسائل شغل أوقات الفراغ بطرق بناءة .

١ - مشكلة السكن وأثرها على العمل :

سقنا فيما مضى كيف أن التخلف الاقتصادى لغالبية موظفى وعمال الحكومة ، يجعلهم عاجزين من السكنى الصحية التى تتوفر فيها الإضاءة والتهوية وعياه الشرب النقية ، مما يجعل أجسامهم المنهكة فريسة سهلة للأمراض ، التى تجعل من انتاجهم العقى أو العضلى مجرد محاولات عبثية القيمة ، ولقد أدى الى استفحال هذه الظاهرة الارتفاع الفاحش فى ايجارات المساكن ، مما حدا بحكومة الثورة الى بذل الجهود المضاعفة المتتالية لمعالجة أزمة الاسكان بمختلف الوسائل . فاتجهت منذ اللحظة الأولى الى إنشاء وتعميل مشروعات الاسكان ، وتوفير المساكن للوى

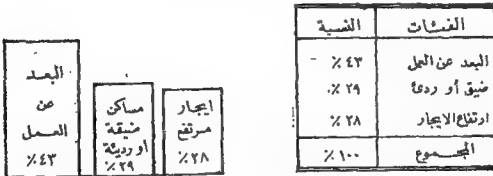
الدخل المحدود ، فبلغ عدد ما أنشأته من مساكن للتملك التعاوني حوالي ٤٢٥٠ مسكناً ، وبلغ ما شيدته من مساكن شعبية للإيجار حوالي ١٨٥٠٠ منها ١٦٥٠٠ بالقاهرة والاسكندرية والسويس وبليس والباقي بالأقاليم ، هذا وقد تقرر إقامة ٣٣٥٠٠ مسكن سنوياً في انحاء الجمهورية في الخطة الخمسية على ثلاثة مستويات ، لذوى الدخل المحدود والمتوسط وفوق المتوسط .

كذلك اتخذت حكومة الثورة من التشريعات السكنية اجراءات وقائية لحماية السكان من جشع بعض الملاك فأصدرت لخفض ايجار المساكن: القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ، والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . ثم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن تحديد ايجار المساكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وبالرقم من ذلك فان الحالة السكنية الراهنة لمجموع موظفي وعمال الاداة الحكومية ، لا زالت



شكل (٤)

حالة الملكية والعكس

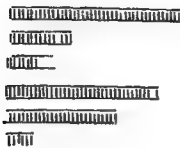


شكل رقم (٥) مشاكل السكن

فى حاجة الى تخطيط خاص وعناية فائقة . وبحسن قبل الاسترسال فى بحثها أن نناقش الجداول الاحصائية الآتية التى تصور الحالة السكنية الراهنة للقوى البشرية فى احدى الوزارات . الجدول شكل (٤) يوضح كيف أن ٧٩٪ يعانون من مشاكل السكن التى انحصرت فى بعده عن العمل ، أو ضيقه وعدم مطابقتها للمواصفات الصحية ، أو ارتفاع ايجاره كما هو موضح بشكل (٥) كما ان الذين يحظون بمساكن شعبية فى أماكن متفرقة لا يتجاوزون ٧٪ ومن جهة أخرى فان ١٤٪ يسكنون فى املاكهم ونسبة كبيرة من هؤلاء يقيمون بالريف وينتقلون الى القاهرة يوميا ذهابا وجيئة ، مما يستنفذ قواهم فلا يبقى منها لمزاولة العمل الا قليل ، فضلا عن أن المواصلات تكبدهم نفقات باهظة فمن هؤلاء من يسكن طنطا وبها والفيوم ومجاورها من قرى ، وتبلغ نسبتهم حوالى ٣٪ وهم يقررون أن تكاليف المواصلات ومتاعبها اليومية أرحم كثيرا من مشاكل المساكن بالقاهرة وتكاليفها .

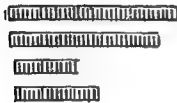
ونظرة الى الجدول رقم (٥) تؤيد وجهة نظرهم : اذ تبلغ نسبة المتأففين من بعد السكن عن العمل ٤٣٪ ، والمتضررين من ضيقه أو رداءته بنسبة ٢٩٪ والمتلهين بفلاء ايجاره ٢٨٪ ولو قارنا نسبة الذين يعانون من بعد السكن ببيانات الجدول رقم (٧) الذى يحدد مواقع المساكن لاتفصح لنا أن ٢٥٪ يسكنون الضواحي ، ١٧٪ يقيمون خارج محافظة القاهرة فيكون مجموعهم ٤٢٪ غير أن من الـ ١٧٪ هؤلاء ١٤٪ من سكان محافظة الجيزة ممن لا يدخلون ضمن الـ ٣٪ الذين يسكنون بلدان نائية .

وهكذا نجد أن الغالبية العظمى من الموظفين والعمال نهى موزع الجهد والمال لتأعب السكن فمن العسير أن تستقيم أعمال فرد يعانى ضائقة مالية بسبب ارتفاع أجر السكن أو تخور قواه صباحا ومساء فى الطريق الى العمل ومنه ، أو تتحطم أعصابه من السكنى المشترك مع آخرين أو تدلبل صحته من سكنى كهف لا تتوفر فيه الاضاءة والتهوية ومرفقا المياه والانارة خصوصا وأن نفس الاحصاء قد أثبت أن ٤٧٪ من الموظفين والعمال الحكوميين يمضون وقت فراغهم فى المنازل . والطريف أن ظاهرة زيادة النسل ترتبط هؤلاء فنجد أن هؤلاء أغلبهم ينسل ما بين ٤ ، ١٥ ولدا ذلك أن بين الألف ٢ من ذوى الـ ١٥ ولدا ، و ١ له ١٤ ولدا ، ٧ لهم ١٠ أولاد ، ١٣ لهم ٩ أولاد ، ٢٥ لهم ٨ ، ٥٧ لهم ٧ ، ٩٣ لهم ٦ ، ١٣٨ لهم ٥ ، ١٦٦ لهم ٤ .



النوع	النسبة	النسبة
شقة مستقلة	75.5%	75.5%
سكن مشترك	17.5%	17.5%
مفزل كامل	7%	7%

شكل رقم (٦) نوع السكن وسعته ومرافقه



النوع	النسبة	النسبة
ماء داخلي	75%	75%
انارة كهربائية	79%	79%
لا شئ	25%	25%
لا انارة	21%	21%

باقى الشكل رقم (٦)



النوع	النسبة	النسبة
خارج المحافظة	17%	17%
مجاور للعمل	20%	20%
ضواحي	25%	25%
داخل المدينة	38%	38%



شكل «٧»

الموقع والقيمة الإيجارية

ومن الطبيعي أن اعباءهم المالية تزداد تبعاً لزيادة النسل كما تسوء احوالهم الاجتماعية والصحية والنفسية .

(ب) الدور البيروقراطي لبعد السكن :

وبعد السكن من العمل لا يؤثر على الانتاج من فعل استهلاك جزء كبير من طاقة العامل في مجهود الرحلة فحسب ، ولا يقف عند حد استنزاف قدر من ماله . ولكن يسدد ردحا كبيرا من وقته ، ويتسبب في تأخيره عن عمله مما يؤثر على الانتاج نوعا وكما أسوأ تأثير .

ونظرة الى شكل (٨) تبين الى اى مدى يتأثر كل من الافراد والانتاج ببعد السكن عن العمل خاصة فيما يتعلق بالوقت المستهلك وعدد مرات التأخير علما بان الاجابة على الفقرة الأخيرة كان مقتصدا فيها :

الصفات	النسبة	المجموع
وسائل انتقال	أوتوبيل ٤٣%	١٠٠%
	تترام ١٨%	
	دراجة ١٥%	
	على القدم ١٣%	
	قطار ٨%	
	مسيارة خاصة ٣%	
التكاليف	لا تكاليف ٤٧%	١٠٠%
	من ٥٠ - ١٠٠ قرش ٢٨%	
	أكثر من ١٠٠ ٢١%	
	٥٠ قرش فأقل ٩%	
الوقت	من ٣٠ - ٦٠ ق ٦٠%	١٠٠%
	٣٠ ق فأقل ٣٠%	
	أكثر من ساعة ١٠%	
التأخير	من ٥ - ١٠ مرات ٣٧%	١٠٠%
	٥ مرات فأقل ٣٥%	
	أكثر من ١٠ مرات ٢٨%	

شكل رقم « ٨ »

الواصلات وأثرها على الوقت والعمل

وهناك عدة ملاحظات جديرة بالتسجيل :

١ - أن سوء الخدمة التي تؤديها مؤسسة النقل المسام يؤثر على مختلف الاجهزة الادارية بالمدن الرئيسية حيث يعتمد على الادوتوبيسن والترام ٦١ ٪ من العمال .

فنجد ان نسبة الذين يتأخرون عن مواعيد العمل الرسمية أكثر من ٥ مرات تبلغ ٦٥ ٪ منهم ٢٨ ٪ يتأخرون أكثر من مرات شهريا .

٢ - هذه النسبة تقارب أيضا نسبة من يستغرق تنقلهم الى العمل أكثر من نصف ساعة وهم ٧٠ ٪ منهم ١٠ ٪ يستهلكون أكثر من ساعة فى الانتقال ومن بينهم بالطبع من يستخدمون القطار وهم ٨ ٪ .

٣ - ان ٣ ٪ يستخدمون السيارات وإذا استبعدنا منهم ١٠ ٪ ممن لهم سيارات خاصة ، اتضح لنا ان ٢٩ ٪ يستعملون السيارات الحكومية رغم عدم مشروعية ذلك الا فى حدود ضيقة ، فضلا عن التوسع فى استخدام الموسيقىكالات فى غير أغراضها . وهذا بالطبع يستنزف قدرا لا يستهان به من مال الدولة ، فى الوقود والصيانة والعمالة مما يعتبر اسرافا واستغلالا لنفوذ الوظيفة .

هذا ولو امكننا أن نتخيل صور دقيقة للامح مراكز الكثافة والتخلخل السكنى وتوزيع الموظفين على مختلف احياء وضواحي القاهرة ، علاوة على ما يقد إليها من مدن نائية .. حينئذ نستطيع أن نلمس مقدار الفوائد التى تعود على العمل وعلى الموظف وعلى حركة المرور بالقاهرة أيضا ، لو امكن تجميع موظفى كل وزارة وعمالها فى مساكن شعبية أو مدن تعاونية سكنية واحدة ، تخصص الاولى لمحدودى الدخل والاخرى للقادربين على الوفاء بشروط التملك ، على غرار ما اتبع من إنشاء المدن السكنية للقضاة والأطباء والمهندسين والضباط والمعلمين وغيرهم .

ولا شك أن تطبيق مثل هذا المشروع سيتيح لأعضاء الجهاز الواحد أن ينفذوا مشروعات تعاونية اجتماعية وصحية وثقافية ورياضية واستهلاكية مختلفة تؤدي بالتالى الى القضاء على عدد من عوامل البيروقراطية خصوصا ما يتعلق منها بشئون المواصلات اذ يسهل فى هذه الحالة تيسير مواصلات خاصة لكل وزارة سواء بطريقة ذاتية أو بالاتفاق مع مؤسسة النقل العام وغيرها .

(ج) شغل أوقات الفراغ بطرق بناءة :

ان لوسائل شغل أوقات فراغ الموظف ظلا كبيرا على كيفية ادائه عمله من ناحية وعلى حالته الاقتصادية والصحية والنفسية من ناحية اخرى . ولكلنا الناحيتين اثرها على الاخرى .

فقد لوحظ أن هناك علاقة كبيرة بين شغل وقت الفراغ بالمنزل وبين زيادة النسل وبالتالي كثرة الأعباء المالية وازدياد المشاكل الاجتماعية مما يدعو الى الاكتئاب والتراخى والجمود والسلبية .

ولوحظ أن أغلبية الذين يدرسون بالجامعة يميلون الى التزويغ من العمل مالم تعقد بينهم وبين رؤسائهم اتفاقات « جنتلمان » يسير بمقتضاها صالح العمل جنباً الى جنب مع صالح الموظف الطالب بالجامعة وفى بعض الحالات يسمى بعض الزملاء والرؤساء استغلال هذه الظاهرة .

ولوحظ أن أغلب من يشغلون فراغهم فى أعمال اضافية ، أو فى نواد رياضية واجتماعية أو فى التدريس وممارسة الهوايات الفنية يميلون الى النزوة والجسد ونظافة اليد والمواظبة بعكس أغلبية الذين يرتادون البارات أو يركنون الى المقاهى حيث يكونون أكثر تعرضاً للانزلاق فى القمار والتعمادى فى السهر مما يجعلهم أضعف مقاومة للشيطان استغلال سلطة الوظيفة فى المنافع الذاتية المالية وغيرها . فضلاً عن أن هذه الفئة الأولى ببناءى عن العوامل الهدامة لصحة العقل والبدن والنفس ، مما يجعلها أكثر قدرة على العمل المنتج .

الوقت	النسبة	المجموع
شغل	٤٧,٥ %	١٠٠ %
اوقات الفراغ	١٩ %	
بالمنازل	٩ %	
دراسة	٨,٥ %	
عمل اصناف	٨ %	
نوادي	٤,٥ %	
مقاهى	٤ %	
تدريس		
هوايات أخرى		
درجة الالتحاق	٣٣ %	١٠٠ %
غير مشتركين	٦٧ %	
حالة الخدمات	٥٢ %	١٠٠ %
غير مرضية	٢٧ %	
مناسبات جيدة	٢١ %	
اسباب الإجهاد	٧٣ %	١٠٠ %
اسباب مادية	٢٦ %	
ضيق الوقت	٢٣ %	
عيوب إدارية	٢٦ %	
الاشغال تقصير الخدمات	٢ %	
في المجالات اسباب أخرى		

شكل (٩)

طرق شغل اوقات الفراغ واسبابها

والجدول رقم (٩) يوضح لنا كيف أن تخصيص مجموعات سكنية لموظفى وعمال كل جهاز فى مركز تجمع واحد يزود ببناد يزاوون فيه انواع النشاط الرياضى والاجتماعى والثقافى وتوفر فيه وسائل

التسلية والاطلاع سوف يكون له أكبر الأثر في تطوير هذه القوى البشرية وتنظيم سلوكها والعمل على التصاقها والفتها واهتمامها بجهاز الانتساج .

هناك تيسر الاجتماع والتفاعل وتكوين الجماعات التي تقابل بتكتلها وتآزرها مختلف المشكلات فتعالجها ، وأنواع الاحتياجات فتحققها ، وأوجه الهوايات الفنية والاجتماعية فتشبعها .

هناك يمكن العمل على محور الأمية ، والتضامن ضد الكوارث والنكبات ، والتعاون في تحقيق الغايات والتطلعات ، والقيام بالرحلات وتكوين الفرق الرياضية ، وتنظيم فصول دراسية للبناء ، وحلقات الندوات والمحاضرات ، ومن هذا كله يتحقق الانسجام بين العاملين .

وعلاوة على ذلك فإن العمل نفسه سيستفيد ويتطور ، وأصديق دليل على ذلك هو امتياز الأداء العملي بين الموظفين الذين يتمتعون بالمساكن الحكومية بالتفايش المختلفة وندرة الانحراف بينهم ، وارتفاع نسبة مواظبتهم على العمل وحبهم له واستقرارهم فيه والتصاقهم به، فضلا عن تميزهم بارتفاع مستوى المعيشة والصحة واستقرار العلاقات الأسرية .

تكافؤ الفرص الادارية

ذكرنا أن الأجهزة الحكومية ملتزمة بمبدأ تطبيق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ، سواء فيما تؤديه من خدمات شعبية ، أو في معاملتها لموظفيها ، دون تحيز أو تمييز أن تفضيل بين فرد وآخر ، أو موظف وآخر لأي سبب من الأسباب ، طالما تتوفر في طالب الخدمة أو الموظف الشروط اللازمة للحصول على حقه .

والموظف هو العنصر المنفذ لهذا الالتزام ، والتزامه يكون أشد في الدولة الاشتراكية بوصفه مواطنا وأجيرا في نفس الوقت ، فهو بالأولى فيور على المصلحة العامة وحارس على ثروة بلاده لأنها ثروته نفسه بصفته مضوا مساهما في المجتمع الاشتراكي بكل مقدراته . انه مواطن . وهو في الثانية أجيرا أينما يعمل في مؤسسات الشعب ، وعلى هذا فاختلال بمبدأ المساواة سواء كان الدافع نفعيا تستغل فيه سلطة الوظيفة ، أو تراخيا ؛ يعتبر جريمة موجهة لأحد المساهمين في رأسمال الجهاز ، فإذا كانت بدافع الرشوة أو تضمنت تهديدا أو اسرافا ، كانت جريمة في حق ملايين المواطنين من أبناء الشعب أصحاب المؤسسة التي استخدمته وأعطته الأجر ، وهذا هو سبب ميل العقوبات الادارية في الدول الاشتراكية الى القسوة .

المساواة فى الخدمات

معاملة الجمهور : الأصل فى تكوين الأداة الحكومية هو تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لكافة الشعب فى أنواع الخدمات العامة وفى الوظائف . فالمادة ٣١ من دستور عام ١٩٥٦ تنص على أن الأفراد متساوون أمام القانون فى الحقوق والواجبات دون تمييز . وقد فصلت بقية مواد الدستور هذه الحقوق والواجبات الشعبية الملزمة .

✽ فالمادة السابعة - مثلا - تنص على تنظيم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة ترمى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية ، وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

✽ وقررت المادة الثامنة أن النشاط الاقتصادى حر بحيث لا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس ، أو يتعدى على حريتهم أو كرامتهم، ونصت المادة التاسعة على حرية رأس المال فى حدود خدمة الاقتصاد القومى ، والا تتعارض طرق استخدامه مع الخير العام للشعب .

✽ وقررت المادة العاشرة أن القانون يكفل التوافق بين النشاط الاقتصادى الخاص تحقيقا للأهداف الاجتماعية ورفاه الشعب .

✽ وفى المادة الخامسة عشرة شجعت الدولة الادخار ، وقررت اشرافها على تنظيم الائتمان ، وتيسير استغلال الادخار الشعبى . واعتبرت المادة الحادية عشرة بقداسة الملكية الفردية ، وحق التملك الخاص ، على أن ينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية والا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل .

✽ وحددت المادة الثامنة عشرة الملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الاقطاع ، وهكذا نظمت مواد تالية العلاقة بين المالك والمستاجر .

✽ وشجعت أخرى التعاون ورعاية المنشآت التعاونية .

✽ وألزمت المواد التى تليها ، الأجهزة الحكومية ، برعاية مستوى المعيشة ، وتوفير الخدمات العامة لأفراد الشعب على التساوى ، وتهيئة مستوى لائق للمواطنين من الغذاء والسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية ، ورعاية المرأة ، وحماية النشء من الاستغلال وحماية الأمن، وحماية الأرواح والممتلكات ، وإعانة الشيوخ والمرضى والعجزة . وتعويض المصابين من المحاربين وإعفاء ذوى الدخول الصغيرة من أداء الضرائب والتكاليف العامة ومن ناحية أخرى نص الدستور على أن المواطنين جميعا متضامنون فى الضراء كما هم متساوون فى السراء ... فهم متكاملون فى تحمل الأعباء الناتجة عن الكوارث والمحن العامة .

التزام الموظف : هذا هو الاطار العام للشروط التى التزمت بتنفيذها الأجهزة الحكومية والتى يتحتم على كل فرد من العاملين بها ، أن يخضع لأحكامها ، ويتبعها نصا وروحا فى كل حركاته وسكناته وتصرفاته ، باعتباره أداة شعبية فى الجهاز التنفيذى ، وبصفته مواطنا متفرغا لخدمة الشعب فى ميدان تخصصه ، ملتزما ضمنا بالشروط التى التزمت بها الحكومة للشعب .

فإذا ما تخطى فرد أو جملة من الموظفين ، حدود هذه الشروط ، كانوا بيروقراطيين خارجين على إرادة الأمة ، معتدين على سيادة الشعب ، خونة للأمانة ، مغرطين فى الرسالة سواء كانت البسواحت افراطا أو تفريطا .

والجهاز فى هذه الحالة لا يعبر عن إرادة الشعب ولا يهدف للمصلحة العامة ، ولا يمثل الا مصالح فردية خاصة ، دوافعها غرور السلطة أو التهور السياسى أو النفعية وغيرها من الحوافز الهدامة التى سادت الجهاز الحكومى قبل الثورة ، وبقيت لها فيه جذور عميقة تصل الى أعماق السلم الإدارى .

والاخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص فى الحقوق والواجبات بيروقراطية ترجع الى ضعف الضابط الأخلاقى وخفوت صوت الوازع الدينى عند الموظفين البيروقراطيين ، ولكن نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان سائدا فى مصر قبل « اتفاقية مونترو » عام ١٩٣٧ التى قضت بإلغاء ما كان يتمتع به الأجانب فى مصر من امتيازات تشريعية وقضائية وتنفيذية .. هذا النظام ادى الى تفاقم ظاهرة الاخلال بمبدأ المساواة ، وإلى انتشار لفظ « ايش معنى » .. ايش معنى الأجانب ؟ ثم « ايش معنى هذا وذاك » ؟ حتى - صارت كلمة « ايش معنى » تدل على حدوث عمل بيروقراطى أساسه الاخلال بمبدأ المساواة .. وتكافؤ الفرص ، بين فردين تتوفر لهما نفس الظروف فى حين أن أحدهما يمنح الخدمة أو يعجل بها له بينما تمنع عن الآخر أو يؤجل حصوله عليها دون داع .

ويحكم الدستور يكون اهمال أو اغفال إحدى البنود المنظمة للاقتصاد القومى - عملا بيروقراطيا موجها ضد الشعب ، ويكون التستر على نشاط اقتصادى يضر بمصلحة المجتمع أو يتيح لفرد الحصول على أكثر مما يستحق من منفعة ، عملا مشبها بالتمييز والتفضيل معاديا لمبدأ المساواة ، كذلك التراخى فى تنفيذ نزع ملكية تقتضيها المنفعة العامة . وتزييف البيانات المتعلقة بالملكية الزراعية أو العقارية أو الرأسمالية والتى يترتب عليها تطبيق قانون الإصلاح الزراعى وتقدير اجاز المساكن وضرائب الانتاج والأرباح وغيرها .

ويعتبر أى تهاون من الموظفين العموميين مع المتلاعبين بالأسعار عملاً موجهاً ضد الشعب ، كذلك أى تستر على المخالفين للوائح والقوانين، وإى تقاعس أو عجرفة أو تبرم يبدو على تصرفات بعضهم حيال الجمهور فى مجالات الخدمة ، تقابل ذلك صور الإسراف فى الاهتمام والمبالغة فى الخدمة السريعة الكاملة والتفديس الزائد لفريق آخر من الجمهور تحت تأثير المظاهر أو المراكز أو المنافع والعلاقات المتبادلة وهنا تبدو لنا ظاهرة جديدة بالتسجيل:

ذلك أن العمل الحكومى ينشط ويرتفع مستوى جودته ، ويتجلى سلوكه بالعباية والاهتمام والاحترام - حيث يكون التعامل مع طبقات تتميز بارتفاع المركز المالى أو السلطة الادارية أو الجاه أو النساء ، وعلى نقىض ذلك تنتشر السلخفائية والآلية والخول والاهمال ، وسوء المعاملة وانخفاض مستوى فاعلية الخدمة حيث يكون التعامل مع عامة الشعب خاصة الفقراء من أصحاب الحاجات .

فترى مثلاً أن نسبة حسن المعاملة ودقة الأداء وسرعته تزداد فى قطاعات النوع الأول والتي منها :

(١) ادارات الثقافة والارشاد خصوصاً السياحة وبعض أروقة الاستعلامات والاذاعة والتليفزيون والآثار .

(ب) ادارات التجارة الخارجية والأجهزة المصرفية .

(ج) مراكز البحث العلمى والادارات العلمية والفنية والأدبية العليا .

(د) ادارات التخطيط والتمويل والتسويق الصناعى .

(هـ) القيادات العليا للأمن ومعاهد الشرطة وإدارة الجسور والجنسية والهجرة .

وعلى نقىض ذلك نجد أن نسبة سوء المعاملة وفوضى الأداء تزداد فى قطاعات النوع الثانى والتي منها :

(١) قاعدة الهرم الادارى لجهاز الشرطة .

(ب) أجهزة الصحة العلاجية والوقائية سواء أكانت مستشفيات حكومية أم مراكز الصحة .

(ج) أجهزة الرعاية الاجتماعية والعمالية خاصة مؤسسات التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى ، ومكاتب العمل .

(د) جهاز الاسكان الشعبى للدوى الدخل الضئيل .

(هـ) هندسات الري وتفايش الزراعة .

ويلاحظ أن الأجهزة من النوع الأول تتعامل - على الأغلب - مع الأثرياء والأجانب والمتعلمين ورجال المال والأعمال والسياسيين والخبراء والعلماء ، أما أجهزة النوع الثاني فالسواد الأعظم من عملائها من المرضى والفقراء والعجزة والكهول والمتعطلين والمستضعفين من أصحاب الدخول الضئيلة ، عمالا وفلاحين وموظفين عاديين .

وقد يتطرق الى الأذهان أن سبب الإخلال بمبدأ المساواة يرجع الى أن الطابع الغالب على قطاعات النوع الأول هو الأخذ والتوريد الى خزنة الدولة بينما الطابع الغالب على قطاعات النوع الثاني هو العطشاء أى الصرف وبذل الخدمة . والواقع أن كل العملاء من الطائفتين صاحب حاجة ، وظروف الطائفية الثانية أوجب الى التفصيل وادعى للأسبقية تحقيقا لأولوية اغاثة الملهوف والمنكوب ، واسعاف المريض ومؤازرة الضعيف ، والبر بالفقراء ومعاونة المحتاجين .

ومع ذلك فإن الإخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص يمكن ملاحظته بوضوح وبسهولة فى نوعى القطاعات ، وفى أحسنها حالا ، فى أى وقت من الأوقات ، وعلى سبيل المثال :

ان المصارف تستفيد من المودع والمقترض على السواء ، فهى تستثمر مال الأول وتمطيه فائدة ، ثم تحصل من المقترض أكبر منها ، ويكون لها من الفائض دخلها الخاص ، ومع ذلك تعمل دائما على راحة المودعين وأجلاهم ، ولا تهتم مطلقا بعلاج مشكلة طوابير الموظفين التى تزدحم شوارع قلب العاصمة من الصباح الباكر حتى المساء فى أوائل كل شهر علاوة على ما يلاقية هؤلاء من مهانة .

ومن المألوف أن ترى الجماهير صفوفا أمام شبك تذاكر السكة الحديد أو البريد أو تراخيص التصدير والاستيراد أو حجز أجهزة التليفزيون وغيرها ، وفى نفس الوقت ترى آخرين أو آخرين يتسللون فرادى أو بصحبة « الواسطة » تحطم أمامهم حواجز النظام وتنصهر لسحرهم صاب المزلاج : تفتتح الأبواب المفلقة ويتوقف زحف طابور المتألمين ، وتلبب الأيدي فى الجيوب أو الابتسامات والنظرات بالقلوب ، وترشف قهوة سويت على نار غيظ الصابرين والمتلمذين ، وكثيرا ما يجاب المطلب بهذه الوسيلة البيروقراطية دون أن يكون مستوفيا للشروط أو الظروف المقررة للانتفاع بالخدمة .

الموظف الواطن : أننا على حد قول « أرسطو » فى أشد ما تكون احتياجا الى أن توفر للمواطن ذلك الايمان بالمواطنة الذى يستطيع معها أن يدرك حقيقة وضعه فى المجتمع الاشتراكى ، والذي يجعله يشعر أنه حاكم ومحكوم متوازن فى نفس الوقت ..

ذلك الموظف الذى يدرك تماما انه يتمتع بالسيادة كمواطن ، ولكنه يفقد هذه السيادة مؤقتا فى محيط وظيفته ، وتنتقل السيادة حينئذ منه الى الوظيفة ذاتها بما تفرضه عليه من التزامات ومسئوليات يخلع عليها تاجه اذ يقبل عليها ، ويقدم لها فروض الطاعة والتقدير . ويفهم ان ما يترأى له من سلطة الوظيفة لاتصل بشخصه مطلقا ولا ينبغى ان يستغلها الا بالقدر الذى يقتضيه سر العمل فى خط مستقيم يتجه نحو خدمة الشعب ورخائه . ويعرف انه كلما تهيأت للوظيفة سلطة غير عادية تقابلها مسؤوليات فوق العادة وجهد فوق العادة ، وخلق اشتراكى فوق العادة ، فضلا عن ان هذه السلطة ليس من عملها الاساسى المنع والمنع مهما كان هذا من مظاهرها ولكن الاصل فى عمل هذه السلطة هو الأداء النزيه حسب مقتضيات الوظيفة وأحكامها وأحكام القانون والقواعد الادارية التى تهدف لمصلحة الشعب وخدمته دون اخلال بمبدأ المساواة . وعلى الموظف أن يفهم أن تحول المجتمع من الرأسمالية والاقطاع الى الاشتراكية قد جعل من الشعب صاحب العمل وصاحب رأس المال وجعل من الموظف عمالا أجرا يتقاضى مرتبه من الشعب الذى يعمل هو فى خدمته ، وعلى هذا فسلطة الوظيفة التى يعطيها له الشعب لا يجب استقلالها الا لخدمة افراده وجماعاته ، وتنفيذ مصالحهم وتنمية الدخل القومي ، فليست سلطة الوظيفة سلاحا لاذلال الافراد ، ولا وسيلة لتعويق الخدمات وتعطيل التقدم الثورى ، ولا أداة للنفع الشخصى على اية صورة .

وعلى الموظف أن يتصور حقيقة المجتمع الاشتراكى فى أبسط صورها وأوضحها وهى أن العلاقات بهذا التحول الاشتراكى قد أضحت اسرية أولية ، وثيقة تقوم على التعاون والتعاطف والتضامن والحب والوفاء بعد أن كانت المنفعة والأثرة والأنانية والصراع أبالسة العلاقات فى المجتمع الرأسمالى .

بمعنى أن الموظف الاشتراكى أصبح عضوا فى أسر يتأثر حاضرها ومستقبلها .. غذاؤها وكساؤها .. صحتها واقتصادياتها وكل مقومات حياة أفرادها .. كلها تتأثر بعمل هذا العضو ، تقدما أو تأخرا حسبما يتصف به السلوك .

فمن الجنون إذن أن يرتشى أمرؤ على حساب التفريط فى قوت عياله وأشقائه وشقيقاته وأمه وأبيه ، ومن الشذوذ أن يؤثر أحدهم بالدواء على حساب حرمان الآخر وموته ، ومن المستحيل أن يسرف ويبذل فى دخول الأسرة ومتاعها ، ثم يترك الآخرين شبابا وشيبة ، نساء وأطفالا

يمضفون الحسرة والألم وينفقون الفاقة والحرمان ، ويقاسسون المرض والجهل والهوان .

ألا ما أحوجنا الى تكوين شخصية مثل هذا الموظف المواطن الذى يؤمن بهذا المفهوم ، وينفعل بقيم الميثاق الذى استمد من ارادة الشعب قوة ملزمة بالنسبة للمواطنين جميعا . وبالنسبة لأجهزة الدولة حتى أن الخروج على أى من معايير ، خروج على ارادة الشعب ، صاحب المصلحة الأولى والحقيقية فى ثورة ٢٣ يولية عام ١٩٥٢ وفى تحقيق الثورة الاشتراكية التى هى ثورة الشعب العامل .

ما أحوجنا الى الموظف الذى يؤمن بأنه لا استحق جرعة من ماء النيل ولا مليحا من مال الدولة ، بل مااستحق الحياة من يتهاون أو يفرط أو يخرج على حدود الميثاق نصا وروحا .

بهذا الفهم يسهل عليه أن يفتن الى مدى ارتباط نشاطه بمختلف الأنشطة فى الجهاز الذى يعمل به ، ثم نشاط هذا الجهاز ببقية أجهزة الدولة ، ويدرك مدى تأثير عمله على هؤلاء جميعا ، ومدى الفائدة التى تعود على الأمة كلها .

بهذا الفهم يتحول الى ناقد ومراقب لأعمال الغير ، ويصبح مصلحا اداريا ايجابيا فى محيطه ، يعمل على تحسين العمل ، والارتفاع بمستوى انتاجه لرفع شأنه فى المحيطين المحلى والعالمى ، وما من شك أن مثل هذا الوعى كفىل باثارة حماس الموظف لاجادة عمله الخاص واثارة غيرته على الصالح العام ، مما يجعله جنديا يقظا فى الحملة المجردة ضد البروقراطية أينما وجدت .

المساواة بين الموظفين

وكما أن الموظف ملتزم باتباع مبدأ المساواة فى معاملته للجمهور - كذلك فان الدولة ملتزمة باقرار مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لسائر الموظفين من اصحاب الظروف الواحدة ، والعمل على تداخل مختلف درجاتهم بالشكل الذى يكفل تنويب الفوارق بينهم ، وبحيث تتوفر لافلهم قدرا فى القاعدة الادارية ، مقومات الاشباع الحيوية والنفسية وبحيث يتمتع بالكرامة فى يومه والاطمئنان الى غده ، ولا تتعرض تطلعاته الطبيعية للهدر ، ولا حقوقه للمهضم ، طالما هو قائم بواجبات الوظيفة ، دون التردى فى عمل من الاعمال المحظورة ، ومن أجل هذا صدر القانون ٤٦ لعام ١٩٦٤ ليذوب الفوارق بين العاملين فى الدولة ويجمع العمال والمستخدمين وكبار الموظفين فى كادر واحد يحقق المساواة .

ولا يعتبر الاخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص فى محيط الموظفين مضر بالموظف أو العامل نفسه بقدر ما هو مضر بالانتاج ، ذلك لان الظلم والظلم والاضطهاد أو التناسى عوامل احباط للطاقة النفسية تؤدى الى ردود فعل عدوانية موجهة للعمل نفسه ، السلبية والاهمال اقلها خطرا اذا قيسست بجرائم الرشوة والاختلاس والتزوير والتدمير .

الاضرار النفسية للبيروقراطية : ان علم النفس قد اثبت أن احباط الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية للأفراد ، وكبت رغباتهم وتطلعاتهم العادلة ، وعجزهم عن اشباع حوافزهم بحرمانهم من حقوقهم الطبيعية ، كل ذلك أو بعضه لابد أن يجد له تنفيذا بطريقتا ما مباشرة أو غير مباشرة .

وما صور الانحرافات الجرمية والاهمال وعدم المواظبة والتدمير الخفى والإسراف الأنواع من السلوك الناشئ عن حدة التوتر النفسى الذى ينصب آخر الأمر فى قوالب حيل عقلية منها الخلفة والإسقاط وتكوين رد الفعل ، والتعويض والنسيان ، والنكوص وأحلام اليقظة وحتى الانحرافات السلبية غير المباشرة التى تتمثل فى الكسل واللامبالاة، والسهو وادمان الخطأ وسوء الأداء ... أغلبها تصرفات إدارية معينة الكبت ، يمكن أرجاع أغلبها الى الاضطرابات النفسية التى يعانيها الموظف أو العامل نتيجة اخفاقه فى إزالة عوائق إدارية تتجسم فى شكل أشخاص أو نظم تحول بينه وبين اشباع دوافعه الاقتصادية المشبهة فى كفاية المراتب أو الأجر ، أو لا تكفل له تحقيق دوافعه الاجتماعية المشبهة فى الاستحسان الاجتماعى ، والأمن والطمأنينة والاتفاق مع الجماعة ، والتخلص من السيطرة .

فانتظام الحصول على العلاوات والترقى رغبة أكيدة تحرك نشاط الموظف دائما وتدفعه للامتياز واجادة الانتاج ، للوصول الى منزلة إدارية تناسب منهجه ، وإذا ما أحبط هذا الحافز ، ولم يصادف التقدير اللائق وتشجيع الرؤساء أدى الأمر الى نتيجة عكسية .

واطمئنان الموظف الى عدالة رؤسائه وعطفهم عليه وحسن معاملتهم له ينمى طاقاته بعكس ما اذا اكتنف العمل سحب الجزاءات ، تسلط على رقاب البعض دون الآخر ، خصوصا اذا ساد توزيع العمل والاختصاصات انحرافات المحاباة والاخلال بمبدأ المساواة .

ولما كان الانسان اجتماعيا بطبعه فان غريزة التجمع تحتل رأس قائمة دوافعه النفسية ولذلك فان عزله أو عزلة الآخرين منه تكون مدعاة الى التوتر النفسى ، فضلا عما للاختلاط بالرؤساء فى الندوات من تفاعل

فى الآراء والأفكار ، وتوطيد العلاقات بين العاملين ، تكون نتيجته دائما لمصلحة الإنتاج . ذلك أن التجمع يقوم بعمليات هامة من اشاعة روح التوافق بين الجماعة وتدويب حدة الفواصل بين درجات السلم الإدارى ، واختفاء مظاهر التسلط ، وانهيار أسباب سوء التفاهم .

خلاصة القول أن اخفاق هذه الدوافع النفسية تؤدي الى اعراض نفسية مبعثها القلق تشل القدرة على العمل ، وتصيب الشخصية بالشلط أو العجز عن تحمل المسئولية ويدفع بعضها الى الانطواء ، وقد تشتد حدة التوتر النفسى فيستفحل الأمر الى عصاب وعلى هذا فليست مغالبا اذا قلت ان الصحة النفسية فى محيط الموظفين الحكوميين سيئة للغاية تدعو الى اثرات الإيجابية العملى المتحرك ، وهو العلاج النفسى .

وليس المقصود بالعلاج النفسى تجنيد جيش جرار من الأطباء النفسيين ليقوموا بالاف من عمليات التحليل النفسانى بنية تحقيق التوافق فى الأجهزة النفسية للموظفين والعمال ، وتخليص القوى البشرية فى الأداة الحكومية من مظاهر الشعور بالنقص وفقدان الثقة بالنفس والتردد والسواس والأوهام والادمان بأنواعه والخوف بانماطها والاحجام عن تحمل المسئولية .

انما الوسيلة الفعالة هى القضاء على عوامل الكبت بارساء تحقيق قواعد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين العاملين ، وتسوية حالات المغبونين والمنسيين واطلاق حرية العمل وحرية افراز الشحنتات العملية والنظرية التى يؤمن الفرد بأنها خيرة وعادلة ومثمرة وصالحة .

ارتكاب المحظورات : لقد عدد المرسومان القانونيان رقما ١٢٥ ، ١٣٤ عام ١٩٥٢ الاعمال المحظورة على الموظفين حفظا لهيبة الوظيفة وسلامة الأداء . ولكن هذه المحظورات جميعها أو بعضها ظلت عرضة للانتهاك ، رغم أن حكومة الثورة قد بلدت جهودا مضنية متتالية وأنشأت أجهزة مختلفة لكفاحة الخروج على قانون الوظيفة العامة والضرب على أيدي العابثين به .

ولقد استطاع جهاز الرقابة الادارية أن يقطع شوطا بعيدا فى هذا المجال . غير أن تشديد الرقابة والعقاب كان يقابله من ناحية أخرى التفتن فى التحايل عليهما ، ومن ناحية أخرى فقد لوحظ أن الرقابة الادارية لا يشتد ركضها الا وراء الجرائم الكبيرة ذات الأرقام العالية بالرغم من أنها قليلة ، وبالرغم من أن الجرائم الصغيرة كثيرة ومن مجموعها تتكون أحجام مالية خيالية .

من المحظور أن يشتري الموظف عقارات أو منقولات مما تعرضها السلطات الادارية أو القضائية للبيع فى الدائرة التى يؤدى فيها أعمال وظيفته أو اذا اتصل هذا البيع بعمله ، ولكن الموظف البيروقراطى يلجأ الى الشراء باسم زوجته أو اولاده والمؤمنين - من أقربائه . ولقد طالعنا حالات من هذا القبيل وعلى الأخص فى الأجهزة الحكومية المعنيسة بالعقارات كوزارة الأوقاف ومصلحة الاملاك الأميرية ، ومثل هذا يقال فى حظر استئجار الأراضى والعقارات الكائنة فى محيط الوظيفة والمتائرة بنفسودها .

ومن المحظور أن يزاول الموظف أى نوع من الأعمال التجارية خاصة المقاولات والمناقصات والمزايدات التى تتصل بأعمال وظيفته ، ولكن أجهزة الرقابة والنيابة الادارية قد اكتشفت حالات من التواطؤ أو مخالفة هذه القاعدة بممارسة هذه الأعمال عن طريق شركاء غير موظفين ، تفشى لهم أسرار المناقصات ، أو تيسر لهم عملية التسليم والصرف ، بعد فحص صورى لتوريدات أو انشاءات أبعد ما تكون عن شروط المواصفات المتفق عليها . واقرب مثل لذلك قضية مساكن القناطر الخيرية .

كذلك لعب القمار والمضاربة فى البورصة ، والجمع بين وظيفتين أو الجمع بين وظيفة وعضوية مجلس إدارة شركة ، إلا بترخيص من مجلس الوزراء بمقتضى المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ . والواقع أن التطبيق الاشتراكى بضمه أغلب شركات القطاع الخاص الى القطاع العام قد سد الطريق على مخالفة الجمع بين الوظيفة وعضوية مجلس إدارة الشركات . أما مخالفة الجمع بين وظيفتين فى المستويات الوسطى والدنيا ، فلا يمكن القضاء عليها إلا باشباع الموظف وإيقاظ ضوابطه الخلقية والدينية والقومية ، والعمل على تركيز موظفى الجهاز الحكومى الواحد فى منطقة تجمع سكنية واحدة فذلك من شأنه أن يقوى الضابط الاجتماعى فهو أشد فاعلية من الضوابط القانونية . إذ لا يمكن للأخيرة أن تتبع هذا العدد الضخم من الموظفين والعمال حيث يكونون مهما زاد عدد المراقبين .

ان فئات من الموظفين الفنيين وغيرهم يخالفون المادة ٧٩ من القانون رقم ٢١٠ لعام ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة :

فمن الموظفين محامون يديرون أو يعملون لحساب مكاتب أهلية ، يعدون مذكرات الدفاع وغيرها وإن كان غيرهم يتولى المرافعات فعلا . ومنهم محاسبون يشرفون على حسابات المؤسسات بالفعل ويسندونها اسما الى مكاتب محاسبين أهليين نظير جعل معلوم . ومنهم مهندسون يتولون أعمال التصميم ويتركون لغيرهم مجرد التوقيع على خرائط

الرسومات مقابل أجر يتفق عليه .. وتحدث أغلب هذه المخالفات دون ترخيص من الوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف ، وقد يستغل الموظف فى هذه الأعمال مواد حكومية ويؤديها فى أوقات العمل الرسمية .

ان القانون المذكور يحتم على الموظف ان يقوم بنفسه بالعمل المنوط به ، وأن يؤديه بدقة وأمانة ، مخصصا وقت العمل الرسمي كله لأداء واجبات وظيفته ، كما أجاز تكليفه بالعمل فى غير الأوقات الرسمية متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ولكن هذه القاعدة لا تتبع بأمانة ودقة كما شرحت فى غير هذا المكان . يضاف الى ذلك سوء القدوة مع سعة الإدراك الإدارى لدى فئة المنتسبين للجامعة قدم أدى الى فهم هؤلاء لساوئى وأخطاء بعض رؤسائهم ، وكانت النتيجة هى انتشار التغيب عن العمل ووجود حالات من تشغيل الزملاء من الباطن نظير جعل معين أو بتكليف من بعض الرؤساء المباشرين ممن يرعون مصالح المتغيبين بالجامعة أو بغيرها ، مع ما فى ذلك من مخالفة للقانون المذكور ولقاعدة المساواة وعدم التحيز فى توزيع العمل واختصاصاته .

وهناك مادة تالية فى نفس القانون تحرم على الموظف الافضاء بالمعلومات ذات الطبيعة السرية ، حتى بعد تركه الخدمة ، ومع ذلك يحدث الاخلال بهذا القانون فى مختلف المجالات خاصة فى عمليات الشراء بالمعاصرة .

وأخيرا يحتم القانون على الموظف أن يقيم فى جهة العمل ولا يقيم خارجها الا لأسباب يقرها وكيل الوزارة ، ومع ذلك فقد دل الإحصاء على أن ٣٪ على الأقل من موظفى إحدى الوزارات يقطنون فى جهات نائية خارج محافظة القاهرة ، علما بأن هذه النسبة لا يدخل ضمنها سكان محافظة الجيزة الذين يبلغون ١٤٪ تقريبا . وهذا القانون يؤيد وجهة النظر فى تخصيص مناطق سكنية لموظفى الجهاز الواحد .

تعثر حقوق الموظف :

كل واجب يقابله فى الكفة الأخرى حق ، ولقد انتهينا الى أن الحرمان من الحقوق يشكل جانبا من بواشئ الاستهتار بالواجبات والعمل على ركود الإدارة ، وعجزها عن ملاحقة الركب الثورى وتمكينه من تحقيق المزيد من الانتصارات . وجرى بنا أن نستعرض هذه الحقوق ونرى ما اعتورها من تعثر ، وما تعرضت له من انعدام المساواة وتكافؤ الفرص .

المرتبات : القاعدة فى تحديد المرتبات هى :

١ - **التماثل** Uniformity : أى ان جميع الاعمال المتماثلة فى الأجهزة الحكومية تقابلها أجور متماثلة متساوية .

٢ - **التثمين** : أى أن نظام المرتبات نظام قانونى لاتعاقدى ، ولا يقتل المساومة لأنه يقوم على تقدير الاختصاصات والمسؤوليات دون اعتبار للمواهب والشخصيات .

٣ - **النفقة** : أى انه ليس أجرا على العمل وانما نفقة تمنح للموظف تهىء له مستوى من المعيشة يلائم مستوى وظيفته وحتى يستطيع قصر جهده ووقته على عمله .

٤ - **الانتظام** : أى ضرورة حصول الموظف على مرتبة فى مواعيد محدد من كل شهر والتزام الحكومة بحمايته من الغير . وعدم حبسه من الموظف الا فى حالات خاصة .

٥ - **التحديد** : أى ارتباط التعيين بأول مربوط الدرجة المقررة ، فيما عدا ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين فى حالات المؤهلات الفنية الاضافية المناسبة لأعمال وظائف فنية معينة .

ولكن هذه القواعد القانونية لم تلق الاحترام الواجب ، ولم تسلم من عبث العابثين فى العقود البائدة ، وأمكن التحايل عليها بأساليب مكررة . استغل فيها كادر العمال أسوأ استغلال ، حتى أصبح البناء الإدارى فى أى جهاز لا يطابق واقع الوظائف المرصودة فى الميزانية ، وأضحت أسير الوسائل لتعيين محسوب بأجر مرتفع هو وضعه باحدى الدرجات العمالية الكبيرة ، خاصة درجات الملاحظين ، رغم أنها لا تتصل بأى حال بطبيعة العمل الفعلية .

ومن صور عدم المساواة بين قطاعين كبيرين فى الاداة الحكومية ان المادة ١٢ من القانون ٢١٠ لعام ١٩٥١ قد أجازت الاستغناء عن المؤهل الدراسى عند التعيين بالخبرة فى الدرجة الثامنة الفنية طالما ان المعين قد زاول عملا فنيا لمدة سبع سنوات - يعادل العمل الشاغر . ولم يراع ذلك الجواز فى التعيين بالوظائف الكتابية وكأنما أعمال الصناعات والمخازن والمشتريات والآلة الكتابة وغيرها أعمال تنفيذية آلية بحتة لا تحتاج الى مجهود ذهنى أو عصبى .

العلاوات : والعلاوات حق ثابت للموظف ، اعتيادية كانت أو علاوة ترقية ، وبفض النظر عن بعض حالات الإهمال فى تطبيق هذا المبدأ ، فإن من دواعى اهتمام حكومة الثورة باصدار الكادر الجديد أن كادر العمال

الصادر عام ١٩٤٤ الذى وضع فى ظروف الخلق الاستعماري الرجعي
الاقطاعي الراسمالي ، لم يعد يساير طبيعة المجتمع الاشتراكي ، مجتمع
الكفاية والعدل .

قضى ذاك الكادر بعلاوات دورية مقدارها ٢٠ مليما يوميا لكل سنتين
لفئات الأعمال الفنية الثلاث ، سواء ما تحتاج منها الى دقة وما لا تحتاج،
ومثلها التي تحتاج الى دقة ممتازة . ومن الواضح ان مثل هذه العلاوات
تتضاءل جدا امام فقرات الأسعار فى العشرين سنة الأخيرة وامام ازدياد
تكاليف معيشة العامل بمرور الزمن وكبر السن ونمو الأسرة أفقيا ورأسيا،
ولقد ظل العمال يتربعون مساواتهم بأقربائهم الموظفين من الدرجة الثامنة
حيث قرر لهم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ علاوة دورية شهرية كل
عامين مقدارها جنيه بدلا من ٥٠٠ مليم وكان من العدل أن يترتب على
ذلك رفع علاواتهم الى ٤٠ مليما بدلا من ٢٠ مليما .

ومن ناحية أخرى فقد عانى كل من العمال والموظفين مرارة الانتظام
اليائس امام أبواب الدرجات المفلقة بعد وصولهم نهاية المربوط ، غير أن
الموظف الذى يصل الى نهاية الطريق المسدود قد قررت له علاوات اضافية
مشروطة دون أن يقرر مثلها للعامل .

وقس على ذلك من الضروب العسامة والخاصة التي تهدم قاعدة
المساواة .

الترقيات - الترقية تهدف أصلا الى تحقيق وظيفتين :

- (١) خلق جو من التنافس فى زيادة واجادة الانتاج بتنمية الخبرات .
- (ب) مواجهة الزيادة المستمرة فى تكاليف الحياة التي يكابدها الموظف
بمرور السنين .

ولذلك فان الترقية لا بد وأن تستند الى مبررين وهما الكفاية
والاقدمية بشرط ألا يساء استعمال الدعامة الاولى ولا ينتقص من قيمة
الدعامة الثانية لاي سبب من الأسباب . وفى تقرير الخبر « سنكر »
اوصى بأن تقتصر الترقية بالاقدمية على الدرجات السفلى بوصفها
لا تتطلب مواهب فوق العادة ، وان تختص الدرجات العليا بالترقية على
اساس الكفاءة باعتبارها على عكس ذلك . ولقد تأثر نظام موظفى الدولة
بهذا الراى فاخذ بمبدأ الاقدمية على الاطلاق ، واجاز الترقية بالاقتدار
للكفاية فى حدود نسب تصاعدية تبدأ من ٢٠٪ الى ٥٠٪ .

وهذا ادى الى شيوع التراخي والاشمئزاز بين موظفى الدرجة التاسعة
وفئات العمال اعتمادا على الترقى بالاقدمية ، وبالرغم من أن الترقية

لا تصدر الا بقرار من الوزير المختص الا ان الاقتراحات التي تقدمها اليه لجنة شئون الموظفين كثيرا ما كانت عرضة للطعن ممن تعرضوا للتخطي أو النسيان . أو ممن عز عليهم أن تذهب جهودهم الممتازة هباء بينما يرشح غيرهم للترقية بالكفاءة رغم قصر باعهم . ورغم انهم لا يجيدون من العمل الا فنون التقرب الى الرؤساء بالنفاق والمخاتلة والمصاهرة وغيرها .

وفي ذلك قال الدكتور سليمان الطماوى : « اذا جعلت الترقيات منوطة بالوساطات والمحسوبيات ، فلن يعمل أحد ، لا من لا وساطة له ، لأنه يعلم سلفا أنه تنقصه وسيلة الترقية ، ولا المحظوظ ذو الوساطة ، لأنه يعلم أن وسيلة الترقية هي شيء آخر غير التفانى في العمل » .

ولهذا ألغيت الترقية بالاختيار بمقتضى القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ حتى الدرجة الثانية بعد أن ثبت فسادها .

مما لا شك فيه أن الاختصار على الترقية بالأقدمية قد قطع دابر كل تطلع غير مشروع بما يستتبعه من أساليب خسيسة . ومن ناحية أخرى أخذت السنة اللفظ الذى كان دائم الدوران حول وقائع المحاباة ، وما يشمره ذلك من حقد وتذمر . وأخيرا أشاع قدرا من اطمئنان الموظف الى غده ولكن هل يمكن الاختصار على هذه الطريقة وحدها ؟

ان الركون اليها يكون بمثابة فرملة لكفاءات ممتازة ومواهب فياضة وطاقات نشطة تتطلع الى التشجيع والترقى الى حيث يتسع مجال فاعليتها فى تطوير العمل الحكومى والنهوض به .

وأنه لمن أبشع الأمور أن يتصور المرء الحالة المزرية التى يصبح عليها مستوى الإدارة اذا ما وصلت الى المراكز القيادية فى أجهزة الحكومة أفراد دفعتهم الأقدمية الى قممها من القاعدة ، ومنحتهم المناصب العالية والاختصاصات الحيوية الهامة ، رغم ضيق الأفق ، وضحالة الدراية العلمية ، والجهل المطبق بفرن التخطيط والتوجيه الإدارى الحديث .

ولذلك فانى اقترح أن تطعم قواعد الترقية بنظام الاختبار الاختيارى لدوى الطموح فى آفاق من الترقية أبعد مدى على أن يمهّد بعملية الامتحان وتبدير الدرجات وبيان الأولوية لهيئة محايدة يشترك فيها لجان من القضاة ومعهد الإدارة وديوان الموظفين ، على أن تخضع هذه الهيئة مباشرة لرئاسة الجمهورية .

ولا غرابة فى ذلك فان نظام الترقية بالامتحان يسرى على ضباط القوات المسلحة كما ان « ستيفنز » الخبير الأمريكى فى شئون الإدارة قد أوصى بذلك قائلا :

« تكون الترقية على أساس تقييم خاص لدى قدرة الموظفين على تحمل مسئوليات أكبر » ، وفي هذا قال عبد الرحمن الشريف ، المفتش بديوان المحاسبة(١) « ان الاختبارات للترقية تشجع الحاجة المتزايدة الى القيادة الادارية ، اذ بها يمكن الحصول على نتائج احسن باعتبار ان الاختبارات استخدام لوسائل علمية في القيادة » .

والجدير بالذكر ان موضوع الاختبار ، يجب ان يتضمن مختلف مقاييس المعلومات والخبرات والاختصاصات الدالة على سعة الافق الادارى . واحكام التعامل مع الزملاء وتوجيه رقابة المرءوسين والتصرف مع العملاء .. الخ .. مما يتعلق بالعمل والخلق والشخصية والطاقة .

المكافآت - وتنقسم المكافآت الى فصائل رئيسية ثلاث :

(١) التشجيعية - وقد خصصت لهدفين :

- ١ - صغار الموظفين لآبارهم بوصفهم قاعدة الانتاج ودعماته .
- ٢ - الاممال فوق العادة التى تؤدى الى زيادة واجادة الانتاج او خفض التكاليف .

ولكن الواقع يخالف ذلك فى كثير من الحالات ، ويتأثر منح المكافآت التشجيعية فى بعض الوزارات والمصالح باستغلال السلطة ، فتتحرف المكافآت عن هدفها الاصلى الى مواكب الرؤساء واتباعهم حتى لقد اكتشف ديوان الموظفين ان مكافأة تشجيعية منحت لموظف أوقف عن عمله وقبض عليه فى جنابة احراز مخدرات ، وانها منحت لموظفين محرومين من علاواتهم لثبوت ضعف عملهم فى تقاريرهم السنوية(٢) .

هذا علاوة على أن كبار الموظفين يحصلون منها على نصيب الأسد .

(ب) مكافآت اللجان :

لقد كانت هذه ايضا تمثل مهزلة من مهازل البيروقراطية التى ترسبت فى الاداة الحكومية من فعل النزعات النفعية التى تميزت بها المهورذ البائدة ، ان الاصل فى تشكيل اللجان هو البت فى الموضوعات العامة الفنية المعقدة ، التى تقتضى دراستها خبرات متعددة الاختصاصات غير أن المؤثرات الحزبية والاهواء الشخصية ، والدوافع التكنوقراطية

(١) مقارقات التطبيق الاشتراكي - عبد الرحمن شريف .

(٢) راجع تقرير ديوان الموظفين السنوي ١٩٦٠/٥٩

قد تلاعبت باللجان حتى زكمت رائحتها الأنوف . مما أدى الى مبادرة حكومة الثورة الى اصدار القرار الجمهورى الحكيم الذى قطع دابر مظاهر الاستغلال والتهريب من المسئولية ، وتبديد مال الدولة ، وتعويق الاجراءات والتعصب التكنوقراطى .

لقد تبين للمسئولين أن اللجان كانت تشكل لاتفه الأسباب ، وأن اختيار اعضاء اللجان كان لا يجرى على أساس الكفاءة والدرابة والتخصص وإنما كان يتأثر فى أغلب حالاته بالتكنوقراطية والعلاقات الشخصية . وكانت اللجان ذرية للمتريدين والهيابين والجهلاء يسترون بها عجزهم أو يلقون على بساطها مسئولية هى فى الواقع من صميم عملهم العادى الذين يتفاوضون رواتبهم عليه ، ومع ذلك فان بعض اللجان كانت تشكل ولا تجتمع مقتصرة فى اصدار قراراتها على تحرير محاضر الجلسات والمذكرات لتمهد بتوقيعات الأعضاء وهم فى عقر مكاتبهم ، وكان الهدف الغالب من تشكيل اللجان هو الحصول على بدل حضور اللجان الذى يتراوح بين خمسة وعشرة جنيهات . والذى بلغت جملة اعتماداته عن عام ١٩٦٢ أكثر من ٣٤٢ ألف جنيه . (١)

كان تشكيل اللجان قاصرا على كبار الموظفين فى الجهاز الادارى الذين ارتفعوا الى مراكزهم القيادية على أساس القدرة والدرابة والادراك والالام بتفاصيل مهام المناصب . وهذا الوصف تنتفى معه ضرورة عقد اللجان ، واذا كان تبادل الآراء ، واكتساب المعلومات أمرا ضروريا لسلامة العمل والانتاج ، فمن المخجل ان يكون الراى فى محيط العمل سلسة ، خصوصا اذا كان من صميم اختصاص الموظف ، أو كان من جملة افراد جهاز واحد .

ولهذا ألقى القرار الجمهورى المذكور صرف « بدل حضور لجان » لأفراد نفس الجهاز ، وجعله وقفا على من يتحتم الاستفادة بأرائهم من خارج هذا الجهاز .

ولسوف يترتب على تنفيذ ذلك القرار عدة فوائد أهمها :

- ١ - القضاء على مساوئ اللجان وأكثارها .
- ٢ - تنمية الاعتماد على النفس .
- ٣ - دفع كبار الموظفين الى زيادة الاطلاع والتعمق فى دراسة شئون الوظيفة وما يرتبط بها من اختصاصات أخرى .
- ٤ - توفير أموال لا مبرر لصرفها .

(١) البيان الإحصائى لديوان الموظفين عام ١٩٦٥ .

(ج) المكافآت الإضافية :

كان لقيام الحرب العالمية الثانية اثرها فى نمو الاعتمادات المخصصة لهذا النوع من المكافآت ، ذلك أن الكثير من الموظفين والعمال بدءوا يتركون العمل بالحكومة ويتهافون على الالتحاق بالأعمال المدنية التابعة لقوات الاحتلال حيث كانت الأجور مرتفعة كما كانت طبيعة الحرب تقتضى زيادة فى التشغيل فى مختلف القطاعات ولهذا ظلت المكافآت الإضافية تتضخم تدريجيا بشكل مقلق حتى أن مجلس الوزراء استبعد اعتماداتها من ميزانية عام ١٩٤٧/٤٦ باعتبار أن الموظف ملتزم بتكريس وقته لخدمة وظيفته وأثار ذلك سخط الموظفين والعمال على السواء . وتمت ضغط الرأى العام عادت المكافآت الى مكانها فى ميزانية العام التالى . وظلت الى وقتنا هذا فى زيادة مستمرة بسبب الحاج الزارات المختلفة فى زيادة حصتها من هذه المكافآت عاما بعد عام . حتى بلغت اعتمادات المكافآت الإضافية فى ميزانية ١٩٦٣/٦٢ ما قدر بمبلغ ١٣٤٧٩٦٣ ر.جنيها . (١)

ان نظام مكافآت ساعات العمل الإضافية نظام عادل فى حد ذاته من حيث أنها تمثل أجرا اضافيا يقابل عملا اضافيا ، خصوصا وأن ظاهرة التوسع فى منحها ترتبط غالبا بموجات ارتفاع الأسعار .

ولكن ما يشوه هذا النظام هو سوء استخدامه ، كإثار بعض الموظفين به دون الآخرين وخاصة سكرتيرى المكاتب الكبرى ومن يطوفون فى هالاتها . ومن صور سوء استخدامها أيضا : جمع بعض الموظفين أو العمال بينها وبين مكافآت أخرى ، وتعميق البعض لأعمالهم اليومية العادية لتبرير تشغيلهم اضافيا .

(د) المكافآت النوعية :

وهي مكافآت تتغير أسماؤها بتغير موضوعاتها فى القطاعات المختلفة ومن أمثلتها « مكافأة مكافحة الفيضان » فى وزارة الرى ومكافآت الانتاج فيها وفى غيرها .

وتخضع هذه المكافآت أيضا الى سطوة سوء التوزيع وتباين نسبه ، فنجد أن نصيب بعض الأفراد على السلم الإدارى منها يتفاوت بين الجنيه الواحد لفرد ومائة جنيه لآخر ، وبمعيار آخر تمنح فئة معينة مرتب شهر كامل، وتمنح الفئات الأخرى مرتب نصف شهر . والعجيب أن تبرير هذا

(١) تقرير ديوان الموظفين لعام ١٩٦٣ .

الفن فى احدى الحالات كان منصبا على أن الفئة التى تميزت بمرتبة شهر قد ساهمت فى المرور على جسور النيل ونسى أصحاب هذا المنطق أن المرور والتفتيش هو هيكل عجل مهندس الرى الذى من أجله يتقاضى مرتبه على الكادر الفنى العالى ، فضلا عما يتقاضاه المهندس من بدلات التخصص والتفتيش والسفر مما لا يتمتع به غيره . علما بأن المساواة فى المعيار وحدها تضمن لهم ارتفاع أنصبة المهندسين من المكافأة بسبب ارتفاع مرتبتهم .

أن هذا يمثل اخلاا لمبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية يجب أن يختفى من أروقة الأجهزة الحكومية . وهو وغيره من مظاهر التفرقة ، يشكل جانباً كبيراً من الدوافع الهدامة التى تسيء الى شرف الوظيفة وجديتها . وتؤدى الى تهاة قيمة الخدمات ، فلا تروى ظمأ الزحف الثورى المتعطل الى مزيد من الانتصارات لصالح الجماهير ولجد الأمة .

وفى اعتقادى أن تنظيم إبداء الرأى الحر ، وحمايته ، سوف يكون له أكبر الفضل فى القضاء على البيروقراطية ، بحيث يسر جنباً الى جنب مع التربية العقائدية الديمقراطية الاشتراكية ، وتنشيط الوازع الدينى والخلقى ، وارساء بعض المبادئ الادارية والتشريعية المناسبة .

وفىما بلى مشروع لمكافحة البيروقراطية بحرية الرأى فى المجال الإدارى .

مشروع النشرة الادارية الخلية

حرية الرأى وزيادة الإنتاج :

أن أكبر الفرص لزيادة الإنتاج ، وصقل المواهب ونمو الشخصية ، وازكاء روح التفانى فى العمل ، توجد حيث يتجاوب التنظيم الإدارى مع الرغبات المدروسة والاقتراحات الناضجة لأغلبية العاملين المدركين لطبيعة العمل وخطط الدولة .

كذلك تضاعف احتمالات نمو الدخل القومى حيث يتسق النظام الإدارى مع المطالب الحققة للفلاحين والعمال وأغلبية الموظفين ، وحيث يؤخذ بأرائهم التجريبية ، وحيث تناقش مشاكلهم بروح العدل والأناة والفهم والتنفيذ .

فحرية الرأى لا تقل شأنًا عن حق المواطن فى الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والعلمية . . كلها حقوق انسانية طبيعية اكدها

الميثاق ولا يمكننا أن نفعل مطلقاً أثر الرأي الحر فى توجيه وتطوير السلوك الإنسانى والأعمال التنفيذية .

ولذلك فإن الميثاق قد أكد هذه الحقيقة فى أكثر من موضع . فنراه فى الباب الخامس يقول : « أن النقد والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية » .

وفى الباب السابع « أن الكلمة الحرة ضوء كشف أمام الديمقراطية السليمة » . وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى أى صورة من صوره . وفى الباب الثامن « أن من الأمور اللازمة تشجيع كل المسؤولين عن العمل الوطنى أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسؤولين عن التنفيذ ، كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسؤولين عن التوجيه ، أن ذلك أمر لا يمكن أن يترك للصدفة أو الارتجال » .

ويعود فيؤكد : « أن ممارسة النقد والنقد الذاتى يمنح العمل الوطنى دائماً فرصة تصحيح أوضاعه ، وملاءمتها مع الأهداف الكبيرة للعمل » .

أن أى محاولة لاختفاء الحقيقة أو تجاهلها يدفع ثمنها فى النهاية نضال الشعب وجهده للوصول الى التقدم .

أن حرية النقد والنقد الذاتى الشجاع ضمانات ضرورية لسلامة البناء الوطنى لكن ضرورتها أوجب فترات التغيير المتلاحق خلال العمل الثورى » .

أن ميثاق الشعب الثائر اذ يقرر حق النقد الشجاع بالكلمة الحرة لصالح العمل الوطنى ولسلامة البناء الوطنى ، وللوصول الى الأهداف الكبيرة المرتقبة فإنما هو يحمل فى ضميره مطالب شعب . وما الثورة نفسها الا تعبير عن رغبة الشعب فى حرية طال أمد حرمانه منها خلال عهود موغلة فى الظلم والفن ، تمادت فى الكبت والضغط ، فكان انفجار البركان الجبار الهائل فى ٢٣ يوليو ليؤكد أنه لا ضمان لاستقرار أى نظام ، ما لم يتوفر له ولاء الشعب ، وتخفى منه مسالك الضغط الذى يولد الانفجار .

أن المجتمع الاشتراكى يتميز بأنه خلية تعج بالعاملين وتخفى منها دمي العاطلين بالورائة . والمواطن لا يمكن أن يقوم بواجب المواطنة على الوجه الأكمل وبأسلوب إيجابى مفيد الا فى جو ظروف معينة فصلها الميثاق وأوجزتها المبادئ الثورية الاشتراكية فى عبارة « الكفاية والعدل » والمواطن جدير بهذا — لأنه أينما كان وضعه فى المجتمع — عنصر الدولة الأساسى الذى يروى شجرة التنمية الاقتصادية بعرقه ، ويدعمها بفضلها

ويحميها بسياس من ضلوعه . فلا أقل من أن يكون له رأى حر فيما يرى وما يحسن وما يعتقد وكل ما يدور حوله مما هو أهل ، خاصة الأمور التي تتعلق بكيانه ووجوده ومستقبله .

وأيامنا بهذا أكد الميثاق حرية الرأى ، وأضاف الى ذلك تأكيداً بأن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تكون باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية . حتى يظل الشعب دائماً قائد العمل الوطنى .

وبناء على هذا فان تمكين العاملين من القيام بدورهم فى النقد البناء ، والتوجيه السليم ، والرقابة الفعالة على سير العمل الوطنى ، من ناحية الانتاج والاستهلاك والتسويق ، ومن ناحية الأحوال الادارية والعلاقات والمعاملات التى تجرى بين الخلايا البشرية المكونة للبناء الادارى . هذا التمكين فى نظرى هو أهم الوسائل المجدية لإبراء جهازنا الادارى من البيروقراطية ، وتخليصه من رواسب الانحراف والاسراف ، وتحقيق الديمقراطية السليمة ، وتطبيق الاشتراكية القوية ، ووقاية قوى الشعب العاملة من بروز أى عنصر شرير من عناصر الرجعية والانتهازية والتسلط والغبن والاستغلال .

وآخر وسيلة لتحقيق ذلك هو تعميم الصحافة المحلية الخاصة فى كل فروع الأجهزة الادارية الهامة ، وعلى أوسع نطاق ممكن . ولتكن كل منها مصدر اشعاع للفكر الاشتراكى فى نطاقها ، والوعاء الذى تنسكب فيه رغبات الجماهير والاقتراحات الرامية الى اجابتها والبساط الذى تلقى عليه البحوث بمعنى أن تتولى كل وحدة اشتراكية اصدار مجلة أو نشرة ادارية محلية ، فى حدود المؤسسة الجماهيرية أو الوحدة الأساسية . وأن تكون هذه النشرة أو المجلة دورية مرتين شهريا حتى يتناسب صدورهما مع المواعيد الدورية لانعقاد اللجان الاشتراكية ، وحتى يمكن متابعة أثر العدد السابق ، والاتفاق على مواد العدد التالى فى كل اجتماع .

مضمونها :

أما الأبواب الرئيسية التى يجب أن تتضمنها فهى :

- ١ - الفكر الاشتراكى والتوجيه القومى أو التربية العقائدية .
- ٢ - امتصاص الشكاوى واكتشاف المشكلات والعمل على ازالة أسبابها .
- ٣ - الدراسات والبحوث الادارية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بزيادة الانتاج وتحسينه ، والمساهمة فى هز الجهاز الحكومى .

٤ - تعميق الحوافر الدينية والخلقية .

٥ - تنمية المواهب واكتشاف الخبرات والقدرات المختلفة .

وقبل أن نتعرض الى كل باب فى هذه الأبواب بالمناقشة ينبغى أن نشرح أهمية الدور الذى يلزم به الاتحاد الاشتراكى فى هذا المضمار .

دور الاتحاد الاشتراكى :

من المسلم به أن الميثاق هو أصدق تعبير من رغبات الأمة ومعايير الدولة ، وأهداف الشعب وآماله . ولقد أبرز الميثاق ضرورة هر الجهاز الحكومى والقيام باصلاح اادارى شامل تتعاون فيه كل من الدولة والشعب بعمل ثورى دائم دائب .

ولقد حمل الميثاق - المجالس الشعبية المنتخبة - رسالة الرقابة والتوجيه والقيادة . فأصبحت لجان الاتحاد الاشتراكى العربى أينما كانت ملتزمة بهذه المهام .

ومن العدل والواجب ان تزود بكل الامكانيات المادية والأدبية التى تيسر لها المضى قدما فى تنفيذ ما أنيط بها من أعمال وأهمها القضاء على البيروقراطية .

أو ليست هى الطليعة الاشتراكية المسؤولة عن توجيه العمل الوطنى، والرقابة على سيره فى خطه السليم ، فى ظل مبادئ الميثاق ؟ اليس أعضاؤها مكلفين قانونا بتوعية الجماهير فى مختلف مستويات المؤتمرات ، واطلاعهم على حقائق الأمور وقرارات الاتحاد الاشتراكى أولا بأول ، وجعلهم فى كل لحظة على مستوى الأحداث والمسئولية ، سواء اكان ذلك بالكلمة المقروءة ام المسموعة ، بالنشرات والمجلات والكتيبات المحلية المتخصصة فى تشايع الأعمال الانتاجية المختلفة ، وما يتعلق بها من مشكلات نوعية ، تتطور ظروف البشر أو النظم ؟ وسواء اكان ذلك بمقد المؤتمرات أم الندوات أو المحاضرات والمناظرات ، بحيث يكون بصفة مستمرة ودورية وعامة تمثيا مع خصائص العمل الوطنى الثورى التى أوصى بها الميثاق ؟ أو ليس الأعضاء الاشتراكيون مسئولين عن تدوير الجمود والسلبية وإثارة الهمم ، وأشاع الوعي ، ونشر الفكر الاشتراكى وجعل أفراد الوحدات وجماعاتها على اتصال فكري ووجداني دائم مع بعضهم البعض ومع قيادة الدولة تصاعديا فى رأى عام جامع وفكر موحد ؟ .

أولست مهمتهم وصل حلقات التنظيم الاشتراكى ، وتعمير مبادئ الخطة وتيار التوجيه الميثاقى الى القاعدة الشعبية التى تشكل الجيش

الاشتراكي العربي التحالف بكل فئاته الخمس لحماية ثورته السياسية الاقتصادية الاجتماعية .. والا كانوا مواد عازلة معتمة تحجب وضوح الرؤية ودقة الاحساس بين القمة والقاعدة وبالعكس ؟ .

أوليسوا حراس الثورة المجيدة ومبادئها القومية ؟ .

أولست حماية المبادئ ومراقبة تطبيقها - حقوقا وواجبات - هي اخص مسؤولياتهم ؟ .

فمن الطبيعي اذن ، ان تلقى مشاكل كل مجتمع محلى في القاعدة الشعبية على صفحات نشرة دورية منتظمة ، وان يتباح لكل عضو ان يشرح المشكلة بمبسطة .. يطلها ويشخص الداء ويصف ما يراه لها من دواء ، ملتزما بالميثاق .

والواقع ان اقتراح النشرة الادارية المحية ليس من عندناى وما هو الا ابراز لقول الميثاق : « **وانه لئن اُزِم الامور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل** » .

كما انها تستكمل حلقة هامة في الصلة بين الفكرة والتجربة . انه من الامور اللازمة تشجيع كل المسؤولين عن العمل الوطنى ان يكتبوا افكارهم لتكون امام المسؤولين عن التنفيذ ، كذلك من الضروري تشجيع كل القاسمين بالتنفيذ ان يكتبوا ملاحظاتهم لتكون امام المسؤولين عن التوجيه ، ان ذلك امر لا يمكن ان يترك للصدفة او الارتجال .

حماية النقد والنقاد :

ان الميثاق قد كفل عدة ضمانات لاطلاق فاعليات الاتحاد الاشتراكي حتى يقوم بهذا الدور الهام نى حياة الامة فقد ورد بالباب الخامس نص يقول : « **ان المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة ، لابد ان تفرض نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن ، وفي مقدمتها التعليم ، والقوانين ، واللوائح الادارية** » .

بل انهما من خطبة للرئيس جمال الا تضمنت اذكاء للهمم والهابا للحماس الثورى فى نفوس المواطنين ضد الانحراف والاسراف وانواع التسلسل والنفعية ، ولكنها فى محيط الاداة الحكومية لازلنا فى اشد الاحتياج الى دروع ملموسة تحمى النقاد واصحاب الآراء التقدمية البناء من بطش البيروقراطيين حيثما وجدوا .

فمن البديهي ان نشاط مثل هذه النشرات ، مسيؤدى الى كشف العناصر المنحرفة والحد من غلواء انتفاعها أو بطشها أو تهاونها فى اجابة

الرغبات الشعبية ، فإذا ما كانت تتمتع بسلطة أوفر ، فإنه لابد من اعلان ضوابط قانونية أكثر صرامة لتقليم أظافرها حتى ينتفى خطرهما على حركة الرقابة والنقد والتوجيه .

فلسفة الخطأ :

ولابد أيضا أن يتشيع النقد بروح الفهم السليم لفلسفة الخطأ . أن الذين يعملون كثيرا يخطئون ، أما الذين لا يعملون فلا يخطئون إلا مرة واحدة ، وهى أنهم لا يعملون أبدا . ومن الطبيعي أن تبدو أخطاء العاملين جهسارا ، وأن تظل خفايا الخاملين أسراراً . فطوبى للأولين ، وتباً للآخرين .

وعن فهم تام لفلسفة الخطأ ، كان مجتمعنا رحيما بالمخطئين العاملين المؤمنين فى مختلف مراحل ثورتنا ، وانعكست هذه الرحمة على قانون الاتحاد الاشتراكى فانسع للخطأ صدر المادة ١٦ من لائحة العقوبات الواردة فى القانون المذكور ، عالجه لأول مرة بالتنبيه ، ثم اللوم ، ثم بالإيقاف لمدة محدودة ، ثم بالفصل من المنظمات .

على هذه الوثيرة ، وبهذه الروح يجب أن يتجه النقد ، كما أنه من ناحية أخرى لا يوجد مبرر لأن تضع مؤسسة جماهيرية ما ، العقوبات أمام لجنتها الاشتراكية بغية الحيلولة بينها وبين مزاوله النقد السليم اللهم إلا إذا كانت ادارتها تعتمد الخطأ وتصر على التماهى فيه معارضة التقدم الثورى . والا فما المانع أن يتاح للمواطن أن يقول « هذا خطأ وهذا صواب » ؟

إن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قال ذات مرة « أخطأ عمر وأصاب امرأة » . وبهذه الوسيلة المعنوية أطلق الخليفة العظيم مرده العرب من قماقمها ، وعماققة المسلمين من معاقلهم ، فسابقوا الشمس نحو أهداف الخير ، والرحمة والسلام . وياله من قدوة ما أحوجن أن تقتدى به . .

أن أهم الخصائص الخلقية للمواطن الاشتراكى هى : أن يتقبل النقد ، ويعترف بالخطأ ، ويعمل على تحسين الأداء ، ويؤمن بأن تساوى الحقوق يقابله فى الكفة الأخرى تساوى المسئوليات . وفى مجال العمل الإدارى يعمل الموظف الاشتراكى على توزيع المسئوليات بالعدل دون اتخام موظف بالعمل وحجبه عن الآخر . وهذا أدى الى ازدياد الدقة فى تحليل المشكلات وعلاجها .

الحل السلمى للمتناقضات :

ولابد فى مجال تشجيع حرية الكلمة المكتوبة ، واطلاق حرية النقد والتوجيه ، أن نتذكر اتفاق الشعب فى ميثاقه وفى قانون اتحاده الاشتراكى العربى، على أننا قوم نؤمن بضرورة الحل السلمى للمتناقضات التطبيقية وكذلك المتناقضات الادارية . غير أن هذا المفهوم يجب أن يستقر فى اذهان اصحاب السلطة الادارية فيكون صراعهم مع النقد سليما أيضا . وهذا يقتضى الكثير من طاقات ضبط النفس لمن لا يستطيعون نسيان مراكزهم على الدرجات العليا للسلم الادارى-أو الاجتماعى ، ومثلهم ممن تبهروهم اعضاء الديمقراطية الساطعة ، وما ابرر اوضاعها التى اشرقت علينا بها الثورة بعد ليل طويل مد لهم بالاستعباد والقمع والكتب والضغط ، مما قد يدفع البعض الى أن ينسوا فى غمرة النقد الديمقراطية أهمية التمييز بين ما هو صراحة وما هو وقاحة ، خصوصا اذ صادفوا تبليدا ممن تعودوا أن يصعوا آذانهم ، أو يسدوا منافذ عقولهم وأفئدتهم دون المستحسن من الراى المجرد أنه غلف فى مستحسن من اللفظ . وفى هذا يجب ألا تتأثر أحكامنا على الآراء بانعكاساتنا الادارية أو الاجتماعية من مراكز اصحابها أو انطباعاتنا النفسية السابقة من شخصياتهم .

وهذا يدعونا الى توخى العلم والصراحة والواقعية فى كل ما يسجل، وأن نتنزه المواد عن الفوضى والغلالات والكيدية ، والا ننسى أن الهدف ليس الصدام أو الانتقام وإنما اشاعة المساواة وتكافؤ الفرص ، وتدوين النواقي بين الطبقات ، وازالة الحواجز النفسية القائمة بين بقايا الطبقة وتوفر مزيد من الكفاية للإنتاج والدخل ، لتتيسر عدالة توزيع ثمرات وخدمات جديدة .

الترقية العقائدية :

الولاء للمبدأ : أن أهم مايجب أن تعنى به النشرة المحلية هى التربية العقائدية المستمدة من قيم الميثاق فان النجاح فى تعميق هذه القيم فى نفوس المواطنين عامة والموظفين خاصة يقلل فرص اختباء البيروقراطية فى جحور الأدوات الحكومية .

ذلك أن افراد المجتمع يتكلمون تحت قيادة فكرية للعقيدة التى يؤمنون بها فيتعصبون لها ، اذ تؤلف بين عقولهم وقلوبهم فيتحدون لتحقيق أهدافها ، تماما كما يتكلمون تحت زعامة معينة ، وهذه الظاهرة تبدو أوضح ما تكون بين أبناء الدين الواحد فى التجمعات التبولوجية ، أو بين اتباع المذهب السياسى أو أشياخ النظرية الفلسفية الواحدة .

هذا الانتماء الفكرى يزود معتقيه بدوافع سحرية تلقائية تحفزهم للتضامن والعمل الجماعى المتكامل ، كأنهم أعضاء بدون واحد ، تنتهى عمليات كل خلاياه مهما اختلفت وظائفها وتتنوع تكوينها وتميزت حركاتها عند نهاية واحدة هى الاشباع البيولوجى والاجتماعى .

وبالمثل يؤدى تعميم التربية العقائدية الميثاقية الى ترابط افراد المجتمع بكل فئاته وافراده وطوائفه ، فلا يلبث نتائجهم بمختلف انواعه أن يتصف بالتناسق والتوافق فيصل فى نهاية مراحله الى تحقيق القايات الكبرى مستصغرا القايات الخاصة .

وإذا كانت الشيوعية والفاشية والوجودية قد تمكنت عن طريق النشر أن تخلق جوا من تعصب الافراد لها رغم تضائل مبادئها أمام سمو مبادئنا . ضالة الحصة الثقافية أمام الجبل الأشم ، فجدير بنا أن نؤمن بأن انتشار الثقافة الميثاقية سيؤدى الى ، ترابط اجتماعى ممتاز ، ووعى ادارى متضامن ، لا تجد البيروقراطية من بين نطاقه ثغرة الى اجهزتنا .

الميثاق كراى عام : ولنجاح تحقيق هذا التضامن وهذا التناسق بين خلايا الأمة على أوسع نطاق ، لابد من نقل الميثاق من مرحلة هو فيها تعبير عن الرأى العام ، الى مرحلة يصبح فيها رأيا عاما بذاته .

وللوصول به الى هذه المرحلة ، لابد أن تتوفر له كل خصائص الرأى العام القوى المنتشر الشائع ليصبح اتصالا فكريا وروحيا بين كل المواطنين يلتفون حوله فيشكل منهم وحدة فى التفكير والرأى والاتجاه والعمل مهما تباعدت مراكزهم ، لابد أن يدوم تأثيره العميق فى افوار النفوس على مدى الزمن لأنه ضياء العزة والرخاء ، وقلعة الأمام للفرد والمجتمع ، ودليل العمل ، لابد أن تكون لأحكامه الأولوية على الوجود الفردى والنزعات الذاتية ، لأنه الوجود الكلى الذى يستمد المواطن منه المعايير لحقوقه وواجباته وتصرفاته . وأخيرا لابد أن يبسط ويشرح فى أساليب متدرجة تناسب مختلف الثقافات مهما كانت متخلفة حتى يميز كل مواطن تفاصيل ما عليه وحدود ما له ، وطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تربطه بالآخرين وبالذولة .

بهذا الفهم وهذا الوضوح وهذا الانتشار يصبح الميثاق وسيلة أكيدة سريعة الأثر فى تقريب وجهات النظر ، وتنظيم الجهود ، وتوازى المدارك وتساوى الارادات والسلطات ، وتجانس الأعمال وتوطيد العلاقات التى تختلف حسب اختلاف الثقافات والمصالح الخاصة .

بهذا الشكل يصبح الميثاق اتفاقا عاما بين القوى الشعبية على مجموعة

من العقائد تنبع من طبيعتهم ، وتهدف الى تحقيق رغباتهم ومصالحهم جميعا عن طريق المساهمة الايجابية لكل فرد فى تنفيذ خطة الدولة الاشتراكية بالوسيلة الديمقراطية هذا الاتفاق القائم على الرضا والقبول عن ايمان اساسه الدراسة والافتان .

وبذلك تتحول المساجلات التقليدية الى التقند الذاتى البناء ، الذى لا يخرج عن موضوع الخطة العامة ، ويتركز فى تصحيح الأخطاء التطبيقية، وتفاصيل التطوير واساليب العمل المحلى .

هذا الاتفاق العام ، أو الرأى العام المستنير المنتشر المستمر يقطع كل امل للعناصر المتوترة والمأجورة والمسعورة من الرجعيين والنعيين والاستعماريين ، أن تجد لها فى أى وقت آذانا صاغية ، طالما لا تبقى فى المجتمع طبقة تجهل احكام الميثاق بل على العكس ستجد من كل مواطن تائرا وميثاقا يدافع عن الديمقراطية السليمة ويزود عن الاشتراكية العربية ضد أعدائها بكل قواه .

الوحدة والتجانس : والميثاق من حيث كونه منهاجا للعمل الوطنى الثورى تحتّم دراسة خطته حتى لا يتناقض عمل المواطن غير الملم به مع تيار النضال الشعبى ، أو تتعارض مسالكه وتتحرف غاياته عن اتجاهات المجتمع عامة .

أما من حيث هو منهاج للفكر ، فانه ليس مجرد مرشد ودليل فحسب، بل هو رابطة ايدولوجية سياسية واقتصادية علمية عملية ، تمثل معيارا معنويا عاما ، يحدد مسالك وتصرفات معتنقيه بطريقة واضحة منظمة ، تجعل مقدرات المواطنين متكافئة مع ضخامة المسؤوليات التى القساها عليهم وجودهم التاريخى فى تلك المرحلة من عمر الجمهورية العربية المتحدة . انها امانة عالية تحتاج الى وفاء المسؤول وحرص الصقور . حتى تسلم الى الاجيال القادمة من ابنائنا ناضجة نامية . ولكنها ضريبة الشرف .. شرف الحرية شرف قيادة الطليعة العربية المتحررة بعد عدة قرون من العبودية .. شرف تحرير الارض العربية والانسان العربى بعمل ثورى منظور متجدد مستمر تتخالف له جميعا فى وى وبقظة واستعداد دائم لسحق أى عائق يقف فى طريق زحف الشعب نحو الامال المشتركة المنشودة .

ان الترية العقائدية تؤدى الى وحدة العمل والفكر وتجانسها بين الافراد . أما الجاهلون بالعقائد العربية والسطحيون عنها ، فلسوف تتصف أعمالهم بالهامشية ، أو التعارض والشطط عن الاطار العام ، والخروج اللاوامى عن موكب القوى الشعبية وعلى احسن الفروض سنجد

من هؤلاء سلبية ولا مبالاة وسرعة انقياد للأفكار الهدامة ، مما يضر بالخطوة العامة منهجا وأسلوبيا فضلا عن تبديد الوقت وتبخر الجهود .

هذا وإنه لمن الظلم أن تلقى عبء التربية العقائدية - كله - على كاهل أجهزة الاعلام الحكومية . خصوصا وأن اصطباغها بالصيغة الرسمية لا يؤدي الى التأثير الأمثل المطلوب . ولذا ينبغي أن تتولاها القيادات الشعبية المحلية التابعة من صميم بيئات السكن أو العمل ، لأنها بطبيعتها تتميز بإحاطة أوسع بشئون البيئة ، ومعرفة تطيلية لطبائع الجماعات ، واحتكاك مباشر بمشاكلهم المتنوعة وإدراك تفصيلي لعدائهم وتقاليدهم وظروفهم ومشاكلهم ، وقادرة خاصة على إيضاح ما قد يفرض على الجماهير من مفاهيم بالأسلوب اللائم واللهجة المناسبة .

إن القيادات الشعبية الممثلة في لجان الاتحاد الاشتراكي . بهذا الوصف وبما يربطها بجماعاتها من علاقات مباشرة . واتصال دائم ، أعمق تأثيرا وأقدر على ربط مبادئ الميثاق بما يهم الجماهير في حياتهم اليومية وحياتهم العامة ، خاصة ما يتعلق بشرح الانماط العقائدية التي يجب أن يتشكل بها العمل الوطني ، والخير المشترك الذي يعود على الجماعة وعلى الأمة وعلى البشرية عامة ، ثم يترد الى الفرد ذاته بالرخاء والمجد والأمن نتيجة لاتباع منهج الميثاق في نواحي نشاطه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتطبيق قيمه في دائرة عمله وعلاقاته بالآخرين .

وهكذا يستطيع كل مواطن إدراك حقيقة وجوده كخلية في البناء الاجتماعي ، بتبادل التأثير والتأثر مع بيئته والبشرية جمعاء ويتأكد لدى سائر المواطنين بوضوح أن ، مصالحهم واحدة ومشتركة . وأن عدوهم واحد وأن عملهم عائد عليهم واليهم ، وأن حماية الثورة حماية لأرواحهم وأقواتهم . هذا الإدراك وذاك الشعور هما الدعامتان اللتان لا تفاسك أو تضامن أو اتحاد أو ثورية عمل بشيرهم .

إن وسائل الاعلام الحكومية الثلاث ، التلفزيون ، والاذاعة ، والطباعة ليست في متناول يد وعقل كل فرد . والمحرومون منها هم أصحاب المصلحة الحقيقية في التعبير عن مشاكلهم وآرائهم في حلها . كما أنهم أصحاب الحق الأول في إدراك الحقائق الجديدة . والنظم التي أرسيت من أجلهم ، والمكاسب التي أتتحت لهم ، أنهم أحق المواطنين بالاستمتاع برؤية خيوط فجر رخائهم وعزتهم ، ولاستذكار تفاصيل حقوقهم التي منحهم إياها الميثاق حتى يتمسكوا بها . فهم القوى الحقيقية التي تفرز كالنحل شهد الدخول القومي ، وككرات الدم البيضاء في جسم الأمة تتصدى للميكروبات الضارة ومنها البيروقراطية

— بتحالفها المنظم — تكشفها بما تزود به من وعى ، وتمزلقها ثم تطردها من رحمة المجتمع .

انها لهذا أحق فئات الشعب بالحصول على أدق المعلومات عن خطة الأمة . وقواعد العمل ، ومصاييح الكشف عن رواسب الماضي ، والركائز التي يعتمدون عليها في محاربتهم لما يصادقهم من فساد ، والحصانات التي يطمئنون اليها خلال حملتهم ضد البيروقراطية مجردين من عوامل الخوف والخضوع والمجاملة ومن تأثير المثل البالى « اليه ما تجبريش فى العالى » الذى لازال يمثل عامل كبت وتواكل وخنوع فى الأجهزة الحكومية .

معالجة أسباب الشكاوى :

- ١ . ان الشكاوى فى محيط العمل تستهلك قدرا كبيرا من وقت العمل والجهد الذى لو بدل فى العمل نفسه لادى الى ابرازه فى صورة أفضل والشكاوى على نوعين :

(١) شكاو تتقدم بها الجماهير ازاء ما يصادقونه من تقصير فى أداء الخدمة العامة ، او ما قد يلاقونه من سوء المعاملة .

(ب) شكاو يتقدم بها العاملون تظلما من أضرار تحقيق بهم سواء فى ترقياتهم أو علاواتهم أو فى غير ذلك .

وقد يطول الأخذ والرد أو تتدخل عوامل المجاملات فيتعطل البت فى الشكاوى بالحفظ والاهمال أو الحيل القانونية وتستفحل البيروقراطية نتيجة للشعور بخيبة الأمل مما فصلناه فى غير هذا المكان .

فلو أنه خصص من النشرة الشهيرة باب لنشر ملخص لشكاوى الأفراد والجماعات بعد فحصها ودراستها . وأتيح كذلك للمشكو فى حقهم أن يدلوا بوجهة نظرهم ، لأمكن القضاء على أسباب الشكاوى ، ذلك أن مثل هذه النشرة ، ستكون إحدى وسائل الضبط الاجتماعى ذات الأثر البعيد فى استقامة سلوك الموظفين ودفعهم الى الاهتمام بمسئولياتهم وهذا هو نفس ما تؤديه الصحافة العامة .

على انه يجب أن يوضع فى الاعتبار كما أسلفنا أن الحل السلمى للمتناقضات هو أسلوبنا . كما أن هناك اعتبارا آخر لابد أن يوضع فى الحسبان وهو أن الشكاوى ليست كلها حقيقية فمنها ما يكون كيديا ومنها ما يكون عن وهم أو جهل بالقوانين التى تجدد الحقوق والواجبات .

ولكل هذا يجب ألا تصاغ الشكاوى المنشورة بالنشرة المحلية فى

صيفة هجومية ولتكن مثلاً في صورة « يدعى فلان كذا ٠٠٠ » ثم ينشر رد المشكو منه . ويترك للرأى العام المحلى الحكم وهنا يحدث أحد امرين :

١ - اما أن تكون الشكوى فى غير موضعها فيتضح للشاكي تجنبه أو وهمه من أن له حقاً مهضوماً . وفى كلتا الحالتين سيكلف عن الشكوى اما عن خجل أو عن اقتناع . وتمتص النشرة بذلك مظاهر اللفظ والحقن الاجتماعى وتتكون من الحالات المماثلة نماذج تخفف من حدة الشكايات .

٢ - واما أن تكون الشكوى جادة حقيقية تلقى الضوء على المعوقين والمتسلطين والتغيبين فيلتزموا جانب الهمة والصواب فتنتهى أسباب المظالم ، وتصبح هذه الحالات عبرة لغيرهم ويأخذوا لو قام على تحرير هذا الباب نخبة من المتخصصين فى شئون ، الموظفين والحسابات وغيرها من الفروع المختلفة ممن لهم دراية بمختلف المشاكل حتى يكونوا عنصر التوازن بين طرفي كل مشكلة .

تعميق الحوافر الدينية والخلقية :

ما من مصلح اجتماعى إلا وقرر أهمية تعميق الحوافر الدينية والخلقية كقاعدة أساسية لتطهير نفوس العاملين بالأجهزة الحكومية من مفاسد البيروقراطية وأدرانها . أن الأديان جميعاً تدعو إلى العمل ، وإلى اتقانه وإلى عدم تأخير عمل اليوم إلى الغد ، وإلى أن من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها ، وإلى أن يعمل الناس فسيرى الله عملهم والدين آمنوا ، وإلى تحريم الرشوة والاختلاس والتبديد والاسراف ، وإلى التحلى بمكارم الأخلاق .

والاسلام مثلاً يسوى بين المسلمين ، وينكر العصبية إيا كانئ ، ويحرم استغلال فرد أو طائفة لما يتوفر لها من مركز فى الحكومة ، ويشرح كيف أن ما يتمتع به العامل المسلم من سلطة - ولو كان والياً - ليست إلا بوصفه رجلاً مسلماً صالحاً للوظيفة ، لا بوصفه حاكماً متسلطاً ، وكل راع مسئول عن رعيته ، مسئول عن أموال المسلمين التى تقع فى دائرة تحصيله وصرفه ، فهى حق للمسلمين كافة ونفقة لهم وفيما يعود على الدولة بالخير والمجد والرفعة ، لا حق لأحد من ولاية الأمور فيها إلا بقدره .

هذا وإن الإيمان العميق بمبادئ الدين والأخلاق يظهر النفس من دوافع الانحراف والانزلاق إلى الفحشاء والمنكر والبغى ، مما يحصن سلوك الأفراد ، ويحفظ لهم طاقاتهم ، العملية الانتاجية وإمكانياتهم المالية من الضياع ، فى يؤز الفساد وقسدراتهم العقلية من الانهك والاضمحلال بفعل المسكرات والمفترات ، وبهذا تصان للموظف كل مقومات السلوك الإدارى السليم . ويتميز بعوامل نمو الكفاية والخبرة والاستقامة .

وتنتشر معالم القدوة الحسنة . وغنى عن البيان ما لذلك من اثر فى تطهير الاداة الحكومية من شوائب البيروقراطية .

ان التدين يخلق مفهوما خلقيا مشتركا عاما ، وينصب ميزانا دقيقا للتمييز بين السلوك الخير والشرير سواء اكان فى مجال الخدمات ايم العلاقات وان النشرة المحلية تستطيع ان تعمق الحوافز الدينية والاخلاقية فى المحيط الادارى اذا قارنت المبادئ الروحية بتفاصيل الاجراءات ، وصورت كيف ان الدين يقدر العمل فى خدمة الشعب ويعتبر الاجهزة الادارية امانة فى عنق اولياء امورها والعاملين بها كل بما علق فى عنقه .

ان التدين مثلا يدعو الى الزهد والتقشف وتجنب مظاهر التباهى بالكفايات التى تجر الموظف الى العيش فى مستوى لا يدانيه دخله ، سما يوقه اخيرا فى شرك الانحراف الى الرشوة او الاختلاس .

والتدين بعد كل هذا يدعو الى المساواة والعدالة ، وانعدام الطيفية والاستغلال وهذه هى الاشتراكية فى ابسط معانيها .

تنمية المواهب الادارية والفنية (التدريب) :

ومن المهم ان يخصص فى النشرة باب التقصد منه مساعدة الموظفين ، على استمرار التقدم بعملهم فى تطور نحو مستوى اعلى من الكفاءة والقدرة والاعتماد على النفس . وان لكل المهن مجالاتها ونشراتها العالمية والمحلية الخاصة التى تنقل الى اصحاب المهنة الواحدة آخر ما توصل اليه الباحثون والدارسون فى حقائق مهنية فى عالم الحرفة . اما المهن الادارية والكتابية فانها تقتصر على مثل هذه النشرات والمجلات - ر-م ضخامة عدد هذه الطائفة واهمية عملها بوصفه القاعدة والاساس فى كل الاعمال .

ان مجلة ديوان الموظفين الدورية لا تكفى ولا تسد النقص الفظيع السائد فى اجهزة الحكومة لانها تصالج موضوعات عامة على الاغلب ، ولانها لا يمكن ان تغطى هذا العدد الهائل من الموظفين لأسباب كثيرة فنية ومالية وادارية واجتماعية .

كذلك فان معهد الادارة لا يمكن ان يستوعب كل الموظفين ولا ان يقوم بتدريبهم واعدادهم لتحمل اعباء الوظيفة . يضاف الى ذلك ان الدراسات الجامعية خالية من - المناهج التى تكون الموظف الكفء .

واننا نفتقر الى دراسات تكميلية ادارية للراغبين فى دخول مسابقات التوظيف والى مناهج الدراسات الخاصة للتعيين والترقية .

ولهذا فان الخير السويدى « تاراس سالفورز » الذى اوفدته هيئة الأمم المتحدة الى مصر عام ١٩٥٤ قد اوصى فى تقريره بإنشاء معهد الادارة العامة ليتولى التدريب العملى الادارى بتيسير الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشكلات الادارية - وتقديمها الى المسؤولين، ومتابعة التطورات الادارية الحديثة فى الخارج وتطعيم أساليب الادارة المحلية بما يناسبنا منها وتم ذلك بالفعل عام ١٩٥٥ غير أن المعهد وحده لا يكفى كما قلنا .

يقول الدكتور « كارل دى شواينتز » : « اننا لا يمكننا أن نضمن أن الموظف الجديد الذى يبدء عمله لم يعتد عليه ، يمكنه أن يكشف بنفسه دون أن يساعده أحد - احسن الوسائل للقيام بهذا العمل - أن الفرد يتعلم دائما مع الوقت . ولكن ما يكشفه بنفسه قد يكون خاطئا فى بعض الأحيان ، ولذلك فإن سياسة مرسومة لتدريب هذا الموظف ، هى الوسيلة التى يمكن أن نضمن بها ما يتعلمه الموظف ، سيؤدى الى زيادة كفاءته وقيامه بعمله على أكمل وجه . » (١)

وعلى هذا فان تدريب الموظف لا يقتصر على اعداده للقيام بعمله الجديد وتعريفه به وبطرق التصرف ازاء ما يواجهه من مسئوليات ، وانما التدريب يشمل أيضا متابعة تنمية قدرات الموظف وتمكينه من استغلال مواهبه وقدراته على احسن وجه ، بتزويده بالارشادات والبيانات الحديثة من مهنته الادارية ، فيستطيع توجيه نشاطه وجهة صحيحة تنتج عمالا سليما بأقل جهد وأقصر وقت .

وللتدريب وسائل عدة منها المؤتمرات الفردية أو الجماعية واجتماعات الموظفين عموما أو فئة معينة منهم والأفلام وحلقات البحث المهنية ، ثم المطبوعات ، لكن المطبوعات حينما تكون نشرة تكون أجدى - حيث انها أوسع مجالا لتبادل الآراء وأسهل منالا خاصة وأن الموظفين يحجمون من حضور الندوات والمحاضرات لأسباب اجتماعية واقتصادية وأخرى - تتعلق بالوقت .

وعلمية التدريب خصائص يجب أن يراعيها القائمون على نشر الحقائق الادارية بالنشرة المقترحة ومن خصائص التدريب أن يكون مستمرا متطورا فان التقدم العلمى والعملى القفز يستلزم من العمل أن يكون على مستوى الاحداث المحيطة به . والتدريب كأي شيء آخر يجب أن ينخفض لبدء التطبيق العلمى ، والا كان فوضى وارتيالا ، والتدريب كذلك نوعى بمعنى أنه متعدد الأنواع حسب تعدد الأعمال ، وان كان من

(١) حلقة الدراسات الاجتماعية لجاسة الدول العربية عام ١٩٥٤ .

مزاياء النشره ان اطلاع الموظف على مختلف المقالات النوعية ، ينمى ادراكه ويوسع افقه ، ويجعله على دراية بعلاقة عمله بالأعمال الأخرى .

وعلى العموم فان مثل هذا النشر سوف يكون له أكبر الاثر فى رفع الكفاية الانتاجية للموظفين ، وزيادة الدخل القومى ، والقضاء على اسباب شكاوى الجماهير من تأخر أو ضعف الخدمات .

بقى الحديث عن الدراسات والبحوث الإدارية المتعلقة بتنظيم اللوائح وهى الجهاز الحكومى وسيأتى الكلام عنها فى الفصل القادم باعتبارها احد عناصر المبدأ الثالث من المبادئ التى تخضع لها الأجهزة الحكوميه . وهى مرونة النظم واستجابتها للتطور .

مرونة النظم واستجابتها للتطور

عناصر الإدارة :

من المعروف ان الإدارة تتألف من عناصر أربعة هى :

١ - احكام قانونية توجيهية تتمثل فى رئيس الدولة والوزراء ومجلس الأمة .

٢ - اسس تنظيمية تحدد تكوين البناء الإدارى ، وسلطات مختلف الوظائف على درجاته واختصاصات ومسئوليات كل منها ، وعلاقة كل وظيفة بالأخرى ، كل ذلك فى وضوح ودون ازدواج .

٣ - قوة بشرية من الموظفين والعمال يقوم اختيارهم على أساس الكفاءة والخبرة ، ويأمن كل منهم على أجر يومه ومعاش غده ، كذا علاواته وترقياته ، ويحظى من حسن المعاملة ما يحفظ له كرامته ومن الرعاية الصحية والاجتماعية ما يحفظ للعمل طاقاته البدنية والعقلية والتفسيه .

٤ - ميزانية مالية للانفاق على التوظيف وما يقتضيه العمل من خامات وآلات وأدوات ومتاع ومصروفات مختلفة وأهم ما يجب اتباعه فى معالجة هذا العنصر هو تحرى الدقة فى وضع الميزانية ، والأمانة فى الصرف دون اسراف أو انحراف ولا تلاعب بالبندود .

ونحن اذا تأملنا العناصر الأربعة بنظرة علاقية ، لوجدنا ان حراك اى منصر من هذه العناصر يستتبع حراك العناصر الباقية على الأرجح . وللعنصر الأول التأثير المضاعف بينها جميعا سواء كان حراكه هذا تغيرا أو تطورا . ذلك انه يمثل السلطة السياسية والقيادة التوجيهية لكل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العامة للدولة .

أن تغير الوزارات فى الماضى كان يستتبعه تغير اللوائح والوظائف وتغيير الموظفين وتغيير الميزانية أو تعديلها كما كانت الازمة المالية مدعاة لاسقاط وزارة واقامة غيرها . وهكذا ...

وليس هذا بيت القصيد . لكن ما أريد ايضاحه هو أن الاحكام القانونية . والاسس التنظيمية - لابد وأن تتغير وتتطور تبعاً لتغير وتطور المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فى الدولة . فالإدارة المركزية مثلاً تتناسب مع سياسة الاستعمار - والرأسمالية والاقطاع والرجعية ، تتلاءم مع دكتاتورية الطبقات ، بينما تميل الاشتراكية والديمقراطية إلى الأخذ بمركزية التخطيط فقط ولا مركزية الإدارة . وفى مجال تقييم - الوظائف ، نجد أن المجتمعات الاشتراكية تعطى العمل أكبر عناية فتأخذ بالطريقة الموضوعية The position concept التى تقوم على دراسة أهمية الوظيفة واختصاصاتها ومسئولياتها وعلاقتها بغيرها ، وتحدد على هذه الأسس الدرجة والأجر المناسبين بينما تهتم المجتمعات الاقطاعية بالرتبة والمؤهل العلمى خاصة اذا كان التعليم قاصراً على ابناء الأثرياء فتأخذ بالطريقة الشخصية فى تقييم الوظائف The personal Rank concept وتأخذ هذه الطريقة فى الاعتبار ايضاً الأقدمية دون اعتبار لظروف العمل كما نلاحظ أن المجتمعات الرأسمالية - حيث تنتشر المؤسسات الاقتصادية فتمتص أكبر قدر من الكفاءات يتأثر التقييم بالمراكز المالية .

الخلاصة هى أن القاعدة تقضى بتطور عناصر الإدارة الحكومية الثلاثة الأخيرة - مساندة لتغير العنصر الأول وتطوره - والا كانت الخطة العامة للدولة فى واد وما ينفذ منها فى واد آخر . وللسلطة العامة حق تعديل وإبدال النظم حسبما يقتضيه تنفيذ أهداف الدولة دون تقييد بحقوق الأفراد إلا ما يتعلق منها بالإنجازات المادية والأدبية المكتسبة للموظفين .

ما الإدارة إلا انعكاس صادق لنظام الحكم القائم فى دولة ما من ناحيته السياسية والاقتصادية ، وتعبير واضح عن مدى نشاط هذا الحكم ثقافياً وعلمياً وفنياً واقتصادياً واجتماعياً . وترجمان ناطق بحقائق اهتمام الحكومة بمختلف الشؤون الدينية والعسكرية وغيرها حتى أن النظر إلى ميزانية إحدى أجهزتها يعطينا فكرة صحيحة عن الروح السائدة فى هذا المرفق سواء كانت اعتدالاً أو اسرافاً ، أجاجافاً لفئة أو انصافاً لأخرى ، تقتيراً فى ناحية وتبذيراً فى أخرى ... وهكذا .

ومشكلتنا التى نطرحها للبحث ، هى جمود النظم المعمول بها فى الأجهزة الحكومية ومعجزها عن الاستجابة للتطور مع مقتضيات التغيير الثورى الذى أرسى مبادئ الديمقراطية والاشتراكية .

الديمقراطية ضد التعسف والتسلط والاستبداد ، وهذه لها جذور عميقة فى النظم القائمة التى وضعها الفرنسيون والانجليز والرجعيون وتجار السياسة وعبيد المال .

والاستراتيجية تعنى اضطلاع الحكومة بادارة كل مصادر الانتاج والتنمية علاوة على اعمال الامن والدفاع والتعليم والقضاء والصحة وغيرها من الخدمات . وحتى الخدمات الاجتماعية والصحية التقليدية قد التزمت الحكومة بانتهاجها النهج الاشتراكي - بأن تتوسع فيها حتى تصل منافعها الى كل فرد .

وهذا التوسع يستلزم جيشا جرارا من موظفين اكفاء على مستوى رفيع من الخبرة والخلق ، وتنظيما اداريا على قدر كبير من الدقة والاحكام ، ولوائح تنظيمية سهلة واضحة تضمن سلامة الاداء وسرعته بالدرجة التى ترضى المواطنين وتحفظ ثقتهم .

تغيير اللوائح الحكومية

جاء بالميثاق اكثر من نص يدعو الى تغيير القوانين واللوائح الادارية حتى تساير اخلاق المجتمع الاشتراكي الديمقراطي الجديد ، وحتى تستطيع القيام بمشروعات الدولة الانشائية المتزايدة ، وتمكن الاجهزة الحكومية من توصيل الخدمات الى الشعب كما يجب وبلا موانع او تعقيدات وفى ذلك نص الميثاق «ان القوانين لابد أن تعاد صياغتها لتتخدم العلاقات الاجتماعية من جديد» ونص آخر يقول «ان العدل لابد أن يصل الى كل فرد حر ، ولابد أن يصل اليه من غير موانع مادية ، أو تعقيدات ادارية كذلك فإن اللوائح الحكومية يجب أن تتغير جذريا من الأعماق» .

وفى رأى ان القاعدة الشعبية للجهاز الادارى هى الأعماق القادرة على بدء عملية التغيير المطلوبة ، باعتبارها اكثر درجات السلم الادارى احتكاكا بواقع العمل التنفيذى وبالتفعين به من الجمهور ، واكثر دراية بتفاصيل اللوائح ودقائق عيوبها كل فيما يخصه ويمارسه ، هذه الدربة الميكروسكوبية لا تتوفر لمن عداها فى المستويات الادارية العليا .

ان الموظفين المنفذين اكثر انغماسا فى مشاكل العمل واكثر تأثرا بعيوب اللوائح التى وضعت كلها فى ظل الاستعمار وحكم الطبقة الواحدة .

ان الاصلاح الادارى الفعال يكمن فى تنظيم وتنقيح مجسومات الامال والاراء بل فى ازالة اسباب النكسات الساخرة والتهكمات المرة التى يتبادلها صفار الموظفين ويتطرحونها منذ عشرات السنين .

ان بعض صور جمود اللوائح قد تبلورت فى امثلة عامية شائعة يرددونها مثل : « موت يا حمار على مايجيك العليق » كناية عن بطء الاداء ، ومثل : « وودك متين يا جحا ؟ » كناية عن اللف والدوران وتطويل الاجراءات تماما كما يقال فى المحسوبة : « بابخت من تان النقيب خاله » وفى التحيز والمحابة « اللى له ظهر ما ينقرش على بطنه » .

ان لدى صفار الموظفين ورؤساء الاقسام والاقلام من اقتراحات الاصلاح الادارى ما يمكن ان يكون اساسا طيبا للوائح ادارية سليمة . هذه الاقتراحات فى حاجة الى توعية ادارية علمية وافية تسبق جمعها وفرزها وتصنيفها وضياغة الصالح منها على هيئة قوانين عامة .

« ان الخير » سنكر قد اوصى فى تقريره عام ١٩٥١ بالاخذ برأى الموظفين المتفدين ورؤسائهم ، فقال : « التنظيم الجيد يجب ان يعتمد على جهود الأشخاص المسئولين عن تنفيذ الأعمال اليومية وخاصة رؤساء الاقسام والادارات » ولقد ايد ذلك الرأى الأستاذ ابراهيم الفطرس فى حينما تحدث عن التكوين الادارى للمصالح وادارات العمل فى حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية عام ١٩٥٤ فقال « قد يكون من السمات البارزة لاداء العمل ضرورة قيامها على مبدأ المساورة بين اصحاب الأعمال والعمال » .

فاننا لو تتبعنا حركة الاجراءات تصاعديا على السلم الادارى لوجدنا ان الورقة او الملف يبدأ بطيئا متثاقلا متثاقبا على المكاتب الصغير ولا يلبث ان تزداد سرعته تدريجيا كلما انتقل الى مكتب اكبر فاكبر . الى ان يصل الى رقم قياسى فى السرعة بين مكاتب القعة الادارية والسبب فى ذلك — فيما عدا الظروف الصحية والنفسية والاقتصادية السيئة للموظف الصغير — ان هذا الموظف مقيد بمجموعة من القوانين واللوائح واساليب العمل لا يستطيع التحرر منها دون ان يتعرض لبطش المسئولية .

ومن هذه القوانين ما يكون متضاربا يناقض بعضه الآخر وهنا يجد فرصته للتفسير والتعجيل بالاجراءات متى اراد وتحمل المسئولية عن طيب خاطر امام رؤسائه .

واذا اضيف الى ذلك ما اشتهر به الموظف المصرى من ذكاء نادر ، وما قاله السيد/كمال رفعت فى أحد احاديثه الصحفية : « ليس شرطا ان يصدر الرأى عن القيادة او عن القاعدة : ليؤخذ به ، والشرط الوحيد هو نضوج الرأى ووعيه وعلميته » (١) لأدركنا وجوب اشراك

(١) حديث صفى مجلة روز اليوسف - العدد ١٨٥٢ .

القاعدة الهرمية للجهاز الحكومى فى عملية تغيير القوانين واللوائح الادارية ... ومحاربة البيروقراطية بمختلف مظاهرها . وهو الأساس الذى بنى عليه مشروع الحملة ضد البيروقراطية أو « شهر اللوائح والقوانين الادارية » .

وقبل أن نستعرض هذا المشروع ، أود أن أشير الى أنه توجد معوقات ادارية أخرى يجب القضاء على أسبابها .. ومنها :

- ١ - تعدد أجهزة اصدار البيانات والاحصاءات والمعلومات وتضاربها .
- ٢ - تعدد أجهزة الرقابة والتوجيه والفتوى واختلاف آرائها .
- ٣ - تعدد الاجراءات وازدواجها بالنسبة للموضوع الواحد فى جهات مختلفة .

من أجل هذا وذاك اخلت الثورة الادارية - التى بدأها السيد زكريا محيى الدين فى ١٧/١٠/١٩٦٥ - على عاتقها مسئولية تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، عن طريق رفع مستوى السكفافية الادارية وتعبئتها لخدمة التنمية الاقتصادية عن ايمان بأن « كل جهود تبذلها الادارة الحكومية لتبسيط الاجراءات وسرمة تادية الخدمات وكفايتها ، إنما تؤثر بالتالى على حجم الانتاج وكفايته » (١) . فمما لاشك فيه أن الأجهزة الادارية تؤثر تأثيرا مباشرا على كفاءة قطاع الانتاج ، فتعطله أو تنميه تبعاً للدرجة نشاطها أو خمولها ، لأنها وثيقة الصلة باحتياجاته وحركته . ولذلك فإن الجهاز الحكومى والعاملين به من أهم العناصر الحيوية فى عمليات التنمية والتغيير الاجتماعى . والمؤسف أنه بالرغم من التحسينات المتوالية لأحوال العاملين بالجهاز الحكومى منذ قامت الثورة - إلا أنهم لم يقوموا بواجبهم كاملاً نحو اخوانهم المواطنين . ومن الظلم أن نختص الأفراد بهذه المسئولية ، وإنما تتركز على الناحية التنظيمية ، وبمعنى أصح بتحملها قيادات الجهاز الادارى (٢) .

مشروع الحملة ضد بيروقراطية اللوائح

أو « شهر اللوائح والقوانين »

والسبيل الى ذلك ان نعد حملة عامة مستمرة تشترك فيها كل أجهزة الدولة ، وتخصص لها أجهزة الاعلام السمعية والبصرية قدرًا مناسباً من مواردها ، ويحمل الاتحاد الاشتراكى أكبر عبء فيها .

(١) حديث السيد زكريا محيى الدين فى مؤتمر الادارة بمجلس الأمة .

(٢) حديث السيد زكريا محيى الدين فى مؤتمر الادارة بمجلس الأمة .

كما يتولى الجانب الإدارى الفنى فى هذه الحملة ، قادة الفكر الإدارى بالدولة خاصة أساتذة معهد الإدارة العامة .

وتتلخص الخطة فى الخطوات الآتية :

- ١ - حملة عامة للتوعية الإدارية الأخلاقية الاشتراكية .
- ٢ - تخصيص مكافأة لآحسن ثلاثة اقتراحات فى كل جهاز والاعلان عن ذلك .
- ٣ - تحديد أسبوع يسمى « أسبوع مكافحة البيروقراطية » يخصص لاستقبال الاقتراحات من مختلف الأفراد فى كل الأجهزة .
- ٤ - تجميع الاقتراحات وفرزها وتصنيفها وتبويبها وتفرغها .
- ٥ - صياغة الأغلبية الناضجة منها صياغة قانونية .

١ - حملة التوعية الإدارية الاشتراكية : يقول السيد / كمال رفعت : « ان هناك عوامل يجب أن تسبق القوانين وهي : المعايير والقيم الاخلاقية ، والتقاليد التى تحكم السلوك الإنسانى ، وهذان العاملان يمكن أن ينظما العلاقات الإنسانية فى نفس فعالية القوانين وربما أكثر » وهذا يقتضى أن تبدأ الحملة ضد البيروقراطية بأن تحشد أجهزة الاعلام كل امكانياتها . ولجان الاتحاد الاشتراكى بالوحدات الجماهيرية كل جهودها - دفعة واحدة فى وقت واحد - للقيام بحملة توعية قوية مستمرة واسعة النطاق تهدف الى ما يأتى :

أ - تعميق المبادئ الإدارية التى تنسجم مع الخلق الاشتراكى فى نفوس العناصر البشرية الإدارية .

ب - الاهتمام بابرار شخصية الفرد والهذب حوافزه العنوية .

ج - اشعاره بواجبه كصاحب رأى له قيمته فى الإصلاح الإدارى وبأهميته كرقيب على سلامة واستقامة سير العمل الوطنى .

ومعنى هذا أن نوضح بكل السبل لكل عضو فى الاداة الحكومية انه بتدعيم النظام الإدارى فى المجتمع الاشتراكى انما ينمى ارباحه ومكاسبه شخصيا . باعتبار أن الاشتراكية نظام اقتصادى يقوم على أساس استيلاء الشعب على كل الموارد الطبيعية ومصادر الإنتاج فتتولاه حكومة من أبناء الشعب لا سلطان عليها من اجنبى دخيل أو سياسى عميل أو اقطاعى مستغل ، أو رأسمالى محتكر . فهى اذن حكومة من الشعب تدير الإنتاج بالشعب لصالح الشعب .

وعلى هذا فزيادة الانتاج واثاقته وسرعته بأقل تكليف هو وسيلتها الضرورية لرفع مستوى الطبقة الكادحة سياسيا واجتماعيا وثقافيا وصحيا واجتماعيا واقتصاديا حتى يمكن تذويب الفوارق بين الطبقات بطريقة تصاعدية عن طريق الارتفاع بالأدنى الى مستوى أرفع فتتحقق الحريتان السياسية والاقتصادية وتتلشى الفواصل المادية والطبقية والنفسية ، وتختفى الطبقات الراسية القائمة على التباين الاقتصادى او الاجتماعى او السياسى فتختفى معها معالم السيطرة والتعالى من طرف والتي يقابلها خضوع وتولف من طرف آخر اقل مرتبة فى السلم الاجتماعى والادارى .

وتكون التوعية ناجحة بقدر ما توضح للأذهان كيف ان التطبيق الاشتراكى قد التى على كاهل الشعب عبئا ثقيلا قوامه ذلك الميراث الهائل من أجهزة الانتاج المؤمة التى امتلكها وعليه ان يثبت انه اهل لهذه الملكية ، جذير بشرف المساهمة فى ادارتها بوعى ونشاط لتتضاعف أرباحه ، وما نيل المطالب بالتمنى ولكن سعة الرزق وارتفاع المستوى المعيشى يتطلب من الفرد مضاعفة العمل والجهد واليقظة . خشية ان يطاه الطبقة الاشتراكية اذا تخاذل أو تكاسل ، فالواقع ان تفاوت طاقات الأفراد وإقبالهم على العمل والتخصص فى فروع المهنة والادارية والفنية ، يخلق ابعادا لطبقات افقية تقوم على تفاوت الخبرات والأعمال لا الثروات والأحساب والأنساب وعلى هذا فان الجهد والاقان والتفانى فى دراسة العمل وبحث احسن وأيسر وأرخص وسائل انجازها ، هى سبل الترقى المفتوحة أمام كافة الأفراد بغرض متكافئة للترقى على درجات السلم الاشتراكى فالاشتراكية تقضى بأن «لكل بقدر جهده وعمله» . وما يجب ان تنتهى اليه للتوعية المنشودة هو ان يؤمن المواطن الادارى بالنقاط الآتية بوجه خاص :

(١) ان الثورة قد ورثته من حلف الفساد نصيبا عادلا من السيادة ومن كل مزاود ومقدرات هذا البلد الأمين .

(ب) ان هذا الوضع قد حطم درجات السلم الطبقي الراسى ، وان وضعه فى المجتمع لم يعد فوق شخص وأسفل آخر ، وانما هو فى صف من الدرجات الأفقية المتجاورة ، كل حسب خبرته وعلمه وعمله، وان هذه الدرجات الأفقية وسيلة لتفاوت الرفاهية وسعة الرزق بتفاوت الأجور وليست وسيلة للتعالى والسيطرة والفرو ، وفى ميدان العمل الأجود فليتنافس المتنافسون .

(ج) ان العلاقات بين أعضاء المجتمع الادارى الجديد أشبه ما تكون بعلاقات المساهمين العاملين فى شركة ، بمعنى ان تنتفى منها علاقات

الحقد والصراع والسلبية والنفعية وما إليها من علاقات هدامة ، وتحل محلها العلاقات التقدمية الاخلاقية البناءة فى تحالف وتعاون وإيجابية وغيرية وفناهم من أجل المصلحة المشتركة التى تعود على الجميع بالخير .

(د) ان تحول المجتمع من الرأسمالية الى الاشتراكية قد جعل الموظف أجرا عند صاحب العمل الحقيقى الذى هو الشعب .

(هـ) ان ميراثنا الادارى يحتوى على رواسب ومخلفات ادارية فاسدة رزائنا بها عهود لعينة جثمت على صدر الامة قرابة قونين من الزمان وواجبنا الاول هو حث تربية الاداة الحكومية وتنقيتها من طفيليات البيروقراطية وآفاتهما العميقة ، لنضمن جنى محصول أوفر من الانتاج . ولنحول بين هذا الداء النوبيل ، من ان تنفثى عدواه فى حقل المؤسسات المؤلمة فيزداد خطرهما وينتشر ضررها .

(و) بعد الحرح تأتى مرحلة التخطيط لكن الامر يستلزم فى مجال الإصلاح الادارى ان نبحت العلاج ونتمك الدواء قبل استئصال الداء ، والا توقف العمل . وهذا يحتم أن يعد كل عامل وموظف نفسه بالادراك الهادئ السليم لطبيعة المشكلة الادارية التى يعيشها أو يلاحظها مما يكون لها اثر على الوقت أو الجهد أو المال المبذول فى سبيل انجازها ، ويدرس من ناحية أخرى امكانيات علاجها أو استئصالها أو تعديل اجراءاتها ، ثم يتقدم باقتراحه الى المختصين ممن تحددهم الهيئة العامة لمشروع «اسبوع مكافحة البيروقراطية» المقترح سواء اكانت جهة الاختصاص هى اللجنة الاشتراكية بالمؤسسة أم رئاسة القسم التابع له الموظف .

(ز) ان الموظف أو العامل حينما يساهم بالرأى الحر فى طعن البيروقراطية بالنقد واقتراح العلاج وممارسة الرقابة . فانما يجب عليه ان يكون راسخ العقيدة قوى الايمان بان هذا العمل من صميم واجبه ورسالته باعتبار كل عضو اشتراكى مكلفا بمقتضى المادة ٩ من قانون الاتحاد الاشتراكى بمحاربة بيروقراطية الاستغلال والتعقيد (١) ، وأنه مطالب بالمساهمة بتغذية المستوى الاشتراكى التالى بصيغ جديدة للقوانين وقوانين تتناسب مع مجتمع الكفاية والعدل وتعمل على ازالة المتناقضات الادارية وتقضى على سيطرة الروتين الحكومى الذى أصبح وسيلة لسيادة الوظائف العامة على مصالح الشعب .

(ح) على الفرد ان يبدأ بعمله وبنفسه وتخصه أولا ، ثم بما يلم به . الاما كاملا من الأعمال الأخرى ، خاصة المتداخلة مع دائرة عمله ، فهو أوفر ادراكا لتفاصيل وظروف مجاله ، وأعلم من غيره بوسائل تحسينه ، وأقدر على معالجة أسباب الاسراف فى كل ما يتعلق بعمله مباشرة أو

(١) انظر المقدمة .

بطريق غير مباشر ، وليؤمن انه موكل من الشعب فى القاء الضوء على عناصر الاسراف والاستغلال والتعويق والعمل على وقفها ، وانه مفوض من الدولة ، فى تنفيذ سياستها العامة ، وانه مكلف بتطعيم العمى الادارى بمناصر الكفاءة والايمان والسرعة والاقتصاد فى النفقة بأكثر قدر ممكن .

ويتبع هذا الاعداد اغراق الرأى العام الادارى فى بحر من الدراسات والبحوث والمساجلات والمناظرات والندوات الادارية تتخللها برامج التربية العقائدية وتعميق الحوافز الاخلاقية والدينية ولا بد فى هذا السبيل من ان تزود لجان الاتحاد الاشتراكى بكل الامكانيات المادية والأدبية اللازمة لهذه الحملة .

٢ - الاعلان عن مكافآت لافضل الاقتراحات عملية : فى خلال هذه الحملة يتم الاعلان عن عدة مكافآت لافضل وأنصح الاقتراحات فى كل جهاز أو من كل تخصص ، على ان يحاط منح المكافآت بضمانات تطمئن الافراد الى نزاهة التحكيم ، ولن يقتضى اقرار مبدأ المكافأة أى اعتمادات مالية ، ذلك لأن اعتمادات المكافآت التشجيعية موجودة فى كل مكان وأغلبها يصرف فى غير موضعه ، ولسوف يشجع التلويح بالمكافآت الكثيرين على الدراسة والبحث وتسجيل ملاحظاتهم وآرائهم والاجتهاد فى النبش عن خفايا اللوائح وخبائيا مساوئها ، ومقابلتها بالعلاج .

٣ - اسبوع مكافحة البيروقراطية :

لا يتبدا هذا الاسبوع الا بعد ان تكون قد استنفدنا كل ما فى الجعبة من توعية ادارية وعقائدية واخلاقية ودينية وقومية مترابطة ثم يتبع الاثنى فى هذا الاسبوع :

(١) يتم اختيار عدة اجهزة أو وزارات تعتبر عينات لمختلف أنواع العمل الحكومى .

(ب) يقوم خبراء الادارة باعداد استمارات استفتاء وجمع بيانات ادارية شهلة الاجابة متنوعة الموضوعات حسب تنوع الاختصاصات بين اعمال المخازن والحسابات والمستخدمين والمحفوظات .. الخ . وبحيث يكون فيها فراغ كبير للاقتراحات التفصيلية .

ويتولى موظفو معهد الادارة العامة توزيعها على الاجهزة المختارة وجمعها بالتعاون مع لجنة من رئاسة الجمهورية أو المجلس التنفيذى ولن يستغرق ذلك أكثر من ساعتين فى كل يوم فى جهاز أو وزارة .

(ج) - يتم فرز هذه البيانات وتفحص الاقتراحات، وتصنف وتبوب وتفرغ بطريقة احصائية وتعالج بعناية واهتمام كل ما قد تحتسبه من بلاغات عن مخالفات ، وفي هذا الشأن يمكن القول بأنه كلما ازداد ايمان الأفراد بسرية البيانات تماما ، كلما حصلنا على معلومات عن تصرفات يتدى لها الجبن ، وكلما توصلنا عن طريقها الى اللوائح المهلصلة التي يستغلها المتلاعبون في الحصول على منافعهم الذاتية وحينئذ يمكننا الغاءها وتغييرها .

هذا ويمكن أن تقوم بهذه العملية لجان الاتحاد الاشتراكي بمعاونة رجال معهد الادارة العامة على أن ترفع توصياتها الى المستويات العليا للاتحاد الاشتراكي العربي التي يستطيع ان يصيغ اللوائح والقوانين الجديدة في صيغتها المناسبة ، ثم يفدى بها مجلس الامة ليستصدر بها التشريعات اللازمة .

على أن هناك موضوعات أساسية ينبغي دراستها خارج نطاق هذا الاستفتاء باعتبارها بحوثا ادارية تستوجب المناقشة

بين المركزية واللامركزية

المركزية والديكتاتورية

ان نظامنا الرشيد يتضمن توزيعا اقتصاديا عادلا أغدقته قوانين اصلاح الزراعي على الفلاحين ثم قوانين يولية ١٩٦١ الاشتراكية على العمال ، ويتضمن توزيعا اجتماعيا عادلا للفرص المتكافئة في الخدمات العامة والحقوق الطبيعية وتوزيع الفوارق بين الطبقات ويتضمن توزيعا سياسيا عادلا للسيادات تنطوي عليه الديمقراطية بما فيها من حرية الرأي والكلمة المقروءة والمسفوعة ، وحق النة والرقابة الشعبية على الاجهزة التنفيذية .

فمن الخروج على القاعدة أن يتعمل التوزيع الإداري العادل للسلطات الادارية في مختلف المستويات . ان ارساء الادارة اللامركزية في مختلف مستويات الاجهزة امر انسب الى الحكم الديمقراطي الاشتراكي وأدعى الى سرعة الأداء وتحديد المسؤولية . ان القضاء على مركزية الادارة وتطبيق مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ « سبوف يسر انسياب وتدفق العمل الثوري كل بأقصى طاقته في حدود تخصصه » . ولو أمكن أن تتوازي السلطات اللامركزية مع لامركزية مستويات الاتحاد الاشتراكي وتدرجه - لادى النقد الذاتي الى تخفيف حدة الأخطاء

وأثارها الضارة ، وكانت لجان الاتحاد الاشتراكي مسيحا يحمي الشخصية اللامركزية ، ونظام الحكم المحلي من الاتجاه الى الانفرادية ، وهذه النقطة تبرز أهمية التنظيم الشعبي في حماية الاداة الحكومية من عناصر البيروقراطية في كل المستويات وحراستها بجيش جرار من المراقبين في كل مهنة ، فضلا عن أنه نموذج رائع لنظام تعدد وتسلسل السلطات يتميز عن الحكم المركزي بأن الأول يرتبط ارتباطا وثيقا برعاية مصالح الشعب الاساسية التفصيلية واشباع حاجاتهم الحقيقية المختلفة المتنوعة ، وتحقيق رغبتهم للتمايز تبعاً لتمايز ظروف البيئة والعمل بطريقة ذاتية .

ولقد آمنت حكومة الثورة بهذا المبدأ فعملت على تعميم وتعميق نظام الحكم المحلي ولكن تطبيق اللامركزية بين ادارات وافراد الجهاز الحكومي الواحد لم يأخذ طريقه الى النور بعد ، رغم التوجيهات المتتالية التي كررها الرئيس عبد الناصر في خطبه فقد قال :

« ومن العيوب إن لكل واحد شلة ، فإذا جاء بشلته - وصحب معه ذبلا طويلا من اشيائه ، ان كل هذا يجب أن نقاومه ونحارب به .. هناك تضارب في الاختصاصات ، وهناك حرب التشجيع والتشجيع ، وكل ذلك نتيجة الانفرادية والانتهازية ، وحرب التكويش على السلطة .. وهناك من يريد أن تزداد اختصاصاته لتزداد سلطاته ويستأثر بها دون غيره ، ان اماننا ايضا ان تقوم المعرفين ونمنع الانحراف » (١)

ان اللامركزية تتناسب مع طبيعة الشعب العربي الذي جعله الرئيس جمال رقيباً على أجهزة الانتاج . وان الأخذ بالمركزية يعتبر تأييدا لافتراض « هوبز » ان الشر متكمن في نفوس الناس جميعا مما يحتم جمع السلطة في يد حكم مطلق قوى يحمي نفسه من الطبيعة الشريرة الكامنة في الشعب ، خشية أن تتألب ضده وتقضي عليه ، وهكذا ترى الناس ان النظام الاداري المركزي ينسجم مع الحكم المطلق الذي انحدر اليه من حكم الفتشيين الانجليز الذين سيطروا ابان الاحتلال على الأجهزة الحكومية وعاثوا فيها فسادا .

ان الطبيعة الانسانية - كما رآها عبد الناصر - ارفع من أن توصف بالشر المجرد الذي اطلقه « هوبز » على قومه ، وقد يكون محقا بالنسبة لهم ولتاريخ البيئة الانجليزية . اما الأمة العربية التي تعيش على ارض الحضارات القديمة قدم الازل ارض الديانات السماوية والقيم الروحية والمبادئ الخلقية - فمن الطبيعي الا تتناسب مع أساليب مجتمع

(١) خطاب الرئيس في المؤتمر الثامن عام ١٩٥٨ .

عاش ولا يزال على القرصنة وامتصاص دم الشعوب المسالمة ، وتوسل الى الرغد على حساب آلام وتخلف وسخرة الآخرين .

ان جمال عبد الناصر يؤمن بأن الانسان الحر هو أساس المجتمع الحر ، وأن حرية الانسان الفرد هي اكبر حوافزه على التضال ، وأن شعبنا شعب عظيم معلم يؤمن بالسلام وبرسالة الاديان .

ان الفرق بين حوافز الفرد الغربى ، وحوافز الانسان العربى ، هو الفرق بين المادة نفسها وبين قيمتها ، الفرق بين الجسد بقامته ووجسه وبين الروح بطهرها وشفافيتها . فنحن قوم نتحكم فينا الدوافع الأدبية والمعنوية ، الروحية والخلقية ، أكثر مما نتحكم فينا دوافع الاشباع الفرائضى البيولوجى .

ان ضحايا الحرية والكرامة والشرف فى مجتمعنا أكثر منهم فى أى مجتمع آخر . وهذه الحوافز تمتد الى مجال السياسة والادارة وكل مظاهر حياتنا ، وكمن من مصلح جرىء اتهم بالشغب وحروب فى رزقه ، وتكاثرت عليه قوى الشر والانحراف ، فشردته والحقت به الاضرار المادية والأدبية ، دفعا عن حريتها فى السلب والاستغلال المتاحة لها بحكم مراكرها .

وعبد الناصر - بوصفه قبسا من روح هذا الشعب - قد أدرك هذه الدوافع أدراك الشعور الذاتى ، فكان هذا أهم عناصر توفيقه فى قيادة هذه الأمة الى هذا المجد السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وبالرغم من أن قيام الثورة الشعبية ذاتها يعتبر اشباعا لدوافع الحرية والعزة والكرامة - الا ان القائد قد أدرك ان فى مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ - تنمية للخلق والإبداع ، وتدريباً على تحمل المسؤولية ، وإثارة لطاقت اقرار الذات ، التى نشطت فأنجزت فى فترة وجيزة من عمر الأمة ، ما يعتبر معجزة القرن العشرين .

وأسلوب اللامركزية الادارية - اذا اتسع تنازليا الى أدنى درجات السلم الادارية سوف يؤدى الى تضاعف المكاسب ، ودفع الزحف التورى الى آفاق أبعد مما يتصوره عقل .

يكفى لهدم المركزية ما قاله فيها الميثاق : « تكديس سلطات كبيرة فى ايد قليلة ، تؤدى دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسئولية عنها بالفعل أمام الشعب » . وأنها قد اضافت : « أعباء جديدة على العمل الوطنى دون أن تساعد » .

اللامركزية والديمقراطية

وليس المقصود باللامركزية هنا معناها العام الشائع على مستوى السلطة التنفيذية العليا في الدولة ، أى الحكم الذاتى والإدارة المحلية الإقليمية Self Government وإنما المقصود بها توزيع السلطات والمسئوليات الإدارية على كل إدارات وأقسام وأفراد الجهاز الإدارى الواحد ، كل حسب تخصصه .

والواقع أن النظام اللامركزى فى إدارة الأعمال اليومية للدولة هو أنسب النظم لطبيعة المصريين الذين يقومون بالأعمال التفصيلية ، وكما شرحنا فإنه أوفق النظم تمثيلا مع الديمقراطية . وفى ذلك قال هنرى شاردون (١) : « لقد اعتقدنا أننا عملنا كل شيء لأننا أنشأنا بالانتخاب سلطة سياسية تحكم مصائر الأمة ، ولكن السلطة السياسية ليست إلا نصف حياة الديمقراطية » .

قال ذلك تأكيدا لضرورة أخذ كل دولة بالنظام الإدارى الذى يتناسب مع نظامها ومع ظروفها وطباع مواطنيها .

واللامركزية من الوجهة السياسية هى النظام الذى يحقق الحكم الديمقراطى وبدمعه ، ويدرب العناصر اللازمة لنجاحه ويعدها أدبيا ونفسيا ذلك أن اللامركزية أكثر اشياها للشعور الحر ، وأكثر اتفاقا مع الميول العربية .

أما من الناحية الإدارية فهى أجراً على التصدى للإصلاح الإدارى وأجدى فى العمل على إجابة وتحسين الأداء الوظيفى ، ذلك أن الموظف فى المركزية يتردد ويحجم عن التجديد والإبداع خوفا من المسئولية أو الانهماج بالخروج عن المألوف علاوة على أن اللامركزية تؤدي الى سرعة الانجاز ، وتقضى على تعطل الأعمال وتراكمها الذى يحدث نتيجة لقيام المركزية على تكديس الأعباء على عاتق قلة ممن تتركز فى أيديهم السلطة .

واللامركزية أيضا حقل تجارب للأساليب الإدارية الجديدة ، ومجال لاكتشاف القدرات الإدارية المبدعة . وميدان للتنافس ، وضمان لاستمرار العمل مهما غاب الرؤساء والمديرون أو فى فترات تغييرهم .

غير أنه لابد للتوسع فى اللامركزية أن تتوسع بقدر مساو فى التوعية والتدريب تجنباً لإيجاد فراغ أو شلل إدارى .

(١) الدكتور الجبال - الإدارة العامة .

ان مركزية الإدارة فى جهاز ما ، تعنى ان سلطة البت فى مختلف الأمور تتركز فى يد رؤساء العمل ومديره ، ويكون لهؤلاء وحدهم حق الفصل فى كل الأمور ، وهذا يؤدى الى التعميق والتأخير ، نظرا لما يتبع فى ذلك من ترقب الوقت المناسب للعرض والشرح والنقاش ، كما ان زحمة العمل الذى يعيش فيها الرئيس المركزى ، وكثرة - الموضوعات المتنوعة التى تعرض عليه - تجعل من المستحيل أن يتعمق فى دراسة كل مشكلة دراسة كاملة - لأن للطاقة البشرية حدا يستحيل تجاوزها - مهما عظمت . ومن الطبيعى والحالة هكذا أن يكون حكم الرئيس سطحيًا منحلًا ، يفتقر الى الكثير من عناصر الصواب فى أغلب الأحيان متى تراكمت عليه الأعمال وتكدست الملفات ، ولا لوم عليه ان كان دوره فى معظم الحالات مجرد اضافة توقيع آخر الى جملة التوقيعات المتتالية على الورقة فقد سعدت اليه من أسفل السلم الإدارى ، ولا جناح عليه ان اشر تأشيراته مائة « لا تحل ولا تحرم » اللوم كله على النظام المركزى الذى لا يدع للرئيس وقتًا للدراسة ، ولا يتيح له فسحة للإشراف والتوجيه حتى اقتضت مهمته على استعراض ملخصات موجزة ناقصة للموضوعات التى يديرها بتوقيعه عن ثقة فى دقة عارضها . وعن اطمئنان بأن أى مسئولية مهما كان خطورها لن تحيق الا بمن هم دونه فى الهرم الإدارى ، وانها على وجه التحديد ستصيب ذلك المخلوق النعس الكوم فى القاعدة . وهكذا تتسبب المركزية فى اضطراب العمل ، وتخطئ المسئولية وتسكع الانتاج . ان المركزية مخدر بيروقراطى بدأ يشتت بسلاطنتها المركز - من خمول وخمود يصيب عصب الإدارة ، والمعروف ان بطل الاجراءات يفقد العمل قيمته ويؤدى غالبا الى خسائر مستعصية العلاج .

والمركزية أسوأ ما تكون حيث يكون عدد الموظفين كبيرا ، وأفضل ما تكون فى الأقسام الفرعية للإدارة ، أو فى مراقبات الجهاز الواحد على أقصى تقدير حيث يكون عدد الموظفين محدودا ، فالراقب أو رئيس القسم يعرف تماما تفاصيل الأعمال الجزئية أو أغلبها فى ادارته ، فضلا عن أنه ليس من العدل أن يتحمل غيره ممن يرأسونه مسئولية أخطائه قسمه أو مراقبته ، وأخيرا فهو أقدر من غيره على تحديد مسئولية كل موظف معه .

واللامركزية تطبيقا - تعنى تفرغ المدير العام لرسم السياسة التخطيطية المحلية ومواءمتها مع الخطة العامة للمستوى الأعلى ، وتعنى ايضا أن يتابع الاشراف على تنفيذ الخطة ، وأن يربط أعمال المراقبات بعضها ببعض دون أن ينقص من سلطة رئيس الفرع أو المراقبة أو القسم ، أو يتدخل فى أسلوب قيادته لمجموعة العاملين معه ، طالما ان الأسلوب

الذى يتبعه كل منهم يثمر الثمرة المرجوة على وجه اكمل من الجودة .
والسرعة والاستقرار باعتبار أن الإدارة فى - وأن فى معاملة المروسين
وتوجيههم وتحبيب العمل اليهم - من أهم عناصر الفن . وعلى ذلك
فالرئيس المباشر أدق الرؤساء تحليلا لنفسيات موظفيه ومقومات
شخصياتهم مما يجعله - بالكفاءة والخلق - أقدر من يستطيع
توجيههم . وفيما عدا ذلك ، فمن واجب المدير اللامركزى أن يسيطر
على النظام فى الفرع أو القسم المتخلف أو المضطرب حتى تحتشد
الإجراءات والسلطات والمسئوليات فتعود مياه اللامركزية الى مجاريها .

وللامركزية والكفاءة عنوان . كل منهما تعزز الأخرى وتستمدى
وجودها . وهى أيضا قوة تدفع الموظف نحو الاعتماد على النفس أقولوا .
لذاته ، والبائنا لوجوده وشعوره بالمسئولية . فمنح الموظف - مهما كان
صغيرا - حرية التصرف فى حدود الاطار الصام دون الرجوع الى
رؤسائه ، يؤدى به الى توخى الاجادة والسرعة وتسهيل الخدمات . ومن
ناحية أخرى فان هذا التحسين فى الأداء يزيد ثقة المسئولين فى
اللامركزية وتوسعهم فى نشرها .

وشخصية الرئيس عامل هام فى تبميم اللامركزية أو تعطيلها .
فالرئيس الذى تنعدم ثقته فى نفسه - نتيجة لركبات النفس - يلجأ
الى التهام سلطات غيره أظهارا لسلطوته أو تغطية لجهله . أما اذا كان مترن
الشخصية ، مطمئنا الى تكامل تكوينه بالخبرة العملية والكفاءة العلمية
والتجارب الإدارية ، والمزاج الخلقية فانه لا يلجأ الى تعزيز مركزه بهالة
المركزية وصولجانها . مثل هذه الشخصية المتكاملة ؛ نجد صاحبها يميل
الى فتيت السلطات وتوزيع المسئوليات على أفراد إدارته جميعا ، حتى
يصبح لديه من الوقت ما يكفى للدراسات التحليلية ومطابقة الخطة العامة
مع انتاج ادارته ، وممارسة التوجيه على ضوء ما يتوقع له من نتائج
وملاحظات ، سواء كان أسلوبه فى ذلك عقد الاجتماعات أو الفتدوات أو
بالمذكرات . ولهذا فان الأمل فى القضاء على بيروقراطية المركزية ضعيف .
ما لم يكبح بعض المديرين تلك الرغبة الجامحة فى نفوسهم الى السيطرة
وبسط النفوذ . تلك النزعة التى تضعف شخصية المروسين وتسوء
الى العمل . وذلك على نقيض ما تفعله اللامركزية تماما فهى كما قال
ميشيل دوبرية فى تحليل ضعف الحكومات الفرنسية المتعاقبة :
« اللامركزية الإدارية تنمى فى الموظف الشعور بالكرامة ، النتائج عن تدفق
لذة الحرية وهذا من شأنه أن يعطى للعمل الإدارى حيوية ونشاطا وقوة .
فان الضعف فى القيمة يرجع الى الضعف فى الأساس » وبصفة عامة
تعتبر اللامركزية ضرورية كلما كانت أعمال الإدارة أو القسم أو الجهاز

الحكومى - مومما - أكثر احتكاكا بالجمهور ؛ أو بشئون العاملين ، ولو كان هذا الجهاز أو القسم جزءا من جهاز كبير قائم فيه ، والقصد من ذلك هو تبسيط الإجراءات وسرعة الإنجاز .

طرق العلاج

مما سبق يمكن أن نستخلص طرق العلاج التالية :

أولا - ما يتعلق بالتخطيط :

١ - أن يقوم التخطيط فى مختلف مستوياته على أهداف واقعية ، ودقة رقمية ، مستقاة من دراسات عميقة وبحوث تطبيقية على مناهج علمية .

٢ - بناء مراحل العمل التالية على أساس تقييم مراحل العمل السابقة للاستفادة من نواحي نجاحها وتلافى أسباب قصورها . والعناية بمرونة الخطة واستجابتها للتغير .

٣ - توضيح الرؤيا رقميا ونوعيا بدقة أمام مستويات العاملين وفئاتهم من طريق مناقشة الخطة معهم مناقشة حقيقية .

٤ - اتباع مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ لتوفير المرونة والسرعة وحرية العمل .

٥ - ربط المسؤولية بالاختصاص الواضح المحدد ومدى ما يتوفر للوظيفة من سلطات .

ثانيا - التنظيم الإدارى :

١ - إعادة تنظيم الأجهزة والتنسيق بينها ، بما يكفل عدم تعارض الاختصاصات وازدواج الخدمات .

٢ - العمل على وجود وحدة تدريب فى كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات .

٣ - إيجاد التوازن الكامل بين المنظمات التعليمية والتدريبية وبين وحدات الإنتاج والخدمات ، وفتح أبواب الثانية للتدريب العملى التطبيقى للدارسين بالجامعات والمعاهد العملية والنظرية .

٤ - العمل على تزويد العاملين بكل جهاز - بدليل يوضح لهم ولجمهور المتعاملين مع الجهاز - أهدافه واختصاصاته ، ومسئوليته ، وأساليب

العمل به ، وسير الاجراءات ، ونظمه الادارية .. الخ .. مما يوضح للعاملين والجمهور حقوقهم وواجباتهم .

٥ - دراسة اساليب العمل ، ووضع نماذج ثابتة للأعمال المماثلة ، واقرار معدلات اداؤها نوعا وكما ، وتحديد الزمن اللازم للاداء .

٦ - تبسيط الاجراءات ، واختصار حركة سيرها ، سواء عن طريق تحليل العمل واستبعاد الحركات الزائدة ، او بتعديل اماكن العمل بما يكفل تركيز العمليات المتكاملة فى منطقة واحدة ، وبما يضمن انسياب الاجراءات فى أقصر طريق .

٧ - تطوير اللوائح والقوانين بحيث تنبثق أصلا من آراء وخبرات العاملين على درجات السلم الادارى ، كما اسلفنا ، وحتى يمكن ان يتحملوا مسؤولية تطبيقها بكفاءة انتاجية عالية تتوفر فيها عناصر السرعة والاقتصاد والالتقان وحسن المعاملة للجمهور .

٨ - ادخال الطرق الادارية والمحاسبة الآلية وغير الآلية الحديثة والتوسع فى التآييت الحديث .

ثالثا - التعمين والتدريب ومعاملة القوى البشرية :

١ - وقف المستويات القيادية العليا على العناصر الثورية الديمقراطية الواعية بالأبعاد القومية والانسانية للعمل الوطنى ، وتوخي الدقة فى اختيارهم ، ثم استكمال تدريبهم وتأهيلهم لتنمية مهاراتهم القيادية والتنظيمية والتخصصية الفنية ، قبل الممارسة الفعلية ، على أن تتضمن موضوعات التدريب ترسيخا عميقا للمبادئ والمثل والاهداف الاشتراكية .

٢ - تدريب مختلف فئات ومستويات العاملين بنفس الأسلوب ، وبما يتواءم مع مراحل خطة التنمية الاقتصادية ، سواء قبل التحاقهم بالعمل أو خلاله . مع التوسع فى التدريب للتخصص داخل قطاعات العمل . وهذا يقتضى التوسع فى تدبير الامكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك .

٣ - وضع الرجل المناسب فى العمل المناسب ، والاستفادة المثلى من الطاقات البشرية المعطلة ، وصيانتها من الاستغلال الشخصى لنفوذ الوظيفة ، والاقتصاد الى الحد الأمثل فى استخدامها ، وتحويل الزائد منها الى مجالات العمل الأخرى التى تعاني نقصا بشريا ، بعد تأهيلها للعمل الجديد .

٤ - ربط سياسة العلم بسياسة التعمين فى الوظائف بما يتوازن مع احتياجات خطة التنمية الاقتصادية .

٥ - اتاحة اوسع الفرص للممارسة الديمقراطية كوسيلة لتخفيف حدة الأخطاء ، وكشف الانحرافات ، وتنمية الملكات ، واطلاق المواهب .

٦ - وضع أسس دقيقة للنقل والفصل والجزاء والانتداب ، تقضى على مظاهر التداخل الادارى والحد الوظيفى ، بحيث لا تصبح هذه الأدوات ثقحة على دعاء الإصلاح .

٧ - عقد لقاءات دورية بين الرؤساء والمعرضين فى ندوات ومؤتمرات ومبتمرات ورحلات ، حتى تسود المجتمع الادارى علاقات أسرية إنسانية .

٨ - الاهتمام بالانعاش الاقتصادى للعاملين - خاصة فى حالات الكوارث - كعامل وقائى ضد الانحرافات الادارية وضد السلبية .

٩ - العمل على اطراد ارتفاع المستوى الصحى ، وتغطية القطاعات المحرومة من مشروعات الرعاية الصحية الخاصة بالخدمات الطبية اللازمة .

١٠ - الاهتمام بمعالجة أسباب الشكاوى بصفة عامة .

١١ - تعميق الحوافز الدينية والخلقية والتربية العقائدية ، وخلق الرسمى الثورى بين العاملين ، ونشر المفهوم الادارى الاشتراكى ، وتنمية حماسهم القومى نحو العمل .

١٢ - تشجيع الكفايات العلمية بالمكافآت والملاوات والتقديرات الأدبية والترقية الاستثنائية طبقا لتقنين دقيق .

١٣ - الاهتمام بتنظيم شغل أوقات فراغهم بطرق بناءة للمحافظة على القيمة البشرية والقوى الإنسانية اللازمة لنمو الانتاج .

١٤ - دراسة خطة بعيدة المدى لجعل الإسكان بصفة عامة حول موقع العمل أو فى أقرب الأماكن له ، توفيرا للوقت والجهد والمواصلات . والعمل على تعميق المواصلات الخاصة بكل قطاع فى حالة استحالة الجمع بين السكن والعمل فى مكان واحد . على أن تجرى المحاولات المتتالية من الآن لجمع عمال القطاع الواحد فى مدينة سكنية واحدة تيسيرا لخدمتهم اجتماعيا وتنظيم تنقلاتهم وشغل أوقات فراغهم .

رابعاً - الرقابة :

١ - إعادة النظر فى مفهوم الرقابة بحيث يتبشى مع نظام التخطيط ، بمعنى أن تنجبه الى لامركزية الرقابة تبعاً لامركزية التنفيذ ، وأن تتركز الرقابة على الاداء ونتائج التنفيذ المرحلى للخطة أكثر منها على تنفيذ اللوائح والقوانين .

٢ - دمج أجهزة الرقابة المتشابهة وإعادة تصميمها وتوزيع اختصاصاتها . فمن المعروف أن لدينا ١٨ جهازاً للرقابة .

٣ - الاتجاه الى تدعيم الرقابة الشعبية ، وإقرار مبدأ الوصاية الادارية للجان السياسية على ما يقابلها من سلطات ادارية .

٤ - أحكام الرقابة الادارية ، وضرورة اهتمامها بالجرائم الادارية الصغيرة بنفس الدرجة التى تهتم بالجرائم الكبيرة ، ذلك أن حصيلة الانحرافات الصغيرة تفوق - لكثرتها - حصيلة الجرائم الكبيرة ، فضلاً عن أن تفشيها أسفل السلم الادارى ، وفى المستويات المتوسطة . مما يسئ الى السمعة الادارية .

٥ - العمل على أن تمتد الرقابة أيضاً الى مجال ارساء قواعد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين العاملين ، ودفع الظلم والغب عنهم ، وتنفيذ الاحكام الصادرة لمصلحتهم .

٦ - تقنين احتياجات الاجهزة الحكومية من الأدوات والمهمات والالات حسب احتياجاتها الفعلية ، بما يمنع الإسراف الحكومى وتضيخم الإنفاق ، وبسوء الاستخدام .

٧ - مضاعفة الاهتمام بمراقبة العمليات الخزنية سواء منها أعمال المشتريات والفحص والاستلام وتحرير مستندات صرف الاستحقاقات للتجار ، أو أعمال التخزين والصرف والنقل والاستهلاك والمهد . فمن هذا الطريق تتسرب أرقام خيالية من مال الدولة .

خامساً - النواحي السياسية :

١ - عناية المخططين السياسيين ، وحرصهم من نمو الخطر البرجوازى المتمثل فى الفئات التكنوقراطية .

٢ - القضاء على الانفصال التقليدى القائم بين الاجهزة السياسية والاجهزة التنفيذية .

٣ - نشر الوعى بأبعاد العمل الوطنى وآثاره القريبة والبعيدة .

٤ - توضيح المفهوم النقابى فى المجتمع الاشتراكى ، بحيث تصير اولوية الولاء للشعب ومصالحه ، وتخف حدة التعصب النقابى المهنى ، الذى يسبب تناقضات التمايز والتفاضل والتعارض مع الاهداف العامة .

٥ - رفع مستوى القيادة الادارية الى مستوى القيادة السياسية . سواء بالتوعية ام بتعليمات صريحة تنظم مظاهر الالتحام بجماهير العاملين والمجموعات القيادية السياسية والنقابية ، فى ندوات ومؤتمرات واجتماعات دورية ، تدرس فيها المشكلات ، وتناقش خطط العمل واساليبه ، ويستخدم فيها النقد البناء الشجاع كوسيلة لتلافى الاخطاء والانحرافات .

٦ - تعميم النشرة الادارية المحلية السابق الحديث عنها .

٧ - تجربة مشروع « شهر القضاء على البيروقراطية » .

وبعد فان أربعة أعمدة لابد منها لنجاح الحملة ضد البيروقراطية وهى :

- التمسك بالقيم الخلقية والروحية .
 - اتباع الأسلوب العلمى .
 - سيادة الروح الديمقراطية .
 - التحلى بالصفات الثورية وأهمها : الايمان الإيجابى ، والوعى ، والصلابة والتضحية .
- فإذا أمكن اقامتها وتدعيمها ، واتباعها ، سقطت البيروقراطية .

الفهرس

صفحة

٣	اهداء
٧	مقدمة
٩	تقديم

الفصل الاول :

١٩	الملامح العامة للبيروقراطية
----	--------	-----------------------------

الفصل الثاني :

٤١	البيروقراطية في التاريخ
----	--------	-------------------------

الفصل الثالث :

٦٥	فلسفة العمل الوطني
----	--------	--------------------

الفصل الرابع :

٨٥	التخطيط السياسي وعلاقته بالادارة
----	--------	----------------------------------

الفصل الخامس :

١٣٣	المبادئ الادارية للاجهزة الحكومية
-----	--------	-----------------------------------

المدار القويبة الحطابة والنتو

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالمعاصرة

Bibliotheca Alexandrina



0696513

العدد ٣٥٢

—

الشمس ٢٢

١٩٦٧/١/٦